


خالد محمد خالد

# أزمة الحرية في عالمنا

دار المنظم  
للنشر والتوزيع



كل الحقوق  
محفوظة

Copyright  
All rights reserved

المقطم  
للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ربحان - عابدين

القاهرة - مصر

Tel: (00202) 7958215-7946109

Fax: (00202) 5082233

Email:  
elmokatam@hotmail.com

رقم الإيداع ٨٥٩٦ / ٢٠٠٦

I.S.B.N. الترقيم الدولي

977 - 5732 - 71 - 9

## فصول الكتاب

الصفحة

١١	الفصل الأول : عدم يتبع .. عدم يتبع
٢١	الفصل الثاني : من أغصان الزيتون ، إلى المطرقة
٥٣	الفصل الثالث : مظاهر الأزمته في المجتمع الرأسمالي
١٠٣	الفصل الرابع : فلسفة الأزمته ، ومصيرها
١٤١	الفصل الخامس : مظاهر الأزمته ، في المجتمع الاشتراكي
١٧٣	الفصل السادس : فلسفة الأزمته ، ومصيرها
٢٥٩	الفصل السابع : نحن ، والأزمته

## مقدمة

• هذا الكتاب يريد أن يقول : إن حرية الإنسان في عصرنا هذا ، تعاني أزمة حقيقية ...

وإن أزمة الحرية في عالمنا ، هي أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة في العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداة عليها أن تخدم أغراضه ، بدلا من أن يراها « القيمة الأم » التي يجب أن تدور في فلكها ، جميع القيم ، والنظم ، والاتجاهات ... !!

• والحرية ، هي ذلك الشيء الذي يصعب تعريفه ؛ لفرط بداهته .. وبداهة حتميته ، وقداسته ..

بيد أن الحرية التي نعالج أزمته في هذا الكتاب ، هي - أولا وأساسا - الحرية السياسية .

وذلك لا يعنى التهوين من شأن الحريات الأخرى ، كحرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية الضمير ..

بل يعنى أن الحرية السياسية ، هي « المجال الحيوى » الذى تترعرع فيه كل الحريات .

فحيث تبلغ « الحرية السياسية » رُشدَها ، وتبسط نفوذها تتألق الحريات كلها ، وتتحول الحياة إلى مهرجان عظيم ..

• والحرية السياسية هي « الديمقراطية » ..

والديمقراطية - كما نراها - بسيطة ، بساطة الحقيقة ..

فهي ليست نظامًا للحكم وحده ، بقدر ما هي منهج للحياة كلها -  
غايتها أن تردَّ الأوطان إلى شعوبها .. وأن تضع جميع قوى الاقتصاد ،  
والسياسة ، والاجتماع ، في خدمة الإنسان ، معتمدة في إنجاز ذلك كله  
على العدل ، والحقيقة ، والحرية ..

• بيد أن مفهومها السياسي ، كنظام للحكم ، يشكل قاعدتها  
الأساسية .

وهذا المفهوم أيضًا مُستين ، وواضح .

فهي تعنى : أن تكون الدولة هي « سلطة السيادة » - والدستور ،  
الذي هو « قانون السيادة » - والحكومة ، التي هي « سلطة التنفيذ » -  
أن يكون هذا كله ، ممثلًا لسيادة الشعب على جميع مقدّرات سلطته ،  
ومبنيًا عليه ..

تعنى : أن تكون الأمة ، مصدر الحكومة ، ومصدر القانون .. وأن  
تملك حقها الكامل في نقد الحكومة ، ونقد القانون ..

تعنى : أن يكون للشعب ممثلون ونوابٌ ، يجيئون ثمرة اقتراحه الحر  
- يمثلون السيادة المباشرة للشعب ، ويتمتع من يشاء منهم بحق  
المعارضة السياسية في شكلها القانوني ، وكيانها المستقل ..

تعنى : أن يكون هناك « رأى عام » يتمتع أفرادُه بحقوق الإنسان  
الحر ، تغذيه صحافة حرة .. وأفكار طليقة . ومناقشات ، لا تعرف

التردد ولا الإحجام ..

تعنى : أن يتوفر الأمن النفسى ، والاجتماعى ، والقانونى ، لكل أفراد المجتمع ومواطنيه .

تعنى أن تختفى الامتيازات السياسية ، ليأخذ مكانها حق تكافؤ الفرص . على جميع مستويات العمل السياسى والوطنى .

• هذه هى الديمقراطية ، كنظام للحكم ..

فليكن اسمها ، ما يكون ؛ لكن لنذكر دائماً ، أن هذا هو جوهرها .. وهذه هى خصائصها .

وهى حين تعمل وفق خصائصها هذه ، دون تعويق لها ، أو إنقاص من نفوذها ؛ فإنها لا تقف عند حدود وظيفتها السياسية بل تتخطاها إلى وظيفتها الاجتماعية ، فتجعل الثروة القومية ملكا للشعب .. كما جعلت السلطة السياسية فى يد الشعب ..

• ولما كان العالم اليوم يسوده - فى معظمه - نظامان لها نفوذهما الواسع العريض ، النظام الرأسمالى .. والنظام الاشتراكى الماركسى .

ولما كان هذان النظامان ينطويان كلاهما على عوامل فعالة وثابتة ، تشكل أزمة الحرية وتضاعفها ؛ فقد كان علينا أن نتعقب هذه العوامل فى مظاهرها ، وأن نكتشف فلسفة الأزمة فى أعماق كل من النظامين المذكورين .

• ولقد جعلنا حقل دراستنا هذه - دول القمّة - فى كل من

المجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الاشتراكي ، باعتبارها الدول التي بلغت التجربة الاقتصادية والسياسية في كُلِّ منها ، ولكُلِّ منها - النمو الهائل الذي يمكننا من رؤية تجربة على حقيقتها ، وبالتالي يتيح لنا صدق الحكم لها أو عليها ..

كما وأنه على الرغم من عدم اعترافنا بالنظام الطبقي في التركيب العالمي ، فإننا لا نتجاهل الواقع الماثل أمامنا ، حيث توجد دول « كبرى » ودول « أخرى » .. وحيث تلقى الدول الكبرى في كل من المعسكرين انعكاسها ، وقدوتها ، ونفوذها على بقية الدول المشابهة لها في النظام ، أو الدائرة معها في الفلك ..

• وحين نضرب هذه الدول الكبرى في كلتا الجبهتين - الرأسمالية والاشتراكية الماركسية مثلاً لما نقول ..

وحيث نستمد من واقع حياتها مظاهر أزمة الحرية ، فإن الرغبة في التشهير أو الإحراج ، لا تخطر قط ، ببالنا .. ولا تهوم ، حول تفكيرنا .. الموضوع كله ، يتلخص في أن الكاتب يحمل للحرية كل الولاء ، ويؤمن بها كل الإيمان ، ويرى أن المهمة الأساسية لكل فلسفة وكل نظام ، هو توفير المزيد من الحرية للبشر .

فإذا عجز نظام ما ، أو تعثر في مهمته هذه فإن واجبتنا أن نبحث عن أسباب عجزه وتعثره ، ونعاوره بالرأي الأمين الصادق على النهوض إلى مستوى هذه المهمة الجليلة ..

• وعلى الرغم من أن البحث يدور داخل الأفق الذي رسمنا حدوده؛ فإنه لم يكن من الطبيعي أن يغفل الكاتب دور مجتمعه ودولته تجاه هذه الأزمة ، وهكذا عقدنا لهذا الفصل الأخير من الكتاب - «نحن، والأزمة» .

• وسيلتقى القارئ أول الكتاب بفصلين : يتحدث أولهما في إيجاز ، عن قصة الرأسالية ، وهي تتكون عبر التاريخ ، في الفكر والتطبيق ... ويتحدث ثانيهما ، عن قصة الاشتراكية ، وهي تتكون أيضا وتنمو ، داخل الفكر والتطبيق .

وقد أردنا بهذين الفصلين ، أن يكونا قاعدة للتفكير ، ننتقل منها إلى مواجهة القضية ودراسنها .

والآن ؛ تعالوا ، نقرأ معا ومهما يكن حظنا من الاتفاق في الرأي ، أو الاختلاف فيه ، فإن صفحات الكتاب ستكشف لنا عن حقيقة لن تكون موضع خلاف .

تلك هي : أن أزمة الحرية في عالمنا ، أزمة حقيقية ..

وأن البحث عن علاج سريع وجاد ، هو واجب البشر أجمعين ؛ لأن مستقبل الحرية ، هو مستقبل الإنسان ..

خالد محمد خالد



## الفصل الأول

### دَعْمُ يَنْجِ ، دَعْمُ يَجِ

عندما انهارت الامبراطورية الرومانية تحت وطأة الغزو الجرمانى ،  
وغطى مدنها الخراب ، واضمحلت تجارتها - تقدم البرابرة الغزاة  
ليراثوا البلاد والعباد .

وتحول قادتهم إلى ملوك ، يحيط بكل ملك منهم كبار أنصاره الذين  
منحهم « قائدهم » « الملك » الإقطاعيات الراسعة .

وما لبث هؤلاء السادة الإقطاعيون أن انفصلوا عن ملوكهم ، مستقلين  
بسلطانهم - يملكون الأرض المعطية ، ويحمون الأتباع الذين يفلحونها  
لهم ، أو يستأجرونها منهم .

كانت الغلال التى تخرجها الأرض تتطلب مطاحن .. والكروم التى  
تثمرها الأرض تتطلب معاصر .. والزراعة ذاتها تتطلب آلات للفلاحة

وأخرى لنقل المحاصيل . وهكذا كان الإقطاع يتضمن الصناعة .

وكان ثمت في بقاع أخرى من العالم - سيما في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط - تجارة رابحة . وأسواق عامرة . اتصل بها سادة الإقطاع هؤلاء ، حاملين إليها ذهب روما ، وعائدين منها ببضائع الشرق وإنتاجه . واتسع مجال الحياة ، وعادت المدن للظهور ، وصار هناك حرفيون وتجار - نخدهم أول الأمر سادة الإقطاع ، ثم ما لبثوا تحت ضغطهم النامي المتكثف أن تخلوا لهم عن بعض الامتيازات ، لإفاء أموال يتقاضونها .

وهكذا - كما يقولون - ولدت البرجوازية ..<sup>(١)</sup>

\*\*\*

كانت وسائل الإنتاج بدائية ، ومن ثم كان الإنتاج بطيئاً .. ومن ثم - مرة أخرى - تفوقت التجارة على الصناعة . وتفوق التجار على الحرفيين فامتازوا عنهم بثرائهم وبمصالحهم الخاصة ، وذهبوا يحملون هذا الثراء بمزيد من الدعم لوجودهم الطبقي وامتيازاتهم الطبقية .

بيد أنها أعنى البرجوازية حتى ذلك الحين كانت واقعة - على نحو ما - تحت سيادة النبلاء - أمراء الإقطاع .

(١) راجع كتاب « القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي » الفصل الثالث ، والرابع - تأليف : جان يابى - ترجمة : شريف حنّانة - محمد خليل قاسم - سعد كامل - ولهم طرسون .

ورأى « الملك » في البرجوازية ، هذه الطبقة الوسطى النامية قوة يمكن استغلالها للحد من سلطة النبلاء ، كما يمكن الاستفادة من ثروتها في بناء الدولة .

وجاءت الحملة الصليبية الأولى ، تلوها حملات ، فدفعت قوى التجارة إلى أمام . وأخذت قوافلها تروح وتغدو بين أوروبا والشرق الأدنى وانتعشت المدن التجارية ، وسقطت مقاليد الحكم في أبدي كار التجار ، وأصحاب المصارف ، ومالكي السفن .

كذلك بنت قوى الزراعة ، وحُفمت المستنقعات ، وتقلص الرق ، واشتد ونها كيان الملاحين .

وكان يصاحب ازدهار التجارة ، تعارض المصالح بين التجار والحرفيين تعارضاً يؤدي إلى أزمات وانتفاضات لم يكن يفيد منها سوى « الملك » أو « الإقطاعي » ، أوهما معا ..

وفي هذه الحقبة انتصرت الملكية سياسياً ، وعظم نفوذها ، فاهتمت بالتجارة وبالصناعة لتشييد بهما دولة قوية نارية .

وهكذا وجدت البرجوازية التجارية والصناعية فرصتها

كان العرب في تلك المرحلة التاريخية من أهم القوى المهيمنة لهذا التطور الذي يجري فوق أرض أوروبا .

فقد كانوا يحكم تقدمهم الحصارى وموقع بلادهم ، الوسطاء بين

الأوربيين وكل تقدم يحررونه في دنيا التجارة والصناعة والمعرفة .

وأخذت هذه الروابط تخف عندما اكتشف طريق آخر ربط أوروبا بالبلاد المنتجة للسلع التي تحتاجها .

وأيا مثذ ، اكتشفت أمريكا .. ثم طهر الذهب الأسود غريزا وفيرا ، فساعد مع ظروف أخرى على تكوين الثروات وتكديسها . ومع هذه الثروات الطائفة أخذت الصناعة البدوية تندأح وتتكاثر .

وأخذت تستقبل أعدادا كثيرة من الاتباع الذين كان الإقطاعيون يطرودهم من لأرض ، وكثرت الورش الصناعية ، وكثرت فيها وحولها العمال الكادحون ..

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أهل عصر الآلة مرهص بتقدم خارق وعاصف في الصناعة التجارة ، ثم في كل مجالات الحياة وتشد زحفت لمصانع آخذة مكان الورش . . وطبق رأس المال ينمو وينشر مريخا من طريق توسعه كن عقمة .

وأخذت البر حوازية تتحول إلى صقة أعلى . فقد استطاع المهرة الأذكاء منهم أن يسيطروا على الصناعات الهامة ، ويحتكروا الإنتاج والتجارة

وهكذا شهد النصف لأول من القرن التاسع عشر تطورا هائلا وحافظا في الاقتصاد الرأسمالي ، كما شهد برأسالية تتربع على عرش مكين .

وعلى الرغم من الأزمات التي كانت تعترض طريقها وتطورها ، فقد ذهبت تتقدم بسرعة خارقة .

ولقد أصبح البخار والآلة في خدمة إنتاج رأسمال كاسح ، ليس في أوروبا وحدها ، بل وفي أمريكا بصورة أكبر

وأخذت أرقام الإنتاج تصعد صعودًا سريعًا ومثاريًا في كل الصناعات الهامة - الحديد ، والفولاذ ، والعزل ، والنسيج - كما ازداد استغلال المناجم .

وإزداد مع هذا كله صفوف الطبقة العاملة .. !!

ونمت الخطوط الحديدية ، والسفن التجارية حركة التبادل في كافة أرجاء العالم ، وكُتِّست الأسواق لمجد الرأسالية الفاتحة .. !!

ورأت في حرية الإنتاج وحرية التصدير والتعامل بركة لا تؤذن بانتهاء ، فرفعت لها شعارًا قدسته تقديسًا هو :

« دعه ينج .. دعه يبع » !!

« دعه يعمل .. دعه يمر » !!

\*\*\*

خلال التطور الرأسمالي - الذي مررنا به مسرعين - كان هناك تيار عقلي وفلسفي يتكون في أوروبا التي تلقت من العلماء والفلاسفة العرب والمسلمين المواد الرئيسية لثقافتها - فعن ابن رشد ، وابن سينا ، والفارابي ، وعن ابن الهيثم ، والرازي ، وابن باجه - وغير هؤلاء من العلماء تلقت

أوروبا موجات مضيئة من المعرفة والعلم ، أخذ الفلاسفة الأوروبيون يدرسونها ويُنمونها ؛ فسرع هسك عصر العقل والعلم متدثاب « الثورة الكوبرنيكية » التي هربها « كوبرنيكس » و« هاليو » ، و« نيوتن » ، أعمدة العالم القديم ، وصاغوا نموذجًا لعالمنا الحديث كله .

جاءت بطرية « كوبرنيكس » بأن الأرض كوكب يدور حول الشمس ، ولست مركزًا للكون في منتصف القرن السادس عشر ، وتلاه « هاليو » في منتصف القرن السابع عشر ، ثم « نيوتن » في أواخر القرن نفسه .

إن العمل الذي قم به هؤلاء الثلاثة الكبار فتح أبواب تعبير شامل في علاقة الإنسان بالكون وفهمه له . وفتح بالتالي جميع الطرق والمسالك أمام العقل الإنساني

وأحد الفلاسفة ، الأوروبيون يبحثون عن الحقيقة معلين كما يرى « بيكون »<sup>(١)</sup>

« أن المعرفة هي سبيل الإنسان لأوحد للسيطرة على عالمه وعلى الطبيعة ، وأنها - أي المعرفة - ليست مجرد استدلال منطقي من مبادئ لم تُختبر علميًا ، إنما هي اكتشاف حقائق جديدة عن الطبيعة ، وهي ذلك الفهم الذي يدركه الإنسان خلال تأثيره العملي على الطبيعة ، وخلال محاولة تغييرها ... »

(١) كتاب « مدخل إلى الفلسفة » ص ٩٠ تأليف دكتور جون نيوبس ترجمة أوبر عبد الملك

ومع هذا الانتصار للعقل والمعرفة وللحديد المقبل كله ، عَظُم الانتصار للحرية ، وحرية الفرد بصفة خاصة حيث كانت مُكبلة بقيود عاتية فرضتها الأسرُ المالكة ، والكنيسة ، والقائضون على مصادر الرزق في الزراعة والصناعة والتجارة .

فهو فلاسفة من طراز « لوك » الذي راح يبشر بتقديس حق الفرد في الحياة ، والحرية ، والتملك .

وسارت وراءه الطبقة المتوسطة في إنجلترا التي كانت يومئذ تعاني استبداد أسرة « ستوارت » المالكة متحالفا معا في هذا الاستبداد الإكليروس ، والأرستقراطية البريطانية وتلقف دعوته في فرنسا « فولتير » الذي كان من أكثر المتحمسين لفلسفته . وكان هناك « ديدرو » و « رنسو » و « توم بين » ..

بيد أنه من خلال هذا التيار الدافق .. تيار الفلسفة الجديدة التي تسادى بحرية الفرد كله .. عقده وضميره ، ومصيره ، خرج على العصر فيلسوف ترجم هذه الحرية إلى لغة الأرقام والاقتصاد ، ونشر كتابه الهام « ثروة الأمم » .. ذلكم هو « آدم سميث »

لقد وجدت فيه لرأسمالية فيلسوفها ، وفلسفتها

ويرى « سميث » : أن مسابقة القانون الطبيعي ، لا تحديه ، هي حيز طريق إلى السعادة ، وهذا القانون الطبيعي يتطلب أن يكون الفرد حراً ، لا تفرض على حريته في الإنتاج والتعامل أية قيود .

وعمل الإنسان من أجل مصلحته الخاصة ، هو في نفس الوقت عمل من أجل الصالح العام ، لأن تحقيق المنفعة الشخصية للفرد - أي فرد - مرتبط بتبادل المنفعة مع الآخرين .. وكل فرد في حاجة إلى الآخرين مثلما هم في حاجة إليه .

وهذه الحاجات المتبادلة هي بمثابة القانون أو الضمير الذي يتحتم على الأفراد احترامه - تلقائيا - إذا أرادوا أن يسبحوا في أعماقهم . من أجل ذلك رفض « سميث » كل تدخل في حرية العمل ، وحرية التجارة ، وحارب الحماية الحمركية ، وأعلن أن وظيفة الدولة هي : - « حماية الذين يملكون ، من لذين لا يملكون » .. 11

ولقد ذهب في مناصرة المنافسة الحرة إلى أبعد مدى .. وأصبح الشعار القائل « دعه يعمل .. دعه يمر » مذهبا وفلسفة يذود عنها حتى الموت ، رجال من طراز « آدم سميث » و « ريكاردو » ، وآخرين

\*\*\*

وخلال المراحل الهامة من تطور الرأسمالية ، كان يواكبها أيضا تطور سياسي كبير .

فلم تعد حقوق لإنسان تكتفى في التعبير عن نفسها بالفلسفة ، بل راحت تُراحم القوة المناوئة حتى تُشكل نفسها شيئا فشيئا في قانون يفرض احترامه قدر المستطاع . وحين لم يكن لهذا التيار الحديد متنفس سوى الثورة ، كانت الثورة تقوم وتشتعل لتجعم من الحرية ومن حقوق الشعب قانونا نفذا - كما حدث في منتصف القرن السابع عشر إذ قامت ثورة «



البيوريتان « في بريطانيا فكنست استبداد الملك وتحكم الكنيسة ، وجعلت البرلمان وحده مصدر التشريع والقانون ، وصار الفصل بين السلطات مبدأ من مبادئ الحكم ، وصمّن القانون لكل فرد حرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الاجتماع »<sup>(١)</sup>.

فلما جاء القرن الثامن عشر - وبصفة خاصة المصف الثاني منه حيث كان الاقتصاد الرأسمالي يبدأ مع الآلة ومع مهاجم الذهب انطلاقة العارم ، أخذت ثورات الحرية تقذف لحيها لاحق .. ففى فرنسا حيث لم يكن لأغلبية لشعب أية حقوق سياسية أو قانونية تجاه الملك والسلاء والكنيسة ، قامت الثورة العرسية تأكل الأخضر واليابس ، وتعلن حقوق الإنسان فى عنفوان مُدمر .. !

وقبل هذا بسوات قامت لثورة الأمريكية لنحرر الولايات المستعمرة من قصة جورج الثالث واستعمار بريطانيا ، ولتعلن غداة انتصارها أنها أمة تُولد فى الحرية ، وأن الناس منساوون فى الحقوق والواجبات ، وأن لكل فرد من البشر حقه الكامل فى الحرية وفى السعادة .

وعلى ثبج هذا التيار المساوِى من الفكر والثورة ، كانت هذه المجموعات الوطنية المتحررة ، القائم حكمها على التنظيم والمركزية تعطى نموذجاً للقوميات التى سبتعاظم مدها . وتتسع دائرتها .



(١) راجع كتاب « الديمقراطية فى التكوين » الفصل الثالث تأليف عطا بكري

من هذه العواصم جميعها كانت الرأسمالية تُثَقِّلُ في مهارة ، وتعتدى في هم ، منتهرة كل فرصة لتنمو ..

وهكذا اتحدت من العالم الزاحف المشع نور الحرية موطنها لها ، ثم راحت في دهاء تحاول بسط نفوذها على قيم هذا لعالم ، وتكيف نموها الحر وفوق مصالحها متنكرة ليس فقط للمبادئ التي صاغت هذا العالم المتطور وشادته ، بل وللمبادئ التي استمدت الرأسمالية نفسها منها وجودها ، وبنيت عليها حقوقها .

لقد واصلت الرأسمالية سيرها .. فلما جاء القرن التاسع عشر جعلت منه مسرحاً لأطماعها اللاهثة ، وحروبها الداهية ، واستعمارها المنتشر كريع السموم . ! وتلقى القرن العشرون - قرننا الذي يُعَانِنَا ونُعَانِسُهُ .. تلقى ميراثها الباهض الذي لا يزال يُثَقِّلُ ظهره ، ويُفدِّحُ كاهله .

يُبدى أنه لم يتلق هذا الميراث وحده ، فقد كان ثمة قدر آخر يتكون عبر التاريخ ويتسلق حركته ..

أجل ، كانت هناك حركة مُضَادَّة هب فلسفتها ومهجتها رغباتها البعيدة .

ولقد نمت مع الرأسمالية وداخلها ، معترضة طريقها في كل خطوة وصارخة في وجهها بتحديات أربكتها .

فإذا كان من الخير لحشنا هذا أن نلتم بعُجالة عن مسير هذه الحركة ؛ فدعونا نفعل ..

\*\*\*\*\*

## الفصل الثاني

### مِنْ أَغْصَانِ الزَّيْتُونِ إِلَى الْمَطَرِ قَتَرًا ..

عندما كان حكماء مصر القديمة يُردّدون من آلاف السنين كلماتهم عن  
العدالة، كانوا يبيّثون أشواق الجنس البشري إلى أجمل رزاه . وأقدس  
تبعات مسيره ومصيره .

فعندما كانوا يرددون :

« لا تبغين بثروتك التي أتتكَ منحة من الإله ؟  
فإنك لست بأحسن من أقرانك الذين حل بهم  
انقراض .. »

أو يقولون في وصاياهم : « لا تصنعن نفسك  
معبدا على النهر . ثم تجاهد بعد ذلك لتجمع  
أجره ... خذ الأجر من الرجل صاحب

الثروة ، ورحب بمن لا يملك شيئا ... »<sup>(١)</sup>

وعندما كانت ديانتهم تقول لهم على لسان الإله .

« لقد صنعتُ الريح الأربع ، لكي يتنفس منها كل إنسان  
كزميله ، إيتان حياته ..

« لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة ، لكي يكون  
للفقير فيها حق كالعظيم ..

« لقد صنعت كل إنسان مثل غيره من الناس .. »<sup>(٢)</sup>

وعندما كان بعض حكامهم يقدم حسابه إلى إلهه ، وإلى الشعب هذه  
الضراعت :

« لقد أعطيت الأرملة قبل ذات العسل .. »

ولم أميز الرجل العظيم فوق الرجل الفقير في شيء .. »  
وحين أقبل الفيضان بالغلال والحير ، لم أجمع المتأخر من  
الضرائب عن السنين المجدة .. »<sup>(٣)</sup>

حين كانت تلك أبادئ تصدح من آلاف السنين في آفاق مصر  
القديمة ، لم تكن تصور أمانيّ معاصريها وحدهم . بل أماني الإنسان

(١) الأدب المصري القديم للمرحوم سليم حسن - ج ١ - ص ١٨١ ، ٢٦١

(٢) كتاب « ما قبل الفلسفة » ترجمة جبرا إبراهيم جبرا - ص ١٢٧

(٣) كتاب « الأدب المصري القديم » - سليم حسن .

جميعه .. وكانت تلك الرؤى ، والكلمات ، والمحاولات ، بمثابة اختبار المعارف التي ستعزف البشرية عليها ذات يوم لحن العدالة مُتكاملاً فذاً .

وعندما كان في آشور وبابل ، واهند ، وأثينا ، والصين ، من يرددون مثل هذه المثل ، ويصدقون بها على السهول ، وفوق الروابي ، وينقلون بها في رفق احتجاج الكهوف المتربة على القصور المتربة ..

وعندما كان أنبياء الله ورسله الذين تجردوا عن كل أغراض الدنيا ، وتفوقوا على كل إيماءاتها ، يحوبون الحياة شغناً غمراً ، مبشرين ومذنبين ، كانوا يغنون دوماً للعدل وللعيش سواسية فيما أخرج الله للناس من ورق .

وكانت تلك الدعوات تثير أحياناً بعض الناس فتدفعهم إلى تمرد جماعي كما حدث في مصر القديمة ذات يوم ، إذ يقال إنها شهدت أول ثورة أو محاولة للثورة ضد الظلم الاجتماعي في التاريخ ، كما كانت تدفع آخرين إلى أن يتبدوا من دنيا الناس مكاناً قصياً ويهاجروا إلى حيث يقيمون مع أنفسهم ، ولأنفسهم ، جماعة لها حياتها المرأة من الامتيازات والطبقيـه - كما حدث في فلسطين يوماً إذ التقى جماعة الأزيين<sup>(١)</sup> على فكرة الحياة المشاعة، متخذين مررعة جماعية غربي البحر الميت ، محرمين على أنفسهم أن يملك أحدهم بيتاً ، أو مالا ، أو حتى فراشا - معاً يعملون .. ومعاً يأكلون ويعيشون .. ١١

(١) قصة الحضارة - ج ١١ - ص ١٧٤ تأليف ديورانت - ترجمة محمد بدراي

كانت هذه وأمثالها محاولات جانبية أما الصورة الرئيسية لحياة البشر في تلك الحقبة ، فكانت تمثل احترام الملكيات كبرها وصغيرها . مهما يكن ما تنطوي عليه من تفاوت واقتبات ، ولعله لم يحدث في ذلك التاريخ القديم ، أن نهض حاكم ، أو قامت دولة لتطبق محاولة اشتراكية - سوى تلك التجربة الجريئة والعجيبة التي قام بها الامبراطور الصيني « وو - دي » أعظم أبطرة أسرة « هان » والذي حكم الصين من عام ١٤٠ - إلى عام ٨٧ قبل الميلاد .

وعن هذه الوثبة المبكرة يحدثنا « ديورانت » في كتبه قصة الحضرة " ، فيقول :

« وأخذ « وو - دي » يقوم بتجارب في الاشتراكية ، فجعل موارد الثروة الطبيعية ملكا للأمة ، وذلك ليمنع الأفراد من أن يحتصوا أنفسهم بمصادر الثروة التي يجنون من وراثتها الأموال انطثلة ، ويُخضعون بها الطبقات الدنيا . « واحتكرت الدولة استخراج الملح والحديد وعصر الخمر وبيعها .

« وأراد أن يقضي على سلطان الوسطاء والمصارين فأنشأ نظاما قوميا للنقل والتبادل ، تشرف عليه الدولة . «

وكان طبيعياً أن تواجه هذه المحاولة باللكائد ، فانتكست ذات يوم ، ولكن بعد قرابة ثمانين عاماً جلس على عرش الصين امبراطور آخر اسمه «وانج مانج» . فاستأنف السير على الطريق في سداد يفوق سلاله ، وقام بتأميم الأرض الزراعية وتقسيمها إلى قطع متساوية ، حيث ورعها على الفلاحين ، ثم أصدر قوانين تحرم بيع الأرض وشراءها . حتى لا تعود الملكيات الزراعية إلى تضخمها وانتشارها مرة أخرى .. !

ولكن المكسة عادت قوية ماحقة . سقط الامبراطور ، وسقطت التجربة كلها ، وسقطت معها أول دولة اشتراكية في التاريخ .



من ذلك كله نرى أن إيمان البشر بحياة تتفوق على الاستغلال والظلم ، إيمان قديم عبّر عن نفسه شتى وسائل التعبير .

ولقد كان العدل الاجتماعي تسيحة عذبة على السنة المبشرين بمستقبل الإنسان عبر القرون .

وكانت آمال الناس في كل عصر تهيب بملكوت المساواة ليقترّب . - كانت محاولات وأمانى ...

وكانت في مجموعها وديعة مسالة تنجّه بكلماتها إلى الصمير لنكسبه إلى صفّها من غير قتال .

كانت أعصان زيتون تلوح للقافلة البشرية أن : هذا هو الطريق .

وواصلت الدعوات النبيلة طريقها ، متنوعة ، بيد أنها متكاملة وراحت تبحث عن حقوق البشر في حياة كريمة متكافئة وسط الرحام المتراكم من أطماع الطامعين ، وبؤس البائسين ، وآمال المعذيين .. ولم تظهر خلال هذه الدعوات كلمة « الاشتراكية » ولكن ظهر جوهرها هذا الجوهر المتمثل - كما عبرت حكمة تلك القرون - في أن المال مال الله . والناس خليقته . وأنهم جميعاً وبغير استثناء ، أصحاب حق متكافئ فيما رزق الله وأعطى .

أما « الاشتراكية » - هذه الكلمة التي ستصير عنواناً لفلسفة ، وتعبيراً عن نظام ، فقد بدأت رحلتها في بواكير القرن التاسع عشر .. ومن ثم ، فإن علينا - الآن - أن نقفز قفزة واسعة لتتابع - مسرعين - بعض معالم سيرها ونخطاها .

في بدء القرن التاسع عشر بدأت الاشتراكية كحقيقة تبحث عن نفسها ، وكانتجاه جديد يستطيع حين يبلغ رشده أن يشكك المجتمع الإنساني من جديد تشكيلاً يجهز على مظالم القديم كله ، ويحدث تعبيرات أساسية في معظم أشكال الحياة الإنسانية .

وآنثى ، كان الاقتصاد بصورة عامة قد تربع على عرش الأحداث في وعى المفكرين الذين لم يعودوا ينظرون إلى التطور التاريخي من زاوية السياسة ، والفتوحات العسكرية ، والزعامات الشخصية - بل من زاوية الاقتصاد السياسي الذي بدأ ، وكأنه يملك أكثر من غيره الإجابات



السديدة على تحديث النظم المعقدة لحياة الناس

وهكذا تتابع رتل من المفكرين والمصلحين حاملين أعصان الريتون من جديد وصانعين منها أكايل العدل والاشتراكية .

إن أولئك المفكرين الذين سنراهم الآن نقرأ منهم لوقت قصير ، كانوا يمثلون الاتجاهات الاشتراكية التي تقدمت لتفرض دورها التاريخي ، وكانت محاولاتهم إرهابا وتقدما على الطريق

وقد كان الاتجاه الاشتراكي الذي رفعوا رايته ، يقوم على رفض الاحتكارات ، ورفض استغلال أصحاب العمل لعمال ، ودخض التنافس الوحشي على امتلاك الثروة وتنمية الربح ، واعتبار عملية الإنتاج هي صاحبة الكلمة الأولى في تقرير المصير الاجتماعي والسياسي للناس ، حتى لقد قال « سان سيمون » عبارته المشهورة : « السياسة فن الإنتاج »

وكانت وسيلة هؤلاء - التحول التدريجي الذي ينأى قدر المستطاع عن الثورة والعنف .

وكانوا ، وإن لم يؤمنوا بصراع الطبقات ، يضعون نصب أعينهم كهدف أساسي لاشتراكيته - تحرير الطبقة العاملة والكادحين جميعا ، هؤلاء الذين وصفهم « سان سيمون » بأنهم « الأكثرون عددا ، والأكثرون فقرا .. »

كان السمو الهائل الذى بلعه رأس المال ، والاحتكارات الماحقة التى يمارسها ، والأزمات الخدقة التى يثيرها .. كان هذا جميعه المناخ التاريخي لظهور الاتجاه الاشتراكي ، ثم الاشتراكية بكل تطوراتها التى تلت ذلك الاتجاه .

وكما وجدت الرأسمالية من يصوغ لها فلسفتها - وجدت الاشتراكية من يصنع ذلك في ولاء أوثق ، وإصرار أشد .

\*\*\*

وهنا نلتقي بـ « سان سمون » .. رجل شهد ثورة بلاده فرنسا ورأى انتكاسها الخروء وجوئها الداهم الذى جمع من المقصلة ، النهاية الحزينة لثورة حقوق الإنسان .. !!

وحين جاء « نابليون » ليكون سيد فرنسا ، وليحاول أن يكون سيد الكوكب الأرضي بأسره « ا » كان « سان سمون » يفكر ، ويكتب ، ويعمل ..

ولقد أقعته الأحداث الرهيبة التى عاصرها بأن يدير ظهره للسياسة وللساسة ، ويعلن في اقتناع تام بأن المجتمع الجديد لأية أمة تريد أن تبدأ وتستريح - هو ذلك الذى يقوده « المنتجون » لا « الساسة » .. فالسياسة لديه لم تعد تلك البراعة في الماورات ، والمهارة في الدبلوماسية ، بل هي « فن الإنتاج » ..

وأعلن أن وظيفة الدولة - توفير العمل للجميع ، وتوفير الرزق أيضًا .  
وسبب هذا بادئ ذي بدء ، أن تتحرر قوى الإنتاج وعلاقاته من كل آثار  
الاستغلال التي ولدها نظام الملكية والاحتكار .

واتجاهه الاشتراكي يقوم على ركنين :

( أ ) الكفاية ( ب ) العمل .

والكفاية عنده تعنى أولا : ارتفاع مستوى الإنتاج إلى أقصى مدى  
ممکن ..

وتعنى ثانيا : أن يجد العاملون كفايتهم التي تمكنهم من الاستمرار في  
العمل وفي الحياة .

والعمل يعنى أن يعمل الناس جميعًا - والذي لا يعمل لا يأكل ، وبهذا  
تسقط كما قال ، طبقة لنبلاء والعاطلين ..

ولقد فُتن بنابليون وفتوحه - رغم مبله هو للسلام - ذلك لأنه كان  
يعلق على زحمة الكسح آمل لا كبيره في هدم معاقيل الرجعية في أوروبا  
وإنجلترا .. وكان يظن أنه بانتهاء العاصفة البرونابارتية سيحتفى رجال  
السياسة ، ويحتل المسرح رجال الإنتاج ، ويبدأ عصر جديد . !!

\*\*\*

وكان هناك « فورييه » مفكر فرنسي آخر - ربط اتجاهه الاشتراكي بالطبيعة الإنسانية ، وليس بالإنتاج كما فعل « سمور »

من أجل هذا لم يول اهتمامه للعمل الذي يرفع مستوى الإنتاج ، بل للعمل الذي يرفع مستوى السعادة والعبطة لدى الكادحين خاصة والناس كافة .

وهو يرى أن عمية الإنتاج والتوزيع يجب أن تتحرر من كوها مصدرًا لتراف القلة ، وتصير مصدرًا لإشباع الحاجات الحقيقية للناس .

وهو يقترح أن يتشكل التنظيم الاجتماعي في « مجتمعات محلية » تقوم على أساس الخدمة المشتركة ، على أن يظل لكل أسرة حقها في حياتها الخاصة ، ودخلها الخاص ، شريطة أن يتم ذلك بمحض اختيار الناس واتفاقهم دون تدخل من الحكومة .

ولقد أفنى عمره في محاولة إقناع الرأسماليين بوجهة نظره دون طائل يحدث « كول » في كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكي » فيقول :<sup>(١)</sup>

« لقد كان - فورييه - يدعو باستمرار أصحاب رؤوس الأموال إلى أن يدركوا جمال خططه ، ومتعة العيش في ظلها ، وأن يتقدموا بالمال اللازم لتأسيس مجتمعات محلية على لأسس سليمة .. »

(١) ج ١ : ص ٨٩ - ترجمة : عبد الكريم أحمد .

«وأعلن لأصحاب رؤوس الأموال الذين لديهم استعداد لتفيذ فكرته أن يقابلوه في مطعم ، طل يتناول فيه عشاءه سنوات طوالاً ، وهو يحتفظ بمقعد خاص إلى جانبه لضييف المنتظر ... !!!

\*\*\*

أما « روبرت أون » البريطاني ، فقد نادى بأن أى تغيير اجتماعى يستهدف الخير الحقيقى للناس ، وإنما يبدأ بإلغاء الملكية الفردية .

فإذا ألغيت الملكيات الخاصة لمصدر الثروة ، تحيىء الخطوة التالية وهى :  
تحسين الإنتاج ومضاعفة مقاديره

و مادام العمل . هو مصدر الإنتاج والعمال هم جنوده وصحابه ؛ فهم إذن فى رأى « أون » أصحاب الحق الأول فى الإنتاج ، وفى الشرقات التى يُفئثها - وهو يرى وجوب إحلال العمل مكان النقود كمعيار لتقييم السلع المختلفة ..

ورغم وثبة تفكيره ومنهجه ، فقد أصر على أن تكون الوسيلة لاشتراكيته ، الاقتناع والتعاون .

فدعا إلى إنشاء « وحدات » يملك أعضاؤها كل وسائل الإنتاج ، ويقتسمون جميع ثماره .. وخاض غمار التطبيق والتجربة بنفسه ، فأنشأ مصنعاً ، ألحق به « خمسة وعشرين ألف عامل » كانوا جميعاً شركاء فى

ملكيتته ، وخفض ساعات العمل من خمس عشرة ساعة إلى عشر ساعات ، وأنشأ عملة نقدية جديدة تمثل القيمة الفعلية للسلعة ، وأقام الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. والاستهلاكية ..

ويحدثنا الدكتور « راشد البراوى » فى كتابه النظام الاقتصادى <sup>(١)</sup> ، بأن المجتمع الإنجليزى وإن يكن قد شن على « أون » مطاردة قاسية ، إلا أنه

« خضع لتغيرات هامة كان « أون » سببها ومصدره ..

« فى عام ١٨١٩ - صدر لأول مرة قانون تحديد ساعات العمل فى المصانع وقامت الجمعيات التعاونية للإنتاج ، ولتجار التحزئة » .

\*\*\*

وكن هناك « فلورا تريستان » ، وهى كما يحدثنا « كول » صاحبه أول مشروع نُشر عن « الدولية العمالية » التى نادى بقيامها لتضم عمل العالم أجمع فى اتحاد واحد .

ودور « فلورا » فى الاتجاه الاشتراكى مركز على تعبئة « البروليتاريا » فى شكل قانونى دولى .

(١) ص ١٧ - تأليف الدكتورين : راشد البراوى ، ونظمى عيد الحميد

وفلسفتها تقوم على أن الثورة الفرنسية حررت البرجوازية ، ثم جعلت  
 منها طاغية . وأن ثورة جديدة ستأتى لتحرر البروليتاريا

بيد أنها لم تكن تعنى بثورة البروليتاريا ، ما سيعنيه « ماركس » بل تعنى  
 « الثورة - التغيير الحاسم والسلمى الذى يتم خلال محاولات مشروعة ،  
 تتمثل فى إنشاء « اتحاد دولى » للعمال ، والاحتجاج الدائم ضد كل امتياز  
 يتفص من حقوقهم ، ويتمثل فى تحقيق الاعتراف بحق العمل للجميع ،  
 ومقترحات أخرى مماثلة ...

\*\*\*

ويجئ مفكر عظيم من قادة الاتجاه الاشتراكى فى عصره - دلكم هو «  
 لويس بلان» .

يقول « كول » : -

« بما يجعل - لويس بلان - جديراً بمكانه فى تاريخ  
 الفكر الاشتراكى أنه أول من ابتكر ، أو على الأقل  
 أول من نشر المبدأ القائل :  
 « من كلِّ حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته »  
 « لقد كان يدعو إلى اشتراكية تقوم على الملكية العامة ،  
 مع حكم العمال فى الصناعة ، وإلى نظام برلمانى ديمقراطى

يقوم حارسًا للديمقراطية الصناعية ، كما يدعو إلى اقتسام  
الناتج لحاجات الناس ، وليس تبعًا لقدراتهم المختلفة «<sup>(١)</sup>  
كان - بلان - كافرا بالنظام الرأسمالي ، ناقما عن مساوئه ، وكان يطمح  
في إجلائه عن عرشه بدون ثورة مسلحة .

وسيله هذا : إنشاء مؤسسات صناعية تتمتع بالحكم الذاتي ، ويديرها  
العمال بأنفسهم حيث يتقاسمون الناتج في عدله ، مع المحافظة على رأس  
مال المؤسسة ، وتوفير استثمارات جديدة لها .. ومع ضمان حد أدنى لأجور  
العمال وتوفير الخدمة الطبية لهم .

فإذا ما اتسع نطاق هذه مؤسسات فإن العمال قطعاً سيؤثرونها على  
سواها . وهكذا تخلو مصانع الرأسماليين شيئاً فشيئاً من الأيدي العاملة ،  
ونجد نفسها مضطرة إلى مسيرة المهج الحديد ، أو تقرض وتقلس

وهو يرى أن السوق التجارية - داخلية خارجية - إذا نُحيت عنها  
الاعيب الاحكارات والمناقسة ، وخضعت للعلاقات الإنتاجية الحديثة  
كنت حافزاً عظيمًا للتقدم العلمي الذي يجعل الاقتصاد أنشد اقتصاد وفرة ،  
وتمكن بالتالي من تحقيق هذا المبدأ العظيم .

« من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته »

(١) - كتاب الفكر الاشتراكي ج ١ ص ٢٢٧ تأليف ج هـ . كول ترجمة :  
عبد الكريم أحمد



وعظمة - بلان - في رأيا تتمثل في أنه عكس معظم الرواد الاشتراكيين ، ظل محافظا بولاء أكيد للديمقراطية السياسية ، فلم يكن يفصل قط اشتراكيته عن الديمقراطية الدستورية .



كذلك كان هناك - برودون - يقرع الأسباع بعبارته المشهورة « الملكية سرقة » ..

وكان هناك « فخته » - الفيلسوف الألماني - يعلن أن حق الإنسان في العمل يتضمن حتما حقه في وسائل الإنتاج .

وكان هناك « سيسموندى » ينادى بضرورة تدخل الدولة لتضع وسائل الإنتاج في خدمة الذين يعملون فيها . كان ثمت هؤلاء جميعا ، ومنهم معهم ، يقرعون الأجراس هاتفة بالاشتراكية ، غير أننا لس نعدرك مكاننا هذا حتى نختم هذه الفقرة من البحث بواحد من أولئك الرواد يمتاز بأنه - عامل - بدأ حياته - مطبعا - يعمل في صف الحروف - وسمه . « براى » .

أعلن « براى » أن تغيير الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالى ، يمثل نقطة البدء في إقرار حق العمل . وإقرار الاشتراكية الصحيحة .

وفي رأيه أنه ما دام الذين يملكون وسائل الإنتاج يتحكمون في الذين ينتجون ، لقاء دراهم معدودة ، فإن ذلك لس يعنى أن أصحاب رموس

الأموال يسرقون العمال فحسب .. بل ويعنى أن نصير العمال سيظل دوماً في قبضتهم العاتية ..

لكن ذكاء هذا الرائد برأى ونُسل تفكيره ، إنما يعبر عنهما في رأينا فهمه لحقيقة الوضع التاريخي للبروليتاريا .

فهو يرفض أن ينظر إليهم كطبقة متميزة بحقوقها ومصالحها بل ورسالتها .

إن العمال في رأيه وفلسفته ، مجموعات من الناس تلاقى ظلم اجتماعيا وسياسيا يجب أن يسقط عن كاهلها

فإذا سقط الظلم عنها . واستردت حقوقها وعافيتها ، فأنشد لا وجود لها كطبقة تعمل لصالحها .. بل مجرد مواطنين يعملون لصالح المجتمع كله ومن ثم فإن واحب العمال في تفكير - برأى - حتى وهم يناضلون من أجل تحرير أنفسهم وحقوقهم ألا يكون هدفهم تغيير أحوالهم فحسب ، بل التعبير الشامل في كافة أوضاع المجتمع التي استنفدت أغراضها .

ويرى - برأى - أن الأرض بدأت ملك وحقا للناس جميعا ، فتطقلت على الحياة ظروف مكنت بعض الأفراد والأسر من الاستحواذ على إقطاعيات واسعة . هؤلاء .. وأشباههم ، وحفدهم من بعدهم ، يجب أن يكفروا أيديهم عن الأرض لتعود حقا مشتركا للناس قاطبة .. ١ .

وهو ينظر نفس النظرة للثروة الصناعية ، فيرى أنها تكونت بأسلوب مماثل ..

ففى غفلة من التاريخ ، وبوسائل تنقصها المشروعية دائما ، أو غالبا ، تمكن بعض الناس من امتلاك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة . هذه الملكيات الإنتاجية . ينبغي أن تعود هى الأخرى حقا للأمة وملكية مشتركة للشعب كله .

و يرى أيضا من حملة أعصاب انزيتون ، فهو يدعو لإنجاز الاشتراكية بالتحويل لا بالثورة .

وهو يهيب بالشرية أن تولى وجهها شطر العدالة والمساواة .. - المساواة التى يرى أن الله سبحانه عاقب الناس جميعا على إهدرها . عقاب يتمثل فى الشقاء الذى تعانيه الكثرة بسبب فقرها .. وى الملح الذى تعانيه القلة خوفا من ضياع امتيازاتها .. !!



م يكن الفكر الاشتراكى يذرع الأرض وحيدا .. بل كنت هناك مجموعات هائلة من البشر الكادحين نُفُتات به وتبعه .. وكانت هناك محارلات كثيرة للتطبيق تكبو وتنهص ، وتحقق وتنجح . وكانت فى مجموعها تشكّل إرادة جديدة تكون ، مُسلحة نفسها بمنطق جديد ونظرة

للحياه جديدة ، يغيران مغايرة تامة منطق المجتمع القائم ونظرتة .. مجتمع  
المنافسة واربح والاحتكار والاستغلال .

كان الرأسمالي الصناعي قد بلغ أشده ، وزَّحم الأرض بعنموانه ، وكان  
استخراج الفحم والحديد وهما عصب الصناعة والآلة قد حقق أرقاما  
مذهلة .

ونمت صناعات السيج ، ومضت تثب وثبات عاتية . وتدفق الربح  
وتمركز ..

كانت حقوق العمال ترداد ضياعا ، فساعات العمل في بقاع كثيرة ،  
أربع عشرة ساعة . والبطالة تنفشي وتنشر على الملايين ظلامها ، والقواوين  
تصدر تباعا لتحرم عليهم تكوين النقابات أو الجماعات ، كما تحرم عليهم  
الدعوة إلى رفع الأجور وخفض ساعات العمل .

وكانت بريطانيا بوصفها قلعة الصناعة و الرأسمالية في العالم أيامئذ -  
المسرح المؤرخ لأكثر عمليات الاستغلال والسطو على جهد الملاحين في  
الأرض ، والعمال في المصانع .

ومن ثم كنت الانتفاضات الجماهيرية تُقدم على أعداء التقدم هناك ،  
يفودها - الراديكاليون - تارة ، وزعماء العمال تارة

وظل العمال يكافحون تحت وطأة العذاب والقسوة ، تحالفهم الطبقة

المتوسطة الجديدة في سبيل إقرار ما يستطيعون إقراره من حقوق العمل وحقوق الشعب . وقم الاتحاد القومي للمهنة المتصامنه ، برئاسة « روبرت أون » لتنظيم نضال العمال ويدعم الاتجاه الاشتراكي التعاوني .. وبعد إخماده في مهمته ينهض « الاتحاد الديمقراطي » بزعامة هينيمان الذي أعلن أن « الاتحاد الديمقراطي » يهدف إلى إقرار العدل الحقيقي ، وهذا العدل لا يتحقق إلا بتأميم وسائل الإنتاج ، وتأميم الأرض الزراعية ، والمناجم ، وتصفية الامبراطورية البريطانية ، وإلغاء مجلس اللوردات ، ومحاربة لرأسمال المال ، وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات ، وإقامة مصانع ومساكن للعاطلين .<sup>(١)</sup>

كما قامت جماعة « الإصلاح الزراعى » - « وجماعة الأرض والعمل » .. وقبل ذلك بوضع سنين أى حوالى عام ١٨٣٠ - كانت الطبقة العاملة والراديكاليون فى فرنسا يشايعون الاتجاهات الاشتراكية والديمقراطية ، وكان التوسع الصناعى والتجارى يخلق الأزمات ويملا شوارع باريس بالعاطلين وبالمظاهرات العمالية الصاحبة .

\*\*\*

وفى أمريكا قامت جماعات كثيرة فى ولايات متفرقة - متحدة من

(١) تاريخ الفكر الاشتراكي - ج ١ : ص ١٦٧ ، ٢٠٢ .

العيش المشترك - الشيوعية - نظاما لحياتها . مثل جماعة « اللاباديين »  
وهي جماعة قديمة قامت في أواخر القرن السابع عشر ، وكانت أول جماعة  
شيوعية تقوم في نصف الكرة الغربى .. وقامت بعدها جماعات أخرى تقوم  
الحياة فيها على نظام الشيوع ، ونند الملكية الخاصة نبذاً تاماً . ففى أواخر  
القرن الثامن عشر كان هناك جماعة من هذا الطراز هي « المهتزون » .

وفى أوائل القرن التاسع عشر كان هناك جماعة « راب » وجماعة «  
الكمايين » .

ومن الطريف أن كل هذه الجماعات الشيوعية كانت جماعات دينية  
وكان يربط بينهم ويحفزهم إلى إيثار نظام اشيعر الوجدان الدينى  
والرغبة فى تهيئة مكان صالح فى الحياة انتظاراً لعودة المسيح .<sup>(١)</sup>



خلال هذا الاحتدام الفكرى والعملى ، ومحاولات « أون » و « سان  
سيمون » وإخوانها الدين ذكرنا نفرا مهم وطرقاً من جهدهم .

خلال تلك لمحاولات الاشتراكية التى ملأت القرن التاسع عشر كله ،  
كان رأس المال ومعه سلطات الدولة ، يجيد تصويب ضرباته للاتجاهات  
الاشتراكية ولحملة ألويتها فالزعماء يُسجنون ، والعمال يضطهدون

(١) المرجع السابق : ج ١ : ص ١٢٨

وكانت البرجوازية تحالف الطبقة العاملة ثم تخونها خيانات متكررة .

وتعت أغصان الزيتون ، وطوّخت أوراقها .. !!

وكان ذلك كله إيذانا بمقدم مفكر اشتراكي من طراز آخر .. مفكر « عاصف » يزدرى الحلول الوسطى ، ويعلن أن مهمة الفلسفة ليست تفسير العالم - بل تغييره ... ويعلن أن المهادنة والمسألة ، ليستا بحال الوسيلة الصالحة لهذا التغيير . بل اهدم والثورة ..

وكان هذا الفيلسوف « الإعصار » هو - ماركس .. !!

هناك حكمة تقول : « إن المرء لا يلتقى إلا بمن يريد أن يلتقى بهم » أى بأولئك الذين يكونون على شاكلته ..

وإن هذه الحكمة لتصدق صدقاً كاملاً على لقاء ماركس بأعجلر . لقد جاء الاثنان إلى الدنيا في مهد واحد من الفكر والشعور والإرادة ، وحملت العبقرية والثورة منهما توأمين ..

ومنذ التقى الرجلان كان لقاءهما إيذانا بنهاية اشتراكية « غصن الزيتون » وإيذانا ببدء اشتراكية « عصر المطرقة » - إذا جاز هذا التعبير . وبين يدي ماركس لم تعد لاشتراكية مقاومة للجوع ، بل ولا مجرد ثورة على الظلم الاجتماعي ، بل أضحت كما تصوره هو مقاومة لتكبل التاريخ وإنجازاً لضرورة تاريخية ، يملئها تطور محتوم .

وعلى الرغم من تأثره بالفلسفات التي سبقته وعاصرتة ، فقد صمم على أن يزعمها جميعاً بسبب ما تنطوى عليه من مهادنة ومسالمة . !! حتى لقد بداله أن يسلب كثيرين من رواد الاشتراكية حقهم في النحدث باسم المعذنين ، ماداموا يُحفلون عن الإيذان بحتمية الصراع الثوري !

وفي ثقة عجيبة أعطى نفسه الحق الكامل في قيادة « البروليتاريا » في جميع العالم إلى ثورتها المحتومة ومصيرها الموعود ، وراح يعرف في اقتدار هائل لحنه المثير . مجلدا شهداء الأرض ، والمصابع ، والمناجم ، وصحابا الإقطاع ورأس المال .. مُحشّما ملحمة بأنشودة النصر المحتوم للبروليتاريا .. وهكذا كُتب على الرأسمالية التي طالما استهانت بالاشتراكيين المسالمين الودعاء ، أن تواجه خصما لجنا - يبدو ، وكأنه لم يأت إلى الديق إلا ليقع عليها أنقى العقوبات .. !!!

فهو يرفض أى حل وسط مع رأس المال ، وهو إذ شكره على الدور الذي أداه للتقدم الإنساني ، يتلو عليه مرسوم عرله ، ويطلب إليه أن ينسحب مجلدا بهزيمته .

إن ماركس لا يكاد يقبل انسحاب رأس المال بسلام ، ويصر على أن يخوض معه معركة تنتهى بهزيمة ماحقة له . لقد جعل شعاره : لا مكان لائنين في هذا العالم فلما رأس المال وإما الشيوعية . !!!

أجل ، فهو باكتشافه الجذور التاريخية للاشتراكية - قرر أن يذهب بها



إلى آخر مداهما التاريخي الذي هو في رأيه - الشيوعية ..

ولقد صاغ ماركس فلسفته في مطلق حديدي صارم .

ذلك أولا لأنه كان يحمل طاقة عقلية غير عادية .

وذلك - ثانيا - لأنه قضى عمره الفلسفي يُحقق في رؤى مهزعة . ١

ليس في عصره وحده . بل عبر التاريخ الإنساني كله - رؤى الجائعين ،

والعراة .. رؤى الرقيق ، والفلاحين ، والعمال الذين لم يكونوا يملكون من

الدنيا سوى أعلاهم ، وبؤسهم ، وأمراضهم .. رؤى الإقطاع في عنفوانه ..

ورقيق الأرض في خسراته وحذانه .. رؤى المحتكرين في انتصاراتهم

وسرقاتهم .. والكادحين في هوانهم وانكساراتهم .. !!

ولقد كان التاريخ أداه عقله وهو يؤسس فلسفته .. وفي التاريخ رأى

وعاش كل المأسى التي حاقت بالبشر ووقف طويلا أمام الظلم اللافت

المتلظى ..

وهذا هو الذي جعل منه فيلسوفا ، ومحرّضا ، وثوريا ..

كانت حشرة العمال والفلاحين وكل الكادحين تعوي داخل روحه

وضميره .

وكانت الأرض تبدو أمام عينيه نعسة نائحة

ولقد ظل يتعقب أسباب التوس الإنساني في التاريخ حتى ابتلعت قيعان

هذا البؤس !! وقضى فترة طويلة من حياته لا يجد الخبز الياس إلا دينا ،  
يطارده من أجله الدائنون .. !!

لكن يجب أن نُظهر ظنوننا من احتمال أن تكون هذه الفاقة التي نزلت  
به ، هي سبب حققه على نظام عالمه ، وإصراره على تعبيره .. فالحق أن هذه  
الفاقة كانت جزءا من انتصحية التي بذلها ماركس في سبيل واجبه  
ورسالته .. !

- كان مكسيم جوركي يقول عن نفسه : لقد جئت العالم لأعترض ،  
والحق أن ماركس من أكثر فلاسفة التاريخ الإنساني كله استحقاقا لهذا  
الوصف لقد حاء العالم ليعرض ، وكان مصمما على أن يجعل من  
معارضته ، المدخل الفسح لعالم جديد ، يؤمن بمجيئه .

وعلى الرغم من إخفاقه في جميع اشورات التي اشترك فيها اشتركا  
فعليا، ككثير ومحترف ، فإنه كفيلسوف ومبشر ، كن يخاطب البروليتاريات  
وكانه واقف فوق خرائب العالم القديم الذي أخذ على نفسه مهمة  
هدمه . !!

وسواء اتفق الناس مع ماركس أم حالفوه أحوه أم كرهوه ، فهم لا  
يستطيعون أن يتخلصوا من نفوذه .. ذلك لأنه من الطراز الذي يسط  
نفوذه على العقل ، لا على العاطفة .. !!

ولقد عزا نفوذه الرأسمالية - ذاتها - في تفكيرها وسلوكها . وليس هناك من ينكر حتى من الرأسماليين أنفسهم - أن أهم الخطوات التي سارتمها الرأسمالية نحو المنفعة الاجتماعية ، وأن أكثر التنازلات التي بذلتها ولا تزال تبذلها - إنما كانت تفادياً لنفوذ ماركس والماركسية ..



لقد وصفه صديق له يسمى « هيس » في رسالة بعث بها إلى « أورباخ » فقال :<sup>(١)</sup>

« إن أعظم فيلسوف معاصر ، بل الفيلسوف الحقيقي

الأوحد - الدكتور ماركس ..

« إنه يجمع إلى الوفاق الفلسفي العميق الكامل ، ذهنًا

لاحد لإرهاقه ..

« تصور « روسو » و « فولتر » و « دولباخ » و « ليسنج »

و « هاين » و « هيجل » - مؤحدين - في رجل واحد .

« أقول « مؤحدين » لا « مختلطين » كيفما اتفق .. تصور هذا

كله ، وعندئذ تعرف من هو كارل ماركس !! ..

على أن خير من يعرفنا بكارل ماركس ، هو « كارل ماركس » نفسه ،

---

(١) كتاب : كارل ماركس . ص ١٠٨ - تأليف هري لوفافر - ترجمة : محمد

في فكره وفلسفته .

وعلى الرغم من أن محاولة تبسيط هذه الفلسفة تبدو محزنة ، فإننا مضطرون لهذا التبسيط حتى لا نشرف عن العرض الرئيسي للكتاب

\*\*\*

إن ماركس يتقدم ويهض فوق أرض المعركة التي كرس لها حياته ومعه سلاحان .

الفلسفة .. والبروليتاريا .. !!

إنه يقول :

« الفلسفة هي رأس التحرر الشرى ، والطبقة الكادحة قلبه »  
« ولا يمكن أن تتحقق الفلسفة بدون إلغاء ظروف البروليتاريا ظروف عبوديتها الاقتصادية . وهذا يعني إلغاء وضع البروليتاريا نفسه ، ولا يمكن إلغاء هذا الوضع دون تحقيق الفلسفة .. »<sup>(١)</sup>

إن ماركس « يعطى الفلسفة مفهوما جديدا يثور بالحيوية والحركة ، وإيجابية الوسيطة والعاية ، ويحولها إلى نظرية تكون لها مثل ما للقوة المادية من تأثير وحسم .

إنه يقول :

(١) المرجع السابق : ص ١٢٢ .

« يجب أن نُقدِّب القوة المادية ، بقوة مادية نظيرها ، وأن النظرية نفسها تتغذى بقوة مادية حين تحرك الجماهير ، وتذكى عرائمها .. »<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ويعمى « ماركس » في كشفه الفلسفى لحركة التاريخ ليعلن ما يمكن تلخيصه فى السطور التالية :

- ليس هناك تاريخ سوى تاريخ الإنسان . أى تاريخ لاس فى مجموع علاقاتهم - الباس الواقعين ، والعاملين الخاضعين لنمو القوى الإنتاجية وتطورها .
- والعقائد ، والأخلاق ، والأفكار ، والنظم ، ليس لها تاريخ مستقل ؛ فتاريخها هو تاريخ الباس أنفسهم .
- والتاريخ مجموعة أحداث واقعية ، قبل أن يكون معرفة علمية . وهذه الأحداث والوقائع تُشكِّل علاقات تاريخية ، هى فى ذات الوقت علاقات اجتماعية ليس لها أى تصميم عيبي .
- وهذا التاريخ يتكون خلال مسعى البشر لإنتاج وسائل حياتهم وعيشتهم .. ومن ثم فإنتاج وسائل الحياة والعيش هو أول أحداث التاريخ

(١) فى النقد والفلسفة لماركس - نقلا عن المرحع السابق ص ١١٤

## الإنسانى وأهم وقائعه :

• وعلاقات الإنتاج الاجتماعى تنتظم ، وتُشكّل العلاقات العامة فى المجتمع .. والعلاقات الخاصة داخل الأسرة ..

• وعلاقات الإنتاج - مشدودة لأواصر - مع علاقات الإنسان بالطبيعة .. فلقوة الإنتاجية ، وسيطرة الإنسان على الطبيعة يشكّلان وعاء المجتمع ويخلقان ظروفه - ودراسة التاريخ إذن ، تعنى دراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان وأدوات الإنتاج ، وطريقة استخدام هذه الأدوات .

• ومعنى هذا ، أنه عندما يعيش مجتمع ما فى علاقات إنتاج معينة فإن هذه العلاقات هى التى تحدّد نوع قواييه ، وعقائده ، وسياسته ، وأفكاره .

• والناس لا يعيّنون بمحض اختيارهم القوى المنتجة التى هى أساس تاريخهم ؛ لأن كل قوة منتجة إنما هى قوة ناتجة عن نشاط سابق لأساس سابقين . ويتم تطور هذه القوى بأسلوب « دياكتيكى » فالشئ يشمر بقيصه .. ثم يدخل القيص معه فى صراع يفور فيه بأعظم مرايا سَلِيه . حيث تتكون « نتيجة مركبة » تصير هى « شيئاً » جديد أو « مرحلة » جديدة لا تلبث حتى تُسحب بقيصها الذى يخوض معها صراع جديد إلى آخر هذه العمليات التى تجرى لمستقرّها .. أو تجرى ولا مستقرّها .

• ولقد مر التاريخ لبشرى بأربعة أطوار إنتاجية :

- ١ - الشيوعية البدائية .
  - ٢ - المجتمع القائم على الرق .
  - ٣ - المجتمع الإقطاعي بكل أنماطه ومظاهره .
  - ٤ - المجتمع البرجوازي الرأسمالي بكل أنماطه ومراحله .
- والعلاقات الإنتاجية - في هذا المجتمع البدائي - تكون علاقات استغلال . لأن المجتمع آنذاك يكون مجتمعا طبقيا ، وهذا يقتضى قيام صراع الطبقات . فتاريخ كل مجتمع - كما يقول البيان الشيوعي<sup>(١)</sup> ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات - « بين الإنسان الحر ، والإنسان المستعبد ، بين الأشراف والعامة ، بين البارون والقيّص ، بين رئيس الطائفة المهنية والعامل »
  - وهذا الصراع الطبقي بلغ مرحلة يتحتم فيها على الطبقة المضطهدة وهي في هذه المرحلة - البروليتاريا - إذا أرادت تحرير نفسها ، أن تحرر في نفس الوقت المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ومن صراع الطبقات ذاته .
  - ويتم هذا - وفق منهج ماركس - باستلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ، وتغيير الدولة التي هي الأداة السياسية للتطوير الاجتماعي .

(١) البيان الشهير الذي أصدره ماركس وأنجلز ورفاقهما عام ١٨٤٨

- وتقوم ديكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية، ينتهي خلالها صراع الطبقات، ونطبق فيها الاشتراكية تطبيقاً يربط جميع التناقضات المتخلفة عن المجتمع القديم الذي سقط.
- بعد إتمام هذه المرحلة التي شعارها: «من كل حسب قدرته، ولكل حسب إنتاجه»، يجيء عصر الشيوعية التي هي: «من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته». وأنشد، وبعد أن سقطت القواعد والاعتبارات التي كان تتطلب قيام الدولة تسقط الدولة نفسها بكل أجهزتها، وتتحول كل أجهزتها إلى المجتمع ذاته.

\*\*\*\*\*

هكذا تحدث ماركس. ونرجو ألا يكون حرصنا على التبسيط قد أوقعنا في بعض العثار.

وهذه البذرة العاحلة لا تدحض - طبعاً - ولا تتناول من قريب أو من بعيد قوانينه الاقتصادية إما هي تدخيس، أو محاولة لتلخيص «ماذته التاريخية» و«مهجه الديالكتيكي» - الأمر الذي يعيننا من بعض جوانبه - دون سواه، حين نتقدم لمناقشة الماركسية في مسئوليتها عن أزمة الحرية السياسية..

وماركس لم يكتف بدوره كهيلسوف، بل شارك في ثورات عصره مشاركة مباشرة.. حتى لقد صاع فلسفته من واقع تجربته، وكان مذهبه يتكون جزءاً، فجزءاً من خلال تفاعل فكره مع الأحداث والوقائع.



وكانت الانتفاضات العالمية والشيوعية تقوم في كثير من بلدان أوروبا ثم  
تبوء بخذلان .

وصاغ «ماركس» فلسفته ، وكتب مؤلفاته وعلى رأسها « رأس المال »  
ثم مصى ..

وجاء من بعده ورثته ، فوضعوا فلسفته موضع التمييز الثورى ،  
وحولوا روسيا « القيصر » إلى « اتحاد السوفييت » .. !

وسار التيار يداق الرمن .. ويركب شح الأحداث ، فإذا نصف أورب  
تخفق فوقه راية ماركس .. وإذا الصين ، تزحّم الأفق نحمّتها الحمراء .. !!  
وإذا « العاشون » في « دولة ماركس » يقارب تعدادهم ألف مليون .. !!  
وأصحت الاشتراكية العلمية تعنى الماركسية ، أو تعنى على الأقل  
ومع كثير من التسامح - الالتقاء بالماركسية في أكثر نقاط مهجه  
الاقتصادى .. وأعلنت الماركسية أنها تريد تحرير البشر من كل أغلالهم  
فإلى أى مدى كان ذلك حقا .. ؟؟

وماذا قدمت الماركسية - نظرية وتطبيقا - لقضية الحرية من نفع .. ؟؟  
وماذا أنزلت بها من ضرر .. ؟؟

سنرى فيما بعد ..

أما الآن نعالوا نرجع إلى الرأسمالية ككرة أخرى ..

## الفصل الثالث

# مَظَاهِرُ الْأَزْمَةِ فِي الْجَمْعِ الرَّأْسَالِي

كانت الرأسمالية الرائدة في أيامها الأولى وعهدها القديم تنهض على أساس وطيد من سياسة التجارة الحرة ، بسبب انعدام التنافس حينا وقلته حينا آخر .

وخلال نمو الرأسمالية كنت تتشكل طبقة من أصحاب المشروعات والنفوذ الاقتصادي ، تنشئ بمذهب الاقتصاد الحر الذي يحترم الملكية الخاصة ، ورأس المال الخاص

ونمت تلك الطبقة مع نمو الصناعة وغلبة الاستعمار ، وعلى الرغم من تفاوت نموها بين بلد وآخر ، فقد كانت متماثلة في قدرتها على استخدام السلطة والقانون لصالحها .

وهكذا دخل الرأسماليون كطبقة في حلف مع الدولة باعتبارهما - معا - مظهر القوة واحدة ، هي قوة الاقتصاد الرأسمالي بكل ما له من تأثير وثقل

وأطماع . ومع مرور الزمن اختفى الحلف ، أو « الاتحاد الصديق » إن صح هذا التعبير ، الذي كان قائما بين الرأسمالية والدولة ، وأصبح الاثنان شيئا واحدا . وسلطة واحدة .

فالدولة في مجتمع رأسمالي تتحد مصالحها ومياسنها - عاليا - مع مقتضيات اقتصادها . وهي هذا لاتصير بحاجة إلى انتظار بدء النحلة من الرأسمالية لحماية مصالحها بل إنها لتأدر وتدفع تلقائيا صوب العمل السياسي والعسكري الذي يحمي اقتصادها ..

وحتى حين وجدت الدولة من واجبه أن تبسط إشرافها وتوجيهها وحميتها على بعض الإجراءات الاقتصادية في بلدها ، لم يكن ذلك يعنى إلا توكيدا لدورها الجديد الذي تتحد فيه اتحادا كاملا مع مصير اقتصادها الرأسمالي - ماذا نريد بهذه المقدمة .. ؟؟

بما نريد القبول بأنا لن نشعل بلنا بأيهما المسئول عن تفهقر الحرية في المجتمع الرأسمالي - الرأسماليون المسيطرون على مصادر الثروة ، أم الدولة ؟؟

فالاثنان في رأينا أمام هذه المسئولية سواء .

وإن كان هذا لا يمنع أن تكون مسئولية الرأسماليين في بعض الأحيان أكبر ، ووزرهم أفدح .. !

يُبد أننا على أية حال ، وبسبب من الحقيقة التي ذكرناها ، إنما نناقش هنا النظام الرأسمالي بكل ما يمثله من طبقة .. ودولة .. بل وبما يمثله من مدنية ، ومجتمع .

وعلىنا ونحن نتبع عوامل هذه الأزمة أن نحاول رؤيتها من خلال التركيب الفلسفي . والتطبيق العملي للرأسمالية .

وفي مجال التطبيق سنستمد شواهدنا من معاقل هذا النظام - أي من الدول الكبرى ، التي بلغت التجربة فيها ذروة نموها والتي تعكس وقائع حياتها وسلوك سياستها على بقية الدول الأخرى التي تتماثل معها في نظامها الاقتصادي .

كما سيكون هذا نهجاً حين نناقش مسئولية الاشتراكية عن أزمة الحرية . وكما ذكرنا في مقدمة الكتاب ، نعيد القول بأننا لا نقصد حين نذكر اسم دولة ما ، تجريحها أو الإساءة إليها . وإنما نريد أن نكشف ونُدحض الآثام التي تقترف في حق الحرية ، أئمن بممتلكات البشر وأقدس حقوق الإنسان .. هذه الآثام التي لا تنزل الضرر بالحرية وحدها ، بل وتنزله أضعافاً مضاعفة بالنظام الذي يمارس تلك الآثام ويتبناها .

وكما ذكرنا في مقدمة الكتاب أيضاً ، نعيد القول بأن هذا البحث إنما يعالج - أساساً - أزمة الحرية بمفهومها السياسي - أي الديمقراطية ، كما يعالج ضمناً الأزمة في أبعادها الأخرى حين تلقى ظلامها على حرية الفكر ، وحرية الضمير .

ومعنى هذا أننا لن نتعقب بإسهاب ، التناقضات لقائمة في النظام الرأسمالى نفسه ، والتي تمثل تحريبا في حريته هو ، كحرية التعامل والمنافسة ، بيد أننا سنمر بهذه النقطة مسرعين دون أن يهوتنا التسيب إلى خطرها باعتارها الوعاء الذى يتشكل فيه المظهر السياسى لأزمة الحرية أجل - إن تأزم الاقتصاد الرأسمالى مع نفسه وانقسامه على ذاته هو اسطق الذى تبعث منه ردود الفعل التى تسبب للحرية مآزقها فأرأسالية التى مجدت الحرية - حرية التعامل وحرية المنافسة ، أوقعتها تناقضاتها في تنكر رهيب لحرية التعامل نفسها .. !!

والنظام الذى طرز رايته بهذا الشعار . « دعه يعمل ، دعه يمر » ..  
أمسى ذات يوم وشعره الجديد يقول : -

« لا تدعه يعمل .. لا تدعه يمر .. » !!!

فالحماية الجمركية وتمرُّز رؤوس الأموال ، واتحادات المحتكرين ، والمصارفون بالمال ، والتررستات - كل هذه القوى الماردة التى أنجبها النمو الهائل في الصناعة والتجارة ، جعل حرية التعامل التى هى عصب الرأسمالية - طريقا ملكيا - حصا بحفصة من أصحاب الجلالة المتربعين على عروش الصناعة والمال ... !!

إنها هى التى تتحكم في الأسواق وفى الرأسمالية الناشئة والمتوسطة إنهم تستطيع أن تغلق المصانع ، وتطرد موظفيها ، وتشرذم عمالها ، وتتحكم في الأسعار وفي الإنتاج .

وإنها لا تفعل ذلك داخل وطنها فحسب .. بل وخارجه - فهي قادرة حين تتحول إلى « رأسمالية مالية » على إلقاء ثقلها على بلدان كثيرة فتشل فيها حرية التعامل والمنافسة، وتطأ بأظلافها المنتج الصغير .. وحين يقول لها: « دعيني أعمل .. دعيني أمر .. » ترفع يدها وتقرسه على شكل « كباشة » . وتقول له: « مُر من هنا !! من الذي فرض الحماية الجمركية ..؟ إنها الدولة .

من الذي أعطى لقوى الاحتكار في الصناعة وفي التجارة وفي الاستثمار سلطانها القانوني .. ؟ إنها الدولة .

والدولة تمنحها كل هذا الحفاظ - أولاً - لأن مصلحة ابحانين واحدة .. و - ثانياً - لأن مهمة الدولة تنفيذ القانون ، والقانون في المجتمع الرأسمالي يحمي حرية العمل والتملك ، وهذه الحرية حق تقليدي في كل البلاد الرأسمالية ، وهي حق لكل فرد وكل مواطن . ولكن كيف استطاعت هذه الاحتكارات الهائلة الضخمة أن تكتسب هذا الحق الذي يتعارض مع روح القانون وضميره ، فتحتكر حقوق الأفراد الآخرين سيما في بلاد كأمريكا .. ؟؟

كيف استطاعت أن تنال حاية القانون الذي وُضع لصيانة حق المرد ، مؤسسات ، طمست باحتكارها و سطوتها حقوق ملايين الأفراد .. ؟

إن أستاذاً أمريكياً هو « ثورمان أرنولد » يكشف لنا السر في كتابه « أسطورة الرأسمالية » فيخبرنا :

« أن بعض المنشآت المكونة برأس مال مشترك كمنشآت الصلب مثلاً ، تستطيع أن تسيطر على إنتاج سلعه حيوية تستهلكها البلاد كلها ، ويعمل تحت إمرتها عشرات الألوف من الناس .. وذلك بحجة تمتعها بالشخصية المعنوية » !!<sup>(١)</sup> .

إن من حق كل فرد وفق منطق الرأسمالية أن يتبع الصلب مثلاً ، أليس هذا هو مبدأ الرأسمالية الفائت . دعه ينتج .. دعه يبيع .. ؟؟

ومع هذا فمن الممكن ، بل والواقع فعلاً أن يحتكر هذا النوع من الإنتاج بضع شركات يشرف عليها كبار رجال المال والصناعة .

فأين حقوق الأفراد في مثل هذا الإنتاج .. ؟؟

لقد انتقلت إلى مؤسسات الاحتكار .. !!

وكيف أعطاها القانون هذا الحق .. ؟؟

لأن الدستور الأمريكي يقدس حرية الفرد . وهؤلاء حتى لو انتظم تشكيلهم مائة ألف مساهم ، يصيرون بحكم « شخصيتهم المعنوية » فرداً واحداً .. فرداً مسكياً نائماً . يجب على القانون أن يتكفل بحمايته والذود عن مصالحه .. !!

---

(١) نقلاً عن كتاب « الثورة العالمية ، ومستقبل الغرب » ص ٦٥ تأليف و فريدمان - ترجمة : روفائيل جرجس .

إننا نكتفى بهذه الملاحظة عن تفسخ الحرية الاقتصادية نفسها داخل النظام الذى يستمد كيانه منها ؛ لأن التوسع فيها رغم أهميتها يخرجنا عن موضوع الكتاب .. وننتقل الآن إلى جوانب الأزمة التى يهت أمرها - أزمة الديمقراطية فى المعسكر الرأسمالى



فلنا فى المقدمة : إن المفهوم التاريخى للديمقراطية مختلف عن مفهومها الحالى . والديمقراطية فى حقيقتها ، ومن واقع ظروف نشأتها ، ليست مجرد طريقة فى الحكم - إنما هى طريقة لكل شؤون الحياة .

الديمقراطية فى حقيقتها ، ليست عملاً سياسياً فحسب ، بل هى قبل ذلك عمل اجتماعى ، أجل .. إنها نظام متكامل لتحرير الفرد والجماعة من الاستبداد السياسى ، ومن الظلم الاجتماعى معاً .

ودعونا الآن نناقش مسئولية النظام الرأسمالى عن مآزق الديمقراطية وفق مفهومه لها أى الديمقراطية السياسية التى هى نظام للحكم وحده

إن الديمقراطية كنظام للحكم تعنى أن يكون الشعب مصدر السلطات ولكى يكون كذلك ، لا بد أن يكون هو مصدر القوانين التى يحكم بمقتضاها ، ومصدر الحكومة التى تسهر على تنفيذها .

وفى عصورنا هذه التى كثر الناس فيها كثرة لا تمكنهم من أن يلتقوا



جمعٌ لنتخذوا قراراً ما ، تحتم أن يكون هناك ممثلون ينوبون عنهم ،  
ويُختارون بواسطة اقتراع حر .

وهؤلاء الممثلون هم الدين - باسم الشعب - يضعون القوانين  
ويراقبون الحكومة .

ولما كان بسلطة إغراؤها فإنه - مهما تكن مراقبة البرلمان للحكومة -  
لا ينبغي أن يكون ثمت تركيز للسلطة قد يُعزى بسوء استعمالها ، ومن ثم  
وحب الفصل بين السلطات - القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية .

ولما كانت آراء الأمة وأفكارها لا يمكن أن تُصَب في قالب واحد ، وأن  
الناس مهما يكن اتفاقهم على العايات فمنهم يختلفون حول الوسائل .

ولما كان المجتمع لرأسالي - بصفة خاصة - متعدد المصالح ، فإن ذلك  
كله يجمع قيام الأحزاب السياسية متمماً للديمقراطية .

وهكذا تنهض الحياة السياسية عامة ، والبرلمانية خاصة ، على مؤسستين  
هما : الحكومة ... والمعارضة ..

وتقف المعارضة للحكومة بالمرصاد ، فتردها عن كثير من الأخطاء التي  
يمكن اقترافها بسهولة لو خلا الجو من المعارضة .

ويجري سباق دائم بين الحزب الحاكم ، والحزب المعارض حول احترام  
مشيئة الأمة ومبادئها ومصالحها ما دامت هي صاحبة الحق في تسليم

مقاليد الحكم لمن تشاء ، وهكذا يظل مركز النقل دائما بجانب الجماهير الساخبة ، وتُصان حرية القول ، وحرية لفكر ، وحرية الصحافة .

\*\*\*

والآن ، فلنتطر مدى ولاء الدول الكبرى في النظام الرأسمالي لهذه المبادئ والأسس .

إن المجتمع الرأسمالي يحاول أن يستمد كل أبعاده وعظمته من أنه مجتمع حر تحكمه الديمقراطية .

ولقد كنا نود مخلصين لو أن ذلك يتم دون محاولات « رأس المال » سَلْب الكثير من نفوذ الديمقراطية . إذن لما أصيبت الديمقراطية بهذا الخذلان الذي يطاردها داخل المجتمع الرأسمالي ذاته .. وإذن لما اضطرت الديمقراطية الحقيقية أن تعيش اليوم ولا هم لها إلا الدفاع عن سمعتها ، وتوكيد صلاحيتها .. !! إن الرأسمالية سواء كانت طبقة ، أم دولة ، أم هما معاً ، تصيب الديمقراطية بشر جسيم ، وهي تملأ طريقها بالشوك وتتحدى حصائصها ومودها داخل حدود أوطانها وخارج تلك الحدود .

فلنتظر الآن عملها ضد الديمقراطية داخل بلادها .

وأول ما يلقانا في هذا السبيل هو : موقف الرأسمالية من الطبقة العاملة . إن حق الطبقة العاملة ليس - كما يبدو - حقاً اجتماعياً فحسب ، بل هو

في نفس الوقت حق مياسى ، وكل عدوان على حقوقهم الاجتماعية يمثل عدواناً على حقوقهم السياسية .

فالعمال الذين يصممهم « تولستوى » بأنهم - « الذين يخلقون الحياة ويجعلون لها معنى » .. !!

هؤلاء العمال ليسوا صنّاع الإنتاج وخالفوا الثروات بحسب ، بل هم كذلك الأكثرية الهائلة من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، والذين يجب أن يمارسوا هذا الحق بعيدين عن تأثير للفاقة والإذلال ، أو للضغط والإرهاب .

لقد تلقت هذه الطبقة من الرأسمالية غير التريخ صرعات أرهاقتها وأدلتها

وصحيح أن النظم الرأسمالى هو الذى بناها - بيد أنه بناها « كماً » وأهمّ لها « نوعاً » .. !!

لقد كانت الرأسمالية سبباً في عهدها الأول والوسيط ، نعمتهم كسوائهم ، وكان الرأسماليون يعجبون ، كيف يمكن أن تكون هذه الكائنات المسحقة حقوق بنادون بها . !!!

وليس في عزمنا أن نذهب إلى ماضي الرأسمالية البعيد ، لنُبصر دكتاتوريتها اللافتحة التى سلطتها على العمال لتحرمهم من كل حق لهم

اجتماعى وسياسى . ولنبرر كيف كانت الدولة تُسخر جيشها وبوليسها لتعرق المتظاهرين منهم في دمايتهم المهرقة المسهوكة . . . !! .

لن نذهب إلى الماضي وإن كنا نعلم أنه خلع على الحاضر ميراثه ؛ ذلك لأننا لا نكر أن وجدان الرأسمالية في عصرها هذا قد استأس عن دى قبل ، وأنها راضية تارة ، مُكرهة تارة أخرى قد أعطت تنازلات كثيرة للطبقة العاملة .

ولكن هل حصلت الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالى على حقوقها السياسية ولاحتمائية كاملة ؟ أو هل حصلت منها على الحظ الذى يجعل من الديمقراطية كنظام للحكم في ذلك المجتمع حقيقة لا لغواً ؟؟

إن أول ظاهرة تشكك الإجابة على سؤالنا هذا ، هى ظاهرة الإصرارات التى تشب كل يوم في أكثر من بلد رأسمالى .

صحيح أنه من حسنات الديمقراطية أنها أعطتهم حق الإصرار ولكن حق الإصرار كما قلنا حسنة الديمقراطية ، لا حسنة الرأسمالية وهى حسنة سنتها الديمقراطية ليقاوم بها العمال مقاومة سلمية تحدى الرأسمالية ، وأطمعها ولرأسمالية لا تنسى كم لبثت في الأرض عدد سنين ؛ بل عدد قرون ، وهى تقاوم هذا الحق المتواضع اليسير .

إننى أخط هذه السطور ، وصحف الصباح أمامى تقول إن « أربعائة

ألف وثلاثين ألف عامل « قد أضربرا في فرنسا ، متظلمين من ضعف أجورهم

نحن الآن في النصف الثاني من عام - ١٩٦٣ - أهالك تاريخ أحدث من هذا التاريخ .. ؟؟ ومع ذلك فلا يزال نسمع أن قرابة نصف مليون عامل يعلنون الإضراب صارخين من انحطاط أجورهم وأين ؟ .. في فرنسا . !!

وبس الوضع يحدث في أمريكا قلعة الثراء والذهب . كما يحدث في بريطانيا ..

والبطالة التي تنفخ بين الحين والحين ، والتي أصبح لها في بلد كأمريكا مواسم تلفظ فيها المصانع أكداً من العمال حيث يفقدون أسط حقوق الإنسان .. حق العمل .. !

فهي عام ١٩٦١ كان عدد العمال العاطلين في الولايات المتحدة - سبعة ملايين ، منهم حوالي ستة ملايين - يعانون بطالة كاملة

وفي أوروبا الغربية ، وبريطانيا ، وأستراليا ملايين أخرى تعاني البطالة أيضاً .

ثم أعمال القمع الدامي الرهيب الذي يُسلط على العمال حين يتخذون مواقف حادة تجاه ملوك المال والصناعة . ذلك القمع الذي يهدم الديمقراطية هدمًا ، والذي سنرى بعض وقائعه الأليمة خلال حديثنا عن

موقف الرأسمالية من القانون . ولعل من الخير قبل مغادرتنا هذه النقطة أن نستمع لبعض كلمات من «أورين بيفان» النائب والوزير العمالي السابق في بريطانيا، وهو يتحدث في كتابه «بدلاً من الخوف»<sup>(١)</sup> عن الانحدار البالغ الذي عانته الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية الصناعية المعاصرة في إنجلترا... وهو في كتابه هذا يسوق كثيراً من الشواهد منها - «كيف مات أبوه العامل بين ذراعيه مريضاً باحتقان الرئة، ولم يدفع له أصحاب العمل تعويضاً عن وفاته، إذ لم يكن هذا المرض قد أدخل بعد في جدول أمراض المهنة طبقاً لقانون التعويض»<sup>(٢)</sup> .. !! .

ويقول أيضاً :

«ولا زلت أذكر حوادث الإضراب عام ١٩٢٦ فعندما رقع إضراب عمال المناجم، تنبه عدد كبير من الناس لحال هؤلاء العمال بل حاول بعض كبار رجال الدين التوسط بين أصحاب الأعمال وعمال المناجم للتوفيق بينهم .

«وكان الوسطاء يرون أن الشروط التي يحاول أصحاب الأعمال إرغام العمال على قبولها، شروط غير معقولة، تدفع بمئات الألوف من عائلات عمال المناجم إلى العذاب الشديد والفاقة المنكرة

(١) تأليف . أورين بيفان ترجمة . كامل زهيرى .

(٢) ص ٨٦ .

« لكن وساطة رجال الدين أخفقت وأحرق الإضراب ، واهرم عمال المناجم ، وأكرهو على العودة إلى العمل بشروط تخريبية .. »  
 « وطلبت هذه الشروط المخزية نافذة خلال السنوات الطويلة  
 التي تلت هذه الهزيمة » .<sup>(١)</sup>

ويكمل الصورة التي أعطانا « بيفان » جانباً منها ، إنجليزى آخر هو مؤلف كتاب « لماذا كانت الرأسمالية تعنى الحرب »<sup>(٢)</sup> فيقول :  
 « وإنا لداكرون ما حدث في الإضراب العام بإنجلترا عام ١٩٢٦  
 إذ سبرت الحكومة كل قواها لقمعه ، وأعلن قانون الرأسماليين أن  
 الإضراب غير دستوري ، ورحفت فصائل الشرطة وكتائب  
 الجيش لقمعه ، تحميها الدبابات . وشحرت شتى وسائل النقل  
 لكسر الإضراب ، ودعى الشان من طلبة الجامعات لقيادة  
 مركبات النقل العامة ، واستخدمت الإذاعة والصحف ،  
 وجعلت الحكومة من نفسها خادماً لأصحاب الأعمال ، وتهددت  
 النقابات باستصفاء أموالها وسجن زعمائها .. »

ويحدثنا الكاتب الأمريكى « ابيرت . ا . كان » في كتابه « مصرع  
 الديمقراطية في العالم الجديد »<sup>(٣)</sup> عن العصابات المسلحة التي يستخدمها

(١) المرجع السابق : ص ٦٢ .

(٢) تاليف . هنرى بويل بريلزفورد : ترجمة : عصام الدين حمى ناصف ص ١١

(٣) ترجمة : منير البعلكى .

أرباب الصناعة والمال في الولايات المتحدة للبطش بالعمال .

ففي عام ١٩٣٧ - مثلاً نصدت العصاية لهندوبي اتحاد السيارات  
الذين كانوا يقومون بعمل مشروع هو توزيع بيانات الاتحاد على أبواب  
المصانع فعذبوهم بوحشية بصعب تصوّر ها (١) ١١

وفي مدينة « دلاس » بولاية « تكساس » كانت عصابات فورد تجلد  
زعماء العمال بالسياط ، وتطلى أجسامهم بالقطران ، وتمثل بهم أبشع  
تمثيل (٢) وفي عام - ١٩٤١ - حينما أصدر مدير مصانع فورد أمره بفصل  
جميع العمال النقابيين . قامت حركة إضراب عامة ، فاستعان المسئولون عن  
« إمبراطورية فورد » كما يسميها المؤلف بعصابات غير القانونية وغير  
المشروعة . (٣)

وفي عام ١٩٤٧ وهو تاريخ جد قريب أخذت ولايات أمريكا تتسابق  
في إصدار التشريعات التي تنتقص من حقوق العمال السياسية  
والاجتماعية.

ففي ولايات « آيرون » و « نبراسكا » و « داكوتا الجنوبية » حرم على  
العمال حق الإضراب .

(١) ص ٥٤ .

(٢) ص : ٥٦ .

(٣) ص : ٥٩ .



كذلك صدرت تشريعات مماثلة في «فيرجينيا» و «كارولينا الشمالية» و «فلوريدا» و «ألاباما» و «تكساس» وأصدر «اتحاد رجال الصناعة في «تكساس» بياناً متغطرساً يعلن فيه أن هذه القرارات جاءت «وفق آماله ورغباته» .. (١)

وفي عام ١٩٤٧ أيضاً أقر الكونجرس الأمريكي قانون «نافت هرتلى» وهو يحرم الإضراب على العمال، وعلى الموظفين، ويحظر على الاتحادات العمال إنفاق أى جزء من أموالها على أى نشاط سياسى .. !!

وهذا يمثلنا إلى النقطة التالية من محبة الديمقراطية، حيث سنجد موقف الرأسمالية من القانون ..

إن الرأسمالية في فلسفتها التى صبغها مفكروها وعلى رأسهم «آدم سميث» و «ريكاردو» إنما تعتمد فى تطورها وبقائها على الحق الطبيعى المكمول للناس جميعاً ليعيشوا أحراراً . وعلى سيادة القوانين الموضوعية لحماية هذا الحق وهذه الحرية .

والدساتير التى تنظم الحياة التشريعية والسياسية فى بلاد كأمریکا وبريطانيا وفرنسا تجعل من نفسها إطاراً محكماً لحماية الحرية الفردية ولا مسيل طبعاً لحماية الحريات إلا بسيادة القانون .

إذن فأسط مظاهر الولاء للديمقراطية ، هو الولاء للقانون واحترامه .. فإذا تصرفت الرأسمالية كطليقة ، أو كدولة تصرفاً يتحدى ابقانون ويخرقه .. ثم إذا ما صار تصرفها هذا عادة وسلوك ؛ فإن ولاءها للديمقراطية يسقط من فوره صريعاً .

ومن أسف أن ذلك حدث فعلاً . ونحن لا نستمد أنباءه من مصادر مأحورة لهدم الرأسمالية ، ولا من مصادر معادية للديمقراطية البرلمانية ، ولا من مصادر مواطنة في المعسكر الشرقي .. إنها تتلقاها من ناس يؤمنون بالديمقراطية أعمق الإيمان .. وهم ما بين بريطاني وأمريكي .. وما بين اشتراكي معتدل ، ورأسمالي مستنير ومحايذ مستقل ..

وتاريخ الرأسمالية بنضح بمحاولاتها المستمرة لتسخير القانون لحماية مصالحها الطامعة ، ولخرق القوانين وتحييدها حين تستعصى على التسخير . وطبيعي أن أقرب القوانين لعدوتها وأحقها بحصومتها ، هي تلك التي تقرر حقاً اجتماعياً حديداً للعاملين الكادحين ، وتحاول أن تصع العدالة الاجتماعية موضع التتميد ، ولو كان ذلك داخل التقاييد لرأسمالية دائها هنالك يُجن جنونها .. !!

وليس أدل على ذلك مما لقيه « روزفلت » حينما حاول أن ينفذ سياسته المعروفة بـ « الملك الجديد » أو « الصفة الجديدة » عقب انتخابه رئيساً لولايات المتحدة عام ١٩٣٣ . لم يكن هذا المنهج يمس النظام الرأسمالي

في جوهره ، بل كان يقوم على إقرار التأمين الاجتماعي وإعانات المتعطلين ، ودعم حقوق النقابات ، وإشراف السلطة الفدرالية على المرافق العامة - وكان روزفلت قبل أن يطالب بهذا المنهج قد وفق في حل الأزمة التي خنقت أمريكا والعالم كله معها أزمة ١٩٢٩ ، حتى لُقّب يومئذ بـ « المنقذ العظيم » .. !!

بيد أنه لم يكد يخطو خطوات إيجابية في رفع مستوى العدل الاجتماعي في بلده حتى قامه أرباب الصناعة والمال أبشع مقاومة ، وعتوا منهجه الجديّد بأنه [ شيوعية ، وديكتاتورية ، وإهانة موجهة للروح الأمريكي وانتقاليد الأمريكيه ] وعتوه هو بـ [ الرجل الذي حان طبقته ] و « الأحمر الذي يترع في البيت الأبيض » .. !!

ومنذ ذلك الحين بصفة خاصة ، ومن قبله أيضًا ، والرأسمالية في أمريكا تحارب القانون حرب عاتية كلب رأت فيه انحرافًا عن مصالحها يقول « هارولد لاسكي » :<sup>(١)</sup>

« من المحتمل أنه ليس بين رجال الأعمال من مارسوا سلطة أوتوقراطية واسعة مثل رجال الأعمال في الولايات المتحدة .. »  
« فرجال مثل مستر فورد ، وملوك الصلب في بتسبرج ، وأساطين الفحم في كنتكي وبنسلفانيا ، كانوا يتحكمون في امبراطوريات

(١) كتاب « تأملات في ثورات العصر » ترجمة : عبد الكريم أحمد ص ١٨٢

صناعية بسلطات ، كثيراً ما تحدث قوة الدولة والحكومة الاتحادية  
وتغلست عليهما أحياناً ..

« وليس هناك من يستطيع أن يقرأ ما كُتب في الولايات المتحدة  
دون أن يشعر بأن الديمقراطية السياسية أصبحت مهددة تهديداً  
أشد منه في أي وقت آخر من تاريخ أمريكا ..

ويواصل « لاسكى » حديثه قائلاً :

« ومن الضروري أن يقرأ المرء تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة  
- لافلوت - التي عينها مجلس الشيوخ الأمريكى لبحث موضوع  
التدخل في الحريات المدنية ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن  
مدى ما بلغه هذا التدخل ..

« إن الرشوة ، والجسوسية ، والتهديد ، والبلطجة وسوء  
لاستغلال المتعمد للقضاء في أعلى مراتبه ، وفي احكام الاتحادية  
الثانوية . وهذه كلها ليست سوى أشكال وفئات من التصرفات  
التي تعودها زعماء رجال الأعمال في أمريكا .

« وإن أكثر الاتحادات لصاعية الكرى هناك ، لتملك حيوشها  
الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة الطلقات ، وقنابل الغار المسيلة  
للدموع ؛ لتمتع القبايين من غرو مصانعها .. !!

« وبالإضافة على ذلك ، كنت هناك مناطق في الولايات المتحدة

مثل «لوزيان» في عهد سنتور «لونج» ومثل «جيرسى» في عهد العمدة «هاج» ومثل الوادى الامراطورى في «كاليفورنيا» كل هذه البقاع - وهذه أمثلة منها - لم يكن فيها لإعلان الحقوق الأمريكى سلطة إراء إصرار رجال الأعمال على جمع كل الامتيازات في أيديهم بواسطة حيازتهم المطلقة لقوى الاقتصاد ..

«وفي اعتقادى أبدا لا نقالى في حكمنا إذا قلنا إنه حتى سنة ١٩٤٠ كنت الفكرة الفاشية قد توغلت عميقا في أذهان رجال الأعمال الأمريكىين تحت ستار «قبولهم الظاهرى للمبادئ الديمقراطية»»<sup>(١)</sup>

انتهت كلمات «لاسكى» .. !!

وأعترف لمقارئ أسى حتى كنت أطلعها في كتابه ، كنت أشعر برحفة في كيانى من هول الصورة التى رسمها رجل لا يُشكك في صدقه إنه وصف مثير للتخريب البشع الذى ترتبه الرأسمالية ضد الديمقراطية

ويحدثنا كتاب «مصرع الديمقراطية في العالم الجديد» عن أنواع تلك العصابات التى أشار إليها «لاسكى» وعن أسماؤها ونشاطها ، حديثا يكاد يخلع الأفتدة . ، ويحدثنا عن مأساة الزنوح في هذا الجحيم الرهيب يحدثنا مثلا - عن الفرقة السوداء التى كانت تتظم عشرات الألوف من الأعصاء

(١) المرجع السابق : ص ١٨٤ .

المدرسين ، والمقسمين إلى كتائب ، والتي روعت الناس والعمال بصفة خاصة من عام ٣٢ إلى عام ٣٦ وكانت مؤسسات المال والصناعة تستخدمها لأغراضها البشعة ، فتجلبد العمال النقابيين ، والزنوح ، وتقتلهم وتخرب دور النقابات ، وتروّع حياة كل مفكر أو سياسى بشكل بأرائه وبشأطه خطراً على مصالح الرأسماليين الكبار .. (١)

والذى أود ألا يعيب عن بالنا ونحن نشهد مثل هذه الصورة الكالحة أن مثل ذلك المروق لا يسىء إلى الديمقراطية ولا يديها ، ولا يعطى أداً أى مبرر للإعراض عنها .. إنما هو يدين تلك القوى التى تعادىها والتى لا تنالى تخريب هذا التراث الإنسانى المجيد من أجل الاحتفاظ بامتيازاتها الموقحة ، وأطماعها الباطلة .. !



وفي العشرينات من هذا القرن حين أعد حزب العمال البريطانى منهجاً جليلاً لتطوير المجتمع الإنجليزى الرأسمالى نحو العدل الاجتماعى وكان منهجه يتصمن إشرافاً ديمقراطياً على الصناعة حتى يمكن أن يوضع فائض القيمة والربح فى خدمة الأمة ، وتأمين المناجم والكهرباء ، والسكك الحديدية ، وتخفيض ساعات العمل ، واشترائك العمال فى إدارة المصانع ، انتفت الطبقة لحاملة حول هذا المشروع فى حماس وقلق ..

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية » ص ٦١ إلى ٦٦ .

وفرض الموقف على الحكومة « لويد جورج » أن تتحمل مسئوليتها  
فشكلت لجنة برئاسة أحد كبار قصاتها .

إن بريطانيا معروفة بأنها البلد الذى يحترم تقاليده وقوانينه ، وهامى ذى  
لجنة يشكلها مجلس لوزراء ويرأسها واحد من كبار القضاة فماذا حدث ..؟  
لقد أوصت اللجنة بضرورة إحراء تعديلات شاملة فى أسس الإنتاج -  
إما بتأميمه ، وإما بتحويله إلى اقتصاد مشترك - أما أن يظل إنتاجا يقوم على  
الاحتكار والأمانية ، فاللجنة ترى أن ذلك احراف أكيد وتحد صارخ لكل  
مقتضيات العدل والديمقراطية .

ولم يكد تقرير اللحنة بُذاع ، حتى تسادت الرأسمالية البريطانية إلى  
المحوم وأنها الحرب الحاكم ، حزب المحافظين الذى يضم ويمش كل  
مصالح الرأسمالية والأرستقراطية الإنجليزية

ودست التقاليد القانونية لبريطانيا العظمى ، وأعلن رئيس الوزراء «  
لويد جورج » أنه يرفض التقرير ويرفض أى تأميم . وأجاب العمال على  
هذا التحدى بالإصراب .. وساءت الحالة سوءاً يصوره العمال يومئذ  
الذى بلغ ثلاثة ملايين من العمال لعاطلين، وتصوره المظاهرات التى  
أصبحت مشهورة فى تاريخ لندن كلها إذ كانت أفواج العمال تعبر  
الطرقا، تنظم عشرات الألوف منهم ، وبعضهم يساقط من الإعياء  
ولجوع ، وهتافهم يدوى : « يريد خبزاً للأكل . لا نريد شيئاً سوى  
الخبز » .. !!!

وبدلاً من أن تتدخل الحكومة لتضع حداً للمأساة التي استمرت ستة أشهر كاملة ، لاذت بالصمت وتحملت عن كل مسؤولياتها ، بل زادت الطين بلة حين استجابت لصعظ الرأسماليين الإنجليز ادهاقية فأصبرت قانوناً يحرم الإضراب التضامني تحريماً تاماً .. !!

وهُزم العمال ، وهُزم شرف القانون ، وحرمة التقاليد !!

ولقد ظلت الرأسمالية الإنجليزية حتى الحرب العالمية الثانية تحاول أن تسترد كل تنازل أكرهت من قبل على إعطائه ، وأخذت تعمل جاهدة لعرقلة القوانين التي أعطت الكادحين بعض حقوقهم - مثل قانون معونة التعطل ، وقانون حق العمال الجماعي في مساومة الصاعية . وقانون التفتيش على المصانع .

وفي فرنسا حدث مثل ذلك .. وفي ألمانيا ..

بل إن الرأسمالية الألمانية لم تتحد القوانين فحسب ، إنما حانت الديمقراطية كلها كظام ، وأسقطتها سقوطاً بشعاً متحالفة مع العسكرية الألمانية ، وأسقطت جمهورية « ويهار » الديمقراطية ورفعت هتلر والنازية إلى الحكم .

وغامرت حتى بمصيرها .. وكذلك تماماً فعلت الرأسمالية في إيطاليا .

يقول « نهرو » في كتابه « لمحات من تاريخ العالم » <sup>(١)</sup> .

(١) ترجمة : مير بعلبكي ص ٤٧٦ .



« .. وقد نجح هتلر نجاحًا كبيرًا في الاحتفاظ بين يديه بكل هذه التيارات على ما فيها من تناقضات .. واستطاع أن يجعل الطبقات الوسطى الفقيرة تتحالف مع أصحاب المصانع ومالكى الأرض الكبار . وسبب هذا أن أصحاب المصانع أبدوا هتلر وروءاه بالذل ؛ لأنه كان رغم تطاهره بمقاومة الرأسمالية ، يشكل أكبر عائق في طريق الاشتراكية العنمية الصحيحة » ..

ويقول عن الرأسمالية الإيطالية : -

« وأخذ أصحاب المصانع يمكرون في خطة للانتقام من العمال المصريين ، ولتخطيم الحركة العمالية والحرب الاشتراكية ، وكان أول من فكروا في الاستعانة بهم جماعة العاشيين بقيادة موسوليني ..

« وأخذ كبار الرأسماليين ، وأبناء الطبقة البرجوارية الكبيرة يُمولون هذه الفرق الفاشية ، ويحاولون استخدماها في مقاومة الاشتراكية » .<sup>(١)</sup>



هكذا تنصح لنا تحديث الرأسمالية لسلطة القانون وسيادته - هذه السيادة التى تمثل فى الديمقراطية حذرًا حيًا بهض فوقه كيانها . لكن شرًا من هذا ، أن نرى الرأسمالية كدولة ، تُخرب الديمقراطية حذرًا من أن ينال اقتصادها الرأسمالى أى تغيير أو تعديل .

(١) ص - ٣٥٠ - نفس المرجع .

وستطيع أن نذكر هنا هذا المثل الذي سردناه آنفاً ، من موقف حكومة «لويد جورج» و نذكر ما نقلناه من قبل عن مؤلف «الرأسمالية تعس الحرب» حين أنزلت الحكومة البريطانية جيشها ومدافعها الثقيلة لتحصد بها عمالاً غرلاً مارسوا حقهم القانوني والديمقراطي في انتظاهر والإصراب .. !!

لكن أحداً لم يكس يتصور أن ييلع اتهام الديمقراطية في دول الرأسمالية الكبرى ، ذلك المدى الذي أصبح فيه « حركات التطهير » على الأسوب النازي عملاً مشروعاً تقوم به الدولة في غبطة وسعادة !!!

وجيلاً كله يذكر قصة « المكارثية » في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد كتب « جون روج » المدعى العام المساعد بأمريكا سابقاً ، والذي طرد من عمله - عام ١٩٤٦ - حينما احتج على اصطهاد الديمقراطية في بلاده . يقول : كتب ، يقول :

« في اعتقادي أن الفاشية الدولية على الرغم من هزيمتها في الحرب ، لا تزال على قيد الحياة .. إن الفاشية لم تمت في الولايات المتحدة .. »<sup>(١)</sup>

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد » ص ٧٨

وكلماته هذه تشير إلى أن المكارثية لم تكن حالة عارضة ، بل كانت امتداداً وتكراراً لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى في أمريكا نفسها ، مما لا يجعل بعيداً من الاحتمال بحال أن يتكرر حدوثه غداً ، وبعد غد ، وحتى بعد أن يكون لشارع « وون ستريت » فروع في القمر . !!

إيه في نفس الوقت كان عمل أجهزة الدعاية في أمريكا وبريطانيا وفرنسا - التحصص ، في الحديث عن الاضطهاد والتطهير الذي تقوم به الشيوعية في روسيا ..

في ذلك الوقت - أي عام ١٩١٩ - كانت الولايات المتحدة مع الأسف الشديد مسرحاً لعمليات قاسية من التطهير والاضطهاد

كان النائب العام الأمريكي يومذاك واسمه « بلمر » يُعلن عن قيام حرب صليبية مكشوفة ضد الشيوعيين والراديكاليين . وصدرت الأوامر لكل أجهزة الدولة أن تستعد لساعة الصفر واختيرت ساعة الصفر ، أو يوم الصفر هذا - يوم ٧ نوفمبر - لأنه يوافق عيد الذكرى الثانية للثورة الشيوعية في روسيا .. وبدأ العمل وظل أسابيع عديدة ، ولستُ قادرٌ على ذكر تفاصيل ما حدث فهي كثيرة وشعبة ترزح صفحات الكتاب وثرهقها ، بيد أن ما يمكن قوله ، هو أن أساليب الاعتقال والتعذيب والتطهير والمحاكمة التي حدثت لمواطنين كان معظمهم بريثاً حتى من تهمة الشيوعية نفسها .. لم تكن أساليب تنسب إلى حكم القانون والديمقراطية بصفة . بل كانت فاشية هوى ، وعقلا ، ولحما ، ودما .. !!

ومن مزايا الديمقراطية العظيمة أن وجد أنثى من يشجبها ويفضحها في قلب أمريكا نفسها ، ووسط هذا الهوس القاتل المدمر فكتبت مجلة « الجمهورية الجديدة » بعد انتهاء الدوامه نصف ما حدث قائلة :

« في تلك الحقبة السوداء ، أعد هوفر - مدير المخابرات الحائية - قائمة بنصف مليون شخص اعتبرتهم وزارة العدل خطرين بسبب معتقداتهم السياسية أو الاجتماعية .. ومعنى هذا أن واحداً من كل ستين أسرة في الولايات المتحدة قد وُضع اسمه في القائمة

وبذلك يكون « هوفر » قد سبق « هملر » بأربعة عشر عاماً ..<sup>(١)</sup>

لم يكن أحد يتوقع أن تمثل هذه الفاشية مرة أخرى فوق أرض الولايات المتحدة التي تفخر بظلمها الديمقراطية .. ولكنها مع الأسف الشديد عادت . ومتى . ؟ أول أمس لا غير . عام - ١٩٤٧ - حيث ظهر ما يسمى « مبدأ ترومان » و « مرسوم الولاء » وشُكلت مجالس الولاء هذه وكأنها محاكم التفتيش ، وسبق المواطنون إليها لتلقى عليهم أسئلة تاهت في السخرية بحرية الصمير - من هذه الأسئلة مثلاً .

- هل شهدت يوماً اجتماعاً من اجتماعات « العصبة الأمريكية للدفاع عن الديمقراطية » .. ؟

(١) كتاب مصرع الديمقراطية في العام الحديدي ص ٢٢

- هل تقرأ كتباً من تأليف « هارزرد فاشت » .. ؟
- هل سبق لك أن ناقشت « مدأ ترومان » ؟
- هل أنت مع هذا المدأ أم ضده .. ؟ (١)

وأخذت العصابات المسلحة تعاونها الدولة حيناً ، وتستر على جرائمها حيناً آخرتهاجم الاجنماعاات اناى تعقد لإنقاذا الاءمقراطاة الأمريكية من الاءمار وتملك بالأحرار فى كل مكان .

وكما قال كآب أمريكى يومئذ لقد صار إطلاق كلمة « الأحمر » والاضطهاد الذى ىآبها من حظ كل معارض لسلطان الجشع ، حتى لو كان ألد أعداء الشيوعية .. !



إن أحدا لا يلوم أمريكا ، ولا غير أمريكا على حمااة نظامها السياسى والاقتصادى .. ولكن ، أهذه هى وسائل الاءمقراطاة لحمااة نفسها ، وحماة دولآها .. ؟؟

وأىن مواآن الآلاف بىن هذا الذى ىآب فى بلاد ءمقراطاة ، و بىن نظيره الذى آب فى بلاد الفاشاة .. ؟؟

---

(١) المرجع اساق ص ٩٣ .

وإذا كان قد حدث عقب الحرب العالمية الأولى .. ثم حدث بعد الحرب العالمية الثانية .. وعلى نطاق واسع وشامل ملأ الشعب كله ذعرا وقلقا ، فما الضمانات إذن التي تجمع حدوثه في أى وقت آخر .. ؟؟

وما الضمانات إذن التي تقدمها الديمقراطية الأمريكية لأمن الناس وحررياتهم . ؟

وما مصير المدينة إذا أمست الديمقراطية حتى بين أيدي ذويها سُخرية وكُفرا . ؟؟

\*\*\*

وننتقل إلى مظهر آخر من مظهر الضياع الذى يحول رأس المدل أن يوقع الديمقراطية في هَوَّته الفاعرة ..

إننا نعلم أن الديمقراطية لكى تعمل يجب أن تكون بمسأى عن كس ضغط أو قسْر يخالف طبيعتها .

وأن وطبيعتها الأساسية وضع مشيئة الأغلبية ورايتها موضع التنفيذ وذلك يقتضى حتما أن تكون كل أجهزتها منسقة وقائمة وفق هذا المبدأ - أى أن تكون الحكومة والبرلمان والأجهزة الإدارية أداة أمية لتنفيذ القرارات التى يصدرها ممثلو الأمة ويعبرون بها عن إرادتها الحرة .

وكل تطفل على قوى الديمقراطية ، وأجهزتها يستهدف جعلها في

خدمة أغراض خاصة ومغانم شخصية ، يعتبر احرافاً أكيداً عن الديمقراطية وتعطيلاً لوظائفها ..

ون لئى « رأس المال » يلقى بكل ثقله النرعى والكمى على قوى الديمقراطية . وتحاول المشآت المالية والصناعية الكبرى فى بلدان الرأسمالية أن تستحوذ على مقادير احكم والبرلمان والوطائف الحساسة فى الدولة ، س والقانون نفسه ..

فكثيراً ما تعمل المؤسسات المالية والصناعية الصالحة فى الولايات المتحدة على عرقله نفوذ القانون ..

بل إن هذه المؤسسات لتعارض فى كثير من الولايات الخاضعة لنفوذها الاقتصادى إحراء تعديلات فى بعض القوانين الخنائية التى صيغت موادها بطريقة تمكها أو تمكن عصابتها من ارتكاب الجرائم ثم النجاة من أى فصاص أو عقوبة .. !!

وهذا من شر الأخطار التى تحقيق بالديمقراطية فى بلادها .

وفى أمريكا - بصفة خاصة - كلما كان الرئيس المتريع فى البيت الأبيض وثيق الصلات بقوى الصناعة والمال . يستشرى نفوذ « رأس المال » فى كل مكان . فى ابيت الأبيض وفى الكونجرس .. وفى دور القضاء .. !! مثلاً حدث أيام « ترومان » . فإنه لم يكذبدا رئاسته حتى أخرج « هرى ولاس » الذى يكنّ له رأس المال الأمريكى كل حقده .. ثم أخرج ثلاثة من

وزراء روزقلت المؤمنين بسياسته المعروفة بـ « المسلك الجديد » والمصممين على مواصلة تنميتها . وهي كما أشرنا من قبل ، السياسة التي حاربها أصحاب الشركات والتروستات حرباً شعواء .. ثم وضع ترومان مكان هؤلاء ورءاء من كبار المساهمين في المصارف والشركات الكبرى . !

وهل فيكم من يتصور أن يكون على رأس « الفرقة السوداء » التي تحدثنا عنها من قريب نهر من كبار الموظفين ، والمصصة ، ورجال البوليس .. وأن تكتب « نيويورك تيمس » نفسها في بعض أعدادها قائلة :

« لقد انحرف في سلك هذه المنظمة عدد غير قليل من رجال السياسة ، طمعاً في كسب الأصوات الانتخابية »<sup>(١)</sup>

ويصف أمريكي « نفوذ » دائرة الخدمة المدنية « وهي جهاز أشاته شركات « فورد » ليقوم بكل الأعمال التي تتطلبها صون مصالحها ، ومقاومة التكاليف العمالية ، وتسخير بعض كبار المسؤولين لخدمة أطمئحتها وكان على رأس هذه الدائرة داهية مكر اسمه « هربرت بيت » حتى صار يطلق على الدائرة كلها « جماعة بيت »

فيصف أمريكي نفوذ هذا الجناح من مؤسسة « فورد » فيقول :<sup>(٢)</sup>

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد » ص ٦٣

(٢) نفس المرجع : ص ٥٢ .



« كان المرشحون للحكم ولعصوة مجلس الشيوخ والكونجرس  
وللمناصب القضائية يرتعدون فرقا وحقا ، وكل منهم يتساءل ،  
أتقف « جماعة بيت » إلى جانبه أم تقف ضده » .. !!

\*\*\*

وفي بريطانيا يحاول كبار الرأسماليين والصناعيين أن يقبضوا على مقاليد  
الحكم ويسيروا به ما استطاعوا وفق مصالحهم وينطلق نفوذهم العريض  
من سواديتهم في حيّ الـ « وست إند » صوب جميع أجهزة الدولة التي  
يجتهدون دوماً أن يكون على رأسها أناس يجيدون الإصغاء لهم والتفاهم  
معههم .

ولعل كلية « آيتن » ، و « هارو » و « ونجستر » ونظيرها من كليات  
الصفوة في مثل جامعة « اكسفورد » و « كامبردج » .

لعل هذه الكليات الخاصة لا تهدف لشيء مثلما تهدف إلى تخريج أجيال  
تؤلف ذات بينها الصلات الطبقية على المستوى الذي يجعلهم أدوات فعالة  
في الحفاظ على مصالح الطبقة المسيطرة ، حينما يشغلون المناصب الهامة في  
الدولة .

ويعنى « رأس المال » البريطاني عناية كبيرة باحتكار الصحف  
فالصحف البريطانية الكبرى كلها بما فيها « التيمس » مملوكة لبعض  
أقطاب الرأسمالية والصناعة في بريطانيا .

لقد اهتم بعض الباحثين البريطانيين بمعرفة مدى نفوذ كبار الصناعيين والرأسماليين الاحتكاريين في بريطانيا خلال الأربعينات ، فوجد أن معظم مديري الإنتاج الذين بصمموا احتياجات الدولة كانوا من هذه الطبقة نفسها . بل وجد أن لشركة واحدة (هى شركة المواد الكيماوية الإمبراطورية) واحداً وستين ممثلاً يحتلون جميعاً المناصب الرئيسية في الإدارة العامة .

وهذا وضع طبيعي متلائم مع الظروف التى أنشأته ، وليس أدل على هذا مما نشرته مجلة «اىكونومست» البريطانية فى عددها الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ عن الملكية فى بريطانيا إذ قالت :

- « إن ٧٪ من مجموع أبناء الأمة يملكون وحدهم ٨٥٪ من الأملاك الخاصة .. !! »

ولا ينبغي أن ننسى أبداً أن فى بريطانيا اليوم حزين اثنين يقودان الحياة لسياسية فيها ، وأن أحدهذين الحزين المحافظين ، يعتبر نفسه الممثل لتقليدى والأمين لمصالح « لوردات » بريطانيا وأقطاب المال والصناعة فيها .

\*\*\*

هذه لمحة عن تعويق رأس المال لنمو الديمقراطية وسيرها داخل حدود بلاده .

أما خـرج تلك الحدود ؛ فإن تخريبه في الديمقراطية أشد وأدهى فـرأس  
امال - في نشاطه الدولي - ، وجه للديمقراطية ضربت قاتلة في بلاد كثيرة،  
وأقام بهـوذه بل وتنصحياته أحياء هو الذي لا يعرف للتصحية سبيلا -  
احكومات الفاشية التي ملأت الأرض هولا ودما ..

إن الصراع بين رأس المال في كل هذه الدول الثلاث لا يهدأ .. ولكنه  
وحد فرصته للتآخي والتعاون في هدم نظم ديمقراطية وإقامة دكتاتوريات  
سافرة مكانها .. !!

فلرأسـمالية العالمية هذه ، تعاونت مع رأس المان الألماني ومع  
العسكريين الألمان لإيصال هتلر إلى الحكم .

في عام ١٩٦٤ طار إلى ألمان « جون روح » المدعى العم المساعد -  
يومئذ - بالولايات المتحدة على رأس بعثة ، ليحقق ما أشيع يومها عن  
وجود صلات خطيرة بين حكم الـنازي قبل هـريمته وبين بعض  
الأمريكيين . وبعد أن قضى في إنحاز مهمته أحد عشر أسبوعاً ، استجوب  
حلاها عدداً من كبار المسؤولين السابقين في حكومة هتلر ، عاد وكتب في  
تقريره ما يلي :

« لقد أظهرت تحقيقتنا أننا لم نك نُقدر مدى النشاط الـنازي في  
الولايات المتحدة حقَّ قدره ..

« فعندما قصدت إلى ألمانيا شعرت أن أعظم خطر يهدد

الديمقراطية الأمريكية . إنما يجيء من هذه الصلات القائمة بين رجال الصناعة الألمان : ورجال الصناعة الأمريكيين . وأدركت أن مجموعة من أشهر الأعلام في أمريكا كانت تشارك في المؤامرة النازية<sup>(١)</sup>

والعجيب أن تقرير « روج » هذا فرضت عليه السرية والتستر وطلب إلى صاحبه ألا يُحرّك به لسانه ، فثار ، وتحدى عُرف الوظيفة ، وراح يلقي المحاضرات العلنية عن هذا الموضوع حتى تلقى خطاب فصله من الخدمة .. !!

ورأس المال الفرنسي أمد الحزب الفاشي بزعمة موسولينى بأموال عارمة ليساعده على الوصول إلى الحكم .. !!

ورأس المال البريطانى والفرنسى عمل على إسقاط حكم ديمقراطى فى أسبانيا عام ١٩٣٦ - هو حكم « الجبهة الشعبية » التى كانت قد بدأت فى تطبيق منهج اشتراكى ، ثم ساعد « فرانكو » فى ثورته التى قامت فيها بعد بينه وبين الشيوعيين ، لأن انتصار الشيوعيين يومئذ كان يعنى تأميم المناجم أسباني .. وهذه المناجم برؤيتها كان يستثمرها رأس المال البريطانى والفرنسى معاً .. !!

(١) المرجع لسابق ص ٨٠ .

إن الدول الرأسمالية لا تعيها الشيوعية إلا بقدر ما تشكل من خطر على اقتصادها الرأسمالي ، وبالتالي على أسواقها .

ولقد رأينا كيف أعضبت بريطانيا حليفها ودائنتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لأنها تُصدر إلى الصين بعض المواد الهامة .. وكان رد بريطانيا أنها مضطرة هذا حتى تستطيع على الأقل أن تجد المال الذي تُسدده ديون أمريكا .

الحق أن موقف الدول الرأسمالية ، والتي هي ديمقراطية في نفس الوقت من الدكتاتوريات التي ساندتها ، لموقف لن يقدر شيء ما على محو مرارته من ذاكرة التاريخ .. !!

وإننا لا نكد نصدق أنصارنا ونحن نتلو بعض التصريحات والبيانات التي كان يُصدرها - مثلاً - بعض كبار الحكام والمسؤولين في بريطانيا معجدين بها النارية لألمانية، والفاشية الإيطالية ناعين «موسوليني» بالعقري ، حتى بعد أن انتلع الحبشة وألبانيا ، معلين كما قال «لوردلويدي» وزير الخارجية «هاليماكس» عام ١٩٣٩ إن النظام الفاشي -

« لا يهدد الحرية الدينية ، والحرية الاقتصادية ، ولا يهدد أمن الأمم الأوربية » . !!!<sup>(١)</sup>

(١) كتاب « تأملات في ثورات العصر » ص ١٩٤

هذا أحد مظاهر السوء الذي تنزله الرأسمالية بالديمقراطية خارج حدود بلادها ، وهو تعبير عنند لمصالحها الطوائفة المنجونة التي لا تشيع ولا تكف عن طلب المزيد .

وثمّت مظهر آخر يشكل خطراً رهيب . يتبدى هو الآخر في سلوك « رأس المال » في علاقاته الدولية .. ذلك هو موقف رأس المال من المنظمات العالمية التي يحاول العالم كله أن يجعل منها وقاية ضد الحروب المنيّة ، ومُعبراً إلى الأمن والسلام .

بعد الحرب العالمية الأولى عمل « رأس المال » على تدمير « عصبة الأمم » وكان موقفه من غزو الحبشة وفرصه هذا الموقف على العصبة ، النهاية الفاجعة لحياة العصبة الناشئة ..

لقد أعلن ادوتشي في غير خفاء أنه ذاهب إلى الحبشة . ولو أنه جُوبِه يومئذ بموقف حارم لكان الاحتمال كبيراً في أن يردجر ويقف ولكن الاحتمال كبيراً في ألا يقفز هتلر قفزاته التي كان يحتل بها كل يوم بلداً ، بعد أن رأى خذلان خصومه وهوانهم .

كنت عصبة الأمم يومذاك ، تقودها بريطانيا ..

وكان « موسوليني » صادقا حين قال في استخفاف ورياسة .

« ما العصبة .. ؟؟ إنها خمسة دول تقودها دولة واحدة » !

وكانت هذه الدولة باقتصادها الرأسمالي حريصة كل الحرص على ألا يشب نزاع واسع يفضي إلى حرب عالمية تقتضي إعادة توزيع العالم وتقسيمه بين لقوى الجديدة الطافرة .. كذلك كان رأس المال فيها لا يُسأل بأية قيم، ولا بعينه حرية أى أمة ومصيرها، مادامب نُقُوده تجرى، ومصالحه تنمر .. !!

ومن ثم سارت بريطانيا في الطريق الذي يحقق هذه الأعراض . وقد قررت العصبة معاقبة إيطاليا على غزو الحبشة بفرض عقوبات اقتصادية .

ومعنى هذا أن يحسر « رأس المال » سوق واسعة تستقل منه المراد الخُم من الرّيت ، وكرات الفولاذ ، ولألواح الحديد ، فتحدّى قرار العصبة ، وخصعت لهذا التحدى حكومته ، بل تقبلته حكومة « بلديون » قسولا حسنا . وتحولت العقوبات إلى مهزلة ، وطمت إيطاليا تستقل كل امواد المصوغة عنها بقرار عصبة الأمم عن أوسع نطاق . ولم يُمنع عنها سوى « الألومونيوم » ..

يقول « تشرشل » في مذكراته متهكها :<sup>(١)</sup>

« وكان الألومونيوم هو المعدن الوحيد الذى تُتّج منه إيطاليا

أكثر من احتياجاتها » .. !!

(١) الجزء الأول - ترجمة خيرى حماد - ص ١٤٣

ثم يقول أيضًا في سخرية <sup>(١)</sup> :

« ومنع تصدير الحديد الخام ومسحوق الحديد إلى إيطاليا باسم  
العدالة العامة ، ولكن صناعة إيطاليا المعدنية لم تكن تستخدم من  
هاتين المادتين إلا القليل »

إن « عصاة الأمم » سقطت يومئذ ، وسقطت معها كل آمال اشتريّة في  
السلام ، لأنها أي العصبة وقعت تحت تأثير قوى إمبريالية ، لا يعنيه  
سوى الربح والتصدير .

وإن دلالة هذه المأساة لا تنتهي عند ذلك المصير القريب بل هي تمتد إلى  
أيام الناس هذه ، حيث تقوم « هيئة الأمم المتحدة » . وإن العدالة التاريخية  
لتحذرنا من نفس المصير ... !!

لقد أحررت الهيئة في مهمتها تقديما لا ينكر وإن هذا الفوز الذي  
أحرزته ليضاعف من مسؤوليتها .. يبيّن أن موقفها من « الصين الشعبية »  
يشير الخوف من أن تكون قد وقعت تحت تأثير الإمبريالية ، كما وقعت أخت  
لها من قبل .. !!

فحين تقوم منظمة عالمية كهيئة الأمم ، لتجمع في رواق واحد كل أمم  
الأرض ، ثم ترفض هذه الهيئة بأعليه منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم أن تصم

(١) نفس الصفحة .



إليها أمة تعددها سعمائة مليون إنسان ؛ فإن هذا الموقف ليثير من الريب أكثر مما يثير من الحيرة .

ولماذا تُحرم دولة تعددها سعمائة مليون من عضوية الأمم المتحدة بينما ينال هذه العضوية دويلات لا يزيد تعداد بعضها عن عدد سكان حي من أحياء نيويورك ؟!!

إن الحرية واحدة .. وهى حق للأمم الأرض كافة . وإن المبادئ التى قامت عليها الأمم لا تجيز إقصاء أمة مستقلة كالصين عن صفوفها فلماذا حدث هذا الانحراف العجيب .. ؟

• هل حدث لأن الصين دولة شيوعية .. ؟؟

إن صفوف هيئة الأمم مزدهجة بالدول الشيوعية .

• هل حدث لأنها انتصرت فى حرب أهلية ضد حليف لأمريكا ؟

إن دول المحور التى أشعلت الحرب العالمية كلها ، أصبحت أممها أعضاء فى الهيئة .

• هل حدث لأن الحكومة فى الصين لا تمثل الشعب .. ؟؟

إن الغرب يردد هذا الاتهام بالنسبة لجميع دول الكتلة الشرقية وجميع هذه الدول أعضاء فى هيئة الأمم .

ثم هل نيت أمريكا التى تترغم إقصاء الصين عن الهيئة أسباب أول خلاف قام فى هيئة الأمم بينها هى وبريطانيا من جانب ، والاتحاد

السوفيتي من جانب آخر .. ؟؟

لقد وقع هذا الخلاف الذي يُعتبر تاريخيا لأنه أول خلاف وقع في الهيئة  
عادة تشكيلها بسبب الأرجنتين .. إذ عارض الاتحاد السوفيتي في ضمها  
لهيئة ، بسبب حكمها النازي ، وأصرّت الولايات المتحدة وبريطانيا على  
ضمها - مع أن الحكومة الأمريكية نفسها هي التي وصفت الأرجنتين  
يومئذ وحكمها الديكتاتوري بأنها « دولة نازية » وذلك في كتابها الأرق  
الذي أصدرته عن الأرجنتين !!

ماذا بقي من الاحتمالات التي يمكن أن تكون سببا لرفض عصوية  
الصين .. ؟؟

ربما لأن الصينيين فطس الأنوف .. ؟؟ !!

\*\*\*

إنه ليس على ظهر الأرض عاقل ولا مجنون إلا يعلم أن الصين أقصيت  
عن صفوف الهيئة ؛ لأن أمريكا تريد ذلك ..

ويوم تريد أمريكا إدخالها ، ستحول الأفواه الذليلة التي تقول : لا  
لتقرع كالطبول قائلة : نعم .. !!

ولكن ، لماذا تتخذ أمريكا موقف الرفض هذا . ؟

لماذا تتخذ هذا الموقف من أمة تفوقها هي وأوروبا مجتمعة في عدد  
مواطنيها .. ؟

أفتُصح اليابان التى أغرقت أسطوطها ، والتى صربتها هى بالقابل  
الذرية عضواً فى الهيئة ، ولا تكون الصين عضواً ؟

إن السبب واضح :

إنها الرأسمالية الأمريكية التى فُجعت فى سبعمائة مليون « ربون » أفدتوا  
من قضيتها .. !!

لقد كانت الصين تمثل عند رجال المال و الأعمال . وعند الدوة نفسها  
سوقاً لا نظير لها .

فهى - أولاً - تضمّ سبعمائة مليون ربون .

وهى - ثانياً - دولة كانت متحلقة ، وستكون مهياًة لاستنقل كل  
الاحتياجات والمصنوعات من المحراث والطائرة ، إلى الحورب والإبرة .

وهى - ثالثاً - سوق واحدة لا عدة أسواق تتحكم فيها الرسوم  
الجمركية والمضايقات الكثيرة التى تواحه رأس المال عندما يكون مُصدراً  
لدول شتى مختلفة النظم متعددة أشكال الحماية الجمركية .

ولقد كان رأس المال الأمريكى - متحالفاً مع السياسة الأمريكية -  
يضع كلتا عينيه على الصين ، ويتنظر بفارغ الصبر انتهاء الحرب الأهلية  
وانتصار - كاي شيك - لكى يبدأ استثمارات . والذى يتمعن المساعدات  
الأمريكية - غير المعقولة - التى قدمتها حكومة الولايات المتحدة لحليفها

- كى شيك - ويتسع في نفس الوقت تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين في الدولة وفي الصحافة عن الصين ، لا يحالجه ريب في أن هزيمة « كاي شيك » جاءت مفاجأة مذهلة للولايات المتحدة .

فالمصحفي الأمريكي المعروف - أرنست لندي - وكان وثيق الصلة بالبيت الأبيض أيام الرئيس « روزفلت » كتب يقول :

« لقد كان المستر روزفلت يذهب إلى أن الصين - يعنى الصين القديمة قبل انتصار الشيوعيين - يجب أن تعمل كدولة من الدرجة الأولى ، لأنها ستتمكن في مدى جيل أو جيلين من أن تصبح فعلا من دول الدرجة الأولى »<sup>(١)</sup> .. !!

ومعنى هذا أن السياسة الأمريكية ممثلة في رؤياها القدير يومئذ - مستر روزفلت - كانت تقدر أن أمام الصين جيلا أو جيلين من الزمان حتى تنهض كدولة كبرى . ومعنى هذا أنها ستظل طوال هذا المدى مصيّا هائلا للإنتاج الأمريكي .

ولقد كتب صاحب مجلة « لايف » الأمريكية ذات يوم يقول :

« إن آسيا خلال عشرات السنين القادمة ، إما أن تصبح بالنسبة لأمريكا صفرا .. وإما أن تساوى خمسة عشر مليار دولار كل

(١) راجع كتاب « نحن الشر » - للمؤلف - الفصل الرابع .

عام .. !!<sup>(١)</sup>

وإن صورة واحدة وعابرة من مئات التقارير التي كانت تعد عن الصين كسوق ذهبية . لتعطيا اقتناعا بالمرارة الفجعة التي أصابت الإمبريالية الأمريكية بضياغ الصين منها

- هذا التقرير نشر في المجلة الأمريكية « فورتن » في أكتوبر عام ١٩٤٣ ويقول إن الصين محتاجة - كوجبة أولى طبعا - إلى ما يأتي :
- مائة ألف ميل من الخطوط الحديدية - نصفها مزدوج .
  - ٢٠ مليون طن من الفولاذ .
  - خمسة وعشرين ألف محرك .
  - ثلاثمائة ألف عربة .
  - ثلاثين ألف صالون .
  - خمسمائة ألف سيارة - لمدة عشر سنوات .
  - مليون ميل من الطرق المعبدة بالأسفلت .
  - ماكينات كهربية تكفي لتوليد عشرين مليون كيلو واط .
  - ٨٠ مليون جهاز تليفوني .
  - مليون مسكن كل عام .
  - نصف مليون نول لسج القطن والصوف والخير .

(١) كتاب « الحرية والشعوب » - تأليف : د . بدر الدين السباعي - ص ٨٨

- سفن تتسع حمولتها لعشرة ملايين طن .<sup>(١)</sup>

هذا نموذج لبعض احتياجات الصين على ضوء دراسة الخبراء الأمريكان الذين كانوا مهتمين بالأمر .

ونلاحظ أن التقرير على ضخامة الأرقام التي يحويها ، لم يذكر مجالات أخرى كثيرة ستكون مجالا رحيما للتصدير والاستثمار ، فهناك حاجة الصين إلى المدرس والمعاهد بكل أدواتها . وإلى المستشفيات والأدوية . وإلى المواد الغذائية .. وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والكماليات بشتى صنوفها . حاجات لا تؤذن بانتهاء ، لمجتمع يتظم سبعمائة مليون إنسان . كن رأس المال الأمريكي سيجد فرصة رغيدة لتصدير البضائع وتصدير رأس المال نفسه .

لقد كان شعار رجال الصناعة والمال في أمريكا خلال الحرب العالمية

الثانية :

« شحّموا الآلات جيّداً ؛ فالصين تنتظرنا » !!

ولكن الصين لم تنتظرهم ، فإن مرّة الزحف الطويل كانوا يسابقون الزمن ليقيموا دولة اشتراكية يحول اقتصادها الاشتراكي دون جعل الصين سوقا مفتوحة ، ويحول دون إيقائها دولة متخلفة لمدى جيل أو جيلين ، ويحول دون تحويل السبعمائة مليون مواطن ، إلى سبعمائة مليون زبون ..

(١) المرجع السابق .

وجاء لقصاص سريعا .. وكان أن تُحرم أعظم أمم الأرض تعدادا من  
عضوية هيئة الأمم المتحدة .. !!!

وبحرم سبعمائة مليون إسان من أبسط حقوق الإنسان . !!!

ومن الذى يتولى كبر هذه الخطيئة .. ؟!

أمريك .. رعيمة الديمقراطية فى العالم .. !!!

إن المؤمنين بالديمقراطية - وأنا واحد منهم - ليواجهون حرجا شديدا  
حين يدعون الناس لتوكيد ولائهم لها ، وأمامهم مثل هذه التصرفات  
الحائرة .. !!

إنه لو كان الوضع مختلفا ، فكانت روسيا أو الصين صاحبة انحد  
الأول فى هيئة الأمم ، وعملت على حرمان أية دولة أخرى من عضويتها لما  
تعير موقفنا - فالقضية ليست قضية بد بداته أو دولة يعيها - إنما هى  
قضية الحرية .. قضية حقوق الإنسان التى يجب أن يستقر إجلال الجنس  
البشرى لها بصورة نهائية لا تسمح بعد بأى تجديف فى حقها .

وإذ أصبح القانون الدولى والمطبات العالمية هى أداة هذا التجديف  
فكم يكون الظلام وبيلا .. ؟!

أفتلام الصين إذا هى حرّت العالم يرمّا - وقد يكون هذا اليوم قريبا -  
إلى حرب ذرية تُدمره ، ولا تُبقى له رُشدا يندم به على خطيئته .. ؟!

لتسأل الولايات المتحدة نفسها هذا السؤال :

- ماذا كانت ستصنع لو أنه فُرض عليها الطرد والبلد من منظمة دولية منذ إنشائها حتى اليوم .. ؟ أى حقد كانت ستحملة للعالم أجمع ؟

الحق أن رأس المال الأمريكى ممثلاً في مؤسساته وفي دولته ، إنما يسعى بموقفه هذا إلى كل مبادئ الديمقراطية وقيّمها إساءة لن تستطيع ذاكرة التاريخ نسيانها .. !!

إلى هنا نكون قد عرضنا لمسئولية رأس المال عن أزمة الحرية في علاقاته الدولية وخارج حدود بلاده ، بعد أن عرضنا لمسئوليته عن هذه الأزمة داخل حدوده بتعويق المستمر لنمو التقدم الديمقراطى ، حفاظاً على مصالحه وامتيازاته .

ولم يُفُض في عرض مآسى الاستعمار ومخازيه الشعة في مصر ، وفي الهند ، وفي أفريقيا ، وآسيا ..

لم نتعرض للاستعمار كأصدق وأبشع مظهر لتخريب رأس المال وتخطيطه أمس الحرية وحقوق الإنسان ؛ لأن علاقة رأس المال بالاستعمار لم تعد بحاجة إلى يّينات .

إن الناس جميعاً يعرفونها معرفة اليقين .

إنهم يعرفون أن الهند فُتحت بأموال شركة بريطانية .. !

وإن مصر ، فُتحت بأموال روتشيلد .. !



وإن مأساة « دنشواي » في مصر ، ومذبحة « أمرتسار » في الهند ، وجرائم « ساحم الذهب » في أفريقيا ، وحرب « الأفيون » في الصين ، وحجافل الاستعمار الرأسمالي ، خلال القرن التاسع عشر .<sup>(١)</sup>

كل هذ كنشاط تحريبي وهذام مارسته الرأسمالية الغازية والاحتكارات الجشعة ضد الحرية الإنسانية والاستقلال القومي ، قد صار إحدى حقائق التاريخ والمعرفة .

كذلك استبانت بنفس الدرجة من الرضوح علاقة رأس المال بالحروب . ولم ينس الناس بعد ، كلمات وزير بريطاني مسئول أيام العزو الثلاثي لمصر - عام ١٩٥٦ - ذلكم هو « أنتوني ناتنج » وزير الدولة البريطاني الذي قال يومذاك مبرراً عدوان بلاده :

« إننا أمام موقف عدواني بشكل خفياً بطيئاً لحياتنا الاقتصادية في بريطانيا وأوربا » .. !!

ثم قال مندداً بالولايات المتحدة ، وكشفاً عن سبب العدوان :

« إن الشرق الأوسط ، هو بالنسبة لأمريكا مكان لربح وجمع الثروة .. أما بالنسبة لبريطانيا فهو شريان الدم الذي يغذى بريطانيا وصناعتها » .. !!

(١) راجع كتاب « نحن اشتر » - لمؤلف - الفصل الثاني .

ثم ازدادت أنياب « رأس المال » تُروزا في كلمات هذا الوزير حين قال :  
 « إنه ما لم تتمق بريطانيا وأمريكا على تشكيل مجلس بترول للشرق  
 الأوسط ، فسنصحو ذات يوم قريب ، لنجد حقول نفطاً قد  
 أمتت ، ولنجد شركاتنا تُرغم على التسليم لمشيشة القوة الجديدة في  
 تلك المنطقة ، أو نُكره على الرحيل » .. !!<sup>(١)</sup>

والناس يعرفون أن نمو الرأسمالية الصناعية في ألمانيا وفي اليابان قبل  
 الحرب العالمية الأولى وحاجتها إلى المواد الخام وإلى الأسواق في الوقت  
 الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تُسكان بعض هذه المواد وتلك الأسواق  
 - هو الذي أشعل الحرب العالمية الأولى .. ويعرفون أن نفس السبب في  
 مضاعفاته المتقدمة هو الذي أشعل الحرب العالمية الثانية

وإنا لنذكر - مثلاً - صيحة هتلر قبل الحرب :

- « على ألمانيا أن تُصدّر إنتاجها أو تموت » .

ثم إحابة رأس المال البريطاني على لسان الوزير « هدسون » الذي  
 أحاب قائلًا :

- « وبريطانيا أيضاً ، عليها أن تُصدّر بضائعها ، أو تموت » .. !!

(١) كتاب « الحرب والشعوب » د بدر الدين السباعي ص ١٢٦ ، ١٢٧

## الفصل الرابع

### فَلَسَفَتِ الْأَزْمَةُ، وَمَصِيرُهَا

عَلَقْنَا فِي إِيجَارٍ عَلَى بَعْضِ مَظَاهِرِ الْأَزْمَةِ الَّتِي تَعَالِيهَا الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ فِي  
الْمَجْتَمَعِ الرَّأْسِمَالِيِّ .

وَاسْتَلْهَمْنَا مَعْظَمَ هَذِهِ الْمَظَاهِرِ وَالشُّوَاهِدِ مِنَ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ  
وَبَرِيطَانِيَا بِصِفَةِ خَاصَّةٍ يَوْصِفُهَا - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَقْدَمَةِ - الْبَلَدَيْنِ اللَّذَيْنِ  
بَلَغَتِ الرَّأْسِمَالِيَّةُ فِيهِمَا أَعْظَمَ نَمُوٍّ مُمْكِنٍ ، وَيَوْصِفُهَا أَيْضًا قَلْعَتِي  
الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ فِي عَالَمِنَا ، وَيَوْصِفُهَا ثَلَاثًا ، مَصْدَرِ تَأْثِيرَاتٍ حَتْمِيَّةٍ فِي  
بِلَادِ الْمَسْكُونِ الْغَرْبِيِّ .

وَعِنْدَمَا نَحَاوُلُ سَبْرَ أَغْوَارِ هَذِهِ الْأَزْمَةِ وَمُوَاحِدَةَ تَنَاقُضَاتِهَا وَفَلَسَفَتِهَا ثُمَّ  
تَبَيَّنَ اتِّجَاهُهَا وَمَصِيرُهَا ، نَجِدُ أَنْفُسَنَا أَمَامَ هَذَا السُّؤَالِ

إِذَا كُنْتَ قُوَى الْمَالِ وَالصَّاعَةِ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَبْسُطَ نَفْوَذَهَا الْجَائِمَ عَلَى كُلِّ  
مَقْدَرَاتِ الْأُمَّةِ وَالْدَوْلَةِ إِلَى هَذَا الْمَدَى الَّذِي رَأَيْنَا بَعْضَ مَظَاهِرِهِ فِي قِيَمَةِ  
الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ إِذْنِ وَمَا جَدَّوَاهَا .. ؟

ولكن حين نلقى هذا السؤال ، أو حين نلتقى به بعد أن تعرضه علينا طبيعة الدراسة التي نحن بصددتها ، لا ينبغي لنا بحال أن نتظر من الديمقراطية أن تتخلى عن وسائلها وهي تقاوم القوى التي تتحداها فإذا حوريت الديمقراطية بوسائل فاشية ، ثم دافعت عن نفسها بوسائل فاشية مماثلة ، فقد فقدت ذاتها وفقدت حقها في الوجود .

فمثلا - إذا وجدت مؤسسات رأسمالية كالتى أشربا إليها من قبل ، تستخدم عصابات مسلحة تمارس الغدر والإرهاب واقتل ، فلا يمكن لديمقراطية أن تلجأ لنفس الوسائل ، لأن أولى خصائصها أن تضع الإقاع مكان الإكراه ، وإقانون العادل مكان السلطة العاشمة .

وموقفها هذا - يتيح للقوى المخربة أحيانا - أن تتبادى في عدونها - وهما تبدو الديمقراطية ، وكأها عجرة عن تحقيق ذاتها . بيد أن موقفها هذا - يعنى في نفس الوقت احترامها المطلق لذاتها وللبادئها وللعرض التاريخي من وحدها - وهنا تكمن عظمتها .

إن الذى تستطيع الديمقراطية عمله تجاه التحديات غير المشروعة حتى حين نجىء هذه التحديات من الدولة ، أن تتصرف باعتبارها « قوة تاريخية » ترتكر على أعظم حقوق الإنسان وأعرق احتياجاته ، فتتمسك بمواقفها ، وتفتح أعين الرأى العام على الأخطار التى تهدد حريته وحقوقه ، وتمده بالمعلومات الكاملة والحقائق الصادقة ، وتجدد من البرلمان ومن الصحافة ومن المعارضة ما تستطيع تجنيده لإصدار الردة ، ووقف امتداد الخطر ..

إن رأس المال قد يسيطر نفوذه على عدد من أجهزة الدولة ، وعدد من أعضاء البرلمان ، وعدد من الصحف ووسائل الإعلام . وقد يستشري هذا النفوذ أحيانا فيكاد يغطي معظم قوى الدولة والسياسة .. ولكن الديمقراطية كقوة تاريخية . لها تقاليدها ، ولها سلطاتها - تجد دائما فرصتها للدخول والتقويم واسترداد ما ينهبه العدوون من أرضها - وليس أدل على هذا من نشاطها المثابر في مقاومة قوى رأس المال والصناعة ، وبنفس البقاع التي أخذنا منها شواهد السلطان المتعاقم لرأس المال :

فمثلا في أثناء حركة التطهير التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى في أمريكا ، كان هناك من يقاومها ويسفّه الحكومة التي تقوم بها ويعقد مؤتمرا من القضية وعلماء القانون ويذيعون على الشعب بيانا مشهورا بعنوان - « إلى الشعب الأمريكي - تقرير عن التصرفات غير الشرعية التي ارتكبتها وزارة العدل الأمريكية » متصمما كل وقائع التعذيب .<sup>(١)</sup>

وكانت صحيفة مثل « نيويورك تيمس » رغم أنها تمثل سياسة تقليدية محافظة ، تستنكر ضرب البوليس واعتداءاته على المعتقلين وتحيط الرأي العام على بعض وقائع هذا العدوان .

وعندما تحدت قوى المال والصناعة « روزفلت » لمبادئه الإصلاحية المعروفة بـ « المسلك الجديد » ثم سخرها كل طاقاتهم لإسقاطه في

(١) - ص - ٢٥ : مصرع الديمقراطية في العام الجديد .

الانتخابات بعد انتهاء مدته الأولى ، استطاعت الديمقراطية أن تسخر من أرباب المال هؤلاء ، وأن تمكس الناخبين من إعادة تشويج « روزفلت » في انتصار ساحق مبین .

وعندما كانت حكومة « ترومان » تنفق أربعة مليارات من الدولارات الأمريكية على جيوش « كاي شيك » وبنادى « ترومان » بتسليح اليابان ، كان هناك من أعضاء « الكونجرس » من يقولون له بملء أفواههم : لا فكن هناك - مثلاً - عضو الشيوخ « هيوغ دى لاسى » الذى وقف يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ يتحدى ترومان ورأس المال الأمريكى قائلاً

« إن سياسة ترومان فى الشرق الأقصى تمثل منطق رجال المال والأعمال الكبار الطامعين فى استغلال القارة الآسيوية استغلالاً لا يعرف الحدود والقيود »

« إنها تمثل منطق الاستعمار الدولارى .. منطق حرب عالمية جديدة .. » (١)

وعندما كان - ترومان ومكارثى - ينشران وباء « المكارثية » و « مرسوم الولاء » فى أمريكا عام ١٩٤٧ - كانت الديمقراطية تواجه التحدى بيساسة عظيمة . فیهبُ الكتاب والنصحف والمؤسست العامة ليدحض هذا التشويز .

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ص ٧٣ .

ويذيع « الاتحاد الأمريكي لبحريات المدنية » بياناً على الشعب يقول فيه:

« لقد طغت على البلاد موجة متعارمة من الردّة إلى الوطنية الضيقة والنزعة العسكرية » .

وكان هناك - على سبيل المثال أيضًا - أساتذة الجامعات الدين عقدوا مؤتمرًا في جامعة « ييل » ووجهوا إلى رئيس الدولة « ترومان » رسالة يقولون فيها :

« إن موجة من الكبت لتطغى في هذه الأيام على البلاد بفضل « مرسوم الولاء » الذي وقعته الرئيس و « قرار مبدأ السلامة » الذي أصدرته وزارة العدل »

« وتحت ستار الحصانة النيابية حينًا ، وستار السرية حينًا آخر ، يقوم نفر من كبار رجال الدولة بالقيام بأعمال تتناقى والحريات المدنية وتشكل خرقًا لأعمال الدستور » .. !!<sup>(١)</sup>

وتكتب « صحيفة لمحمين » في نفس الموضوع فتقول :

« لقد انطفأت تلك الروح التي ولدت الحريات الأربع »  
« وهنا الوطن ، أمست الحريات نفسها في خطر .. »

(١) المرجع السابق : ص ١٠٥ .

« وهامى ذى روح العاشية تُحيم على لولايات المتحدة بعد انقصاء  
ستين لا غير على إسرائيل اهزيمة بأعدائنا المشيين »<sup>(١)</sup>

ولعل أكثر من هذا دلالة على مقدرة الديمقراطية - تلك المعارضة التى  
جوهت هب الحكومة الأمريكية ، حتى عندما كانت تحاكم شيوعيين  
حقيقيين هم أعضاء اللجنة القومية للحزب الشيوعى - عام ١٩٤٩ - فقد  
أصدر جماعة من المفكرين ، والقضاة ، وعمداء الكليات بيان إلى الشعب  
قالوا فيه :

« إن محاكمة الحزب الشيوعى هذه إنما هى محاكمة لحرية الرأى نفسها  
وجميع الإجراءات القانونية المتخذة بشأنها ، إنما تمثل انحرافا كاملا عن  
مهمة الحكومة بمفهومها المعروف فى الولايات المتحدة منذ مائة وتسع  
وخمسين سنة ..

« ومن عجب أن التهم المتصوص عليها فى هذه القضية منحصرة فى  
تعليم الماركسية اللينينية والإيمان بها ..

« وإذا ما عُدَّ مثل هذا التبنى لهذا المذهب جريمة يعاقب عليها القانون ،  
فعندئذ يكون من الجائر أن يُصبح التغيير السياسى فى البلد الديمقراطى  
أمراً متعذراً ..

(١) نفس المرجع والصفحة .



« ومثل هذا الوضع خلق به أن يجعل من الحرب الشيوعي وسائر الجماعات اليسارية في الولايات المتحدة مطبات غير شرعية بطريقة لا تكاد تختلف عن تلك التي حل بها هتلر ، وموسوليني ، وفرانكو ، الحزب الشيوعي » ..<sup>(١)</sup>

وازداد هذا الموقف بهاء وعظمة تكتسيها الديمقراطية عن حدارة بموقف رئيس المحكمة نفسها التي شكلت لمحاكمة زعماء الشيوعيين هؤلاء ..

مقد وقف رئيس المحكمة القاضي « هاريس » يعلن من فوق منصة القضاء ما يأتي .

« إن محاكمة الشيوعيين لا تعدو أن تكون مهزلة رينغني أن يلقي الاتهام كله في سلة إهملات ..

« ذلك بأن هذا الاتهام مبني على بيانات هزيلة من أقوال اجواسيس والمخادعين ..

« ومثل هذه البيانات لا يمكن أن تنهض في المحكمة لتي رأسها ، فأنا أمقت الخواسيس والمخادعين ، وكذلك يفعل الشعب الأمريكي » ..<sup>(٢)</sup>

(١) المرجع السابق : ص ١٤٧ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٤٨

إن الديمقراطية حين تتحدى قوى المال التي تملك كل وسائل اللعب  
و حين تقاوم استسلام الدولة لهذه القوى بمثل تلك المواقف ، لتكشف عن  
أدوع خصائصها ومزاياها

إنها تلهم الناس مواقف الرشد ، وتمسحهم من الطمأنينة والأمن  
والشجاعة ما يجعلهم قادرين على صد طغيان الدولة ورأس المال معاً .

إن رأس المال - مثلاً - يستطيع أن يحمل المسئولين في حكومة  
« ترومان » على فصل المدعى العام المساعد ، الذي ذكرنا نبأه في الفصل  
السالف - لأنه كشف في تحقيقه عن صلة بعض كبار رجال الصناعة  
الأمريكيين بالنزوة ، ولأنه أصر على إداعة تقريره ..

ولكن « الديمقراطية مكنت الرجل نفسه ، من أن يغشى الأندية  
محاصرًا حول اتهامه ذلك ، ومددًا بأولئك الكبار الذين تأمروا على الوطن  
في سبيل أرباحهم ومصالحهم .. ومكنته من أن يؤلف لكتب حول هذا  
الموضوع ، ومكنته من أن يجد رأيًا عامًا يسانده ، وصحافة تنسئ دعوته ،  
وتتهم « ترومان » بعجزه عن مقاومة سادة المال من أمثال « فورد » و «  
كوفلن » و « ليندبرج » ، وتكشف النقاب علناً عن تقرير المدعى العام  
وعن الكبار الذين يتهمهم التقرير .

لقد كان « ترومان » يعتر نفسه - وهو رئيس الولايات المتحدة -  
الممثل الأمين لمصالح رجال المصارف والصناعة والمال وسفيرهم لدى

الدولة .. وكان لا يزال تمسك بيده بقايا من السلطة التي كانت ممنوحة لرئيس الدولة إبان الحرب .

كان معه سلطة الدولة كلها .. ومع هذا فقد هزمه سلطان لديمقراطية، ووضع الرأي العام حدًا لمهازله ومهازل المكارثية معه .

وإنه لشيء باهر حقًا أن نرى حاكم إحدى الولايات ، وهو - لمربنسون - حاكم ولاية « مينيسوتا » يلقي خطابًا في اجتماع شعبي هائل ، عام ١٩٤٨ متحدثًا به الرئيس ترومان ، فيقول :

« بعد غد تنقضي ثلاثة أعوام على وفاة فرانكلين روزفلت ، وقد حدثت خلال هذه المدة القصيرة تعبيرات عميقة مشنومة في بلادنا .

« ذلك بأن أمتنا خطت في عهد لرئيس روزفلت الذي دام ثلاث عشرة سنة خطوات واسعة في سبيل الفوز بأسلوب في الحياة آمن مطمئن ، حدير بأن يجعل للعيش معنى .

« ولكن حكرمة الولايات المتحدة ما لبثت أن وقعت بعد وفاة روزفلت في أيدي تلك الزمرة البالغة النفوذ والتي كان الرئيس السابق يدعوها - جماعة الملكيين الاقتصاديين - وإذا وقعت هذه المرة إلى السيطرة على الحربين الرئيسيين جميعًا ؛ فقد سعت إلى أن تبسط سلطانها على السوق العالمية كلها ، ولو أدى ذلك إلى توريط بلادنا في حرب عالمية جديدة .

« ولما كان جرم من حملتهم يش باسم الجهاد ضد الشيوعية ؛ فقد قاموا بهجوم عنيف على حقوق المواطنين الأمريكيين المدنية والسياسية ..

« وعندما تنتهى حكومة ما ، إلى أن يصبح غير ممثلة للشعب ، وعندما يصبح الرجال القابضون على أرمّة السلطان السياسى أجراء يخدمون مصالح القلة ذات الامتياز ، يكون الوقت قد حان للتذكر لتلك الحكومة وإقصائها عن السلطة ، وهما هو ذا الوقت قد حان « !! »

\*\*\*

وفي بريطانيا كذلك ، نجد قوى الديمقراطية واقفة بالمرصاد لسطوة رأس المال ، ولسلطة الدولة نفسها حين تحاول أن تُنمى نفوذها على حساب نفوذ الأمة ونفوذ الحرية .

فمثلا ، عندما يتقدم « تشرشلس » عام ١٩١٧ « بقرار لتجديد الحرب ضد روسيا بعد انتصار الثورة الماركسية فيها ، تهبى الديمقراطية لعمال بريطانيا الفرصة الحرة لمعارضة الحكومة وسُلّ حركتها ، فيصرب عمال الموانئ جميعاً عن نقل المدافع والدخائر التى كان يراد استعمالها لإسقاط الثورة الاشتراكية - ولقد كان لموقفهم هذا أثر هائل وحاسم فى استقرار الثورة وبطونها ..

وعندما كان حزب العمال يضعف أمام مسئولياته كحزب اشتراكي - كما حدث عام ١٩٣٠ - كانت الديمقراطية تمكن الناحيين من أن يلقي ممثلهم دروسًا لا تنسى ..

وعندما خان حزب الأحرار المبادئ التي واثق الشعب عليها ، ووقع حين ولي الحكم تحت تأثير الرأسمالية البريطانية - تأثرت الديمقراطية منه فأعطت الجماهير حق إسقاطه ومكنتهم من أن يحكموا عليه بالامراض ، وانقرض حزب الأحرار .. ١١

وبينما كانت الرأسمالية البريطانية تتشبث في استمالة بكل مواقعها ، كنت الديمقراطية تُنحب لها كل يوم وليلة ، فجماعة الفايين ، وجماعة الأرض والعمل ، ثم القوانين الذي أخذت ترى لصالح الطبقة العاملة ، وحرية القول والفكر التي لم تتخل يوماً وحاداً عن نقد الرأسمالية وتحطيم سلطتها .

وعندما كسب تشرشل النصر لبلاده في الحرب العالمية الثانية ، وكان بطلها العظيم غير مازع ، وصار من حقه في الانتخابات التي تلت الحرب أن يظفر مع حزبه ، لا بأغلبية أصوات الناخبين ، بل بإجماعها . كان هناك شعب أحسنت الديمقراطية تربيته ، فأدرك أن بطل الحرب لن يكون بطل السلام .. وأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بريطانيا ، لن يكون تشرشل رجلها .. ولن يكون حزب المحافظين الأداة التاريخية

لحلها . وجاء الناجبون بحزب العمال الذي صوّى الامبراطورية  
البريطانية؛ ووضع الأساس لسياسة التأميم .. !!

حدث هذا رغم ذلك الداء المؤثر لدى وجهه « تشرشل » إلى الأمة  
البريطانية غداة توقيع الألمان وثيقة التسليم بلا قيد ولا شرط ، والذي قال  
فيه :

« إذا كنتم قد شعرتُم بالملل من وعودي ، ورغبتُم في رؤية وجهه غير  
وجهي ، فإني أقبل هذا بروح رياضية ، وعن طيب خاطر

» ولكنني أرى لزامًا علي أن أحذركم كما سبق لي أن حذرتكم عندما  
تسلمتُ هذه الأعباء قبل خمس سنوات ، ولم يكن أحد يدرى آنذاك أن هذه  
المهمة ستطول كل هذا الوقت ، بأنه مارال أمام الكثير لمعله .. » (١) .

وعندما رحفت حكومة إيدن على مصر عام ١٩٥٦ ، كنت  
الديمقراطية له بالمرصاد ، فمكنت معارصيه في لشارع من أن يقذفوه بـ «  
البيص » ويضطروه إلى الاحتباء في عرقته .. ومكنت معارصيه في البرلمان  
من التشهير به وسياسته جهراً علناً ، وتولت المعارضة داخل بريطانيا  
نفسها مهمة إبلاغ العالم أجمع ، بالحرمة التي تتركبها حكومة بلادهم ضد  
الحق والسلام .. !!

وعندما جئحت حكومة العمال في فترة حكمها السابقة إلى رفع ميراثية

(١) مذكرات تشرشل ج ٣ - ص ١٥٤٣ ترجمة خيرى حمد

التسلّح على حساب الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، جدّت الديمقراطية من بين الوزراء أنفسهم مثل « ييفان » وزملائه ، ومن كبار رجال الحزب ومفكريه أمثال « كول » هاجموا الحكومة وسياستها ، وهاجموا حلف الأطلسي ، ورَبَطَ بريطانيا بعجلة الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية وأثمرت معارضتهم هذه - مؤتمر جنيف - ثم كل المحاولات التي بُذلت ، ولا تزال مستمرة لتخفيف حدة التوتر الدولي

\*\*\*

إن الأمثلة من هذا الطراز كثيرة - وكلها تكمل الصورة التي لا بد من عرضها بأمانة ونحن نسحت أزمة الديمقراطية .

ودلالة هذه الوقائع ، أن الديمقراطية - وتلك أعظم مزاياها - تتيح للشعب من الأمن والشجاعة والتربية السياسية ما يجعله قادرًا على طريق مفكره ، وكتابه ، وصحافته ، ومؤسساته ، وقادته ، وناخبيه ، على مواصلة السعي لإعلاء كلمة الجماهير والأمة .

يبد أن سؤالاً مما يواحننا عند هذه النقطة من الحديث .

هذا السؤال هو : ماذا صنعت الديمقراطية أكثر من إتاحتها فرصة القول والمعارضة للناس . ؟ هل مكنت إرادة التغيير من أن تُنحى نهائياً تسلط رأس المال على مقدرات الدولة والأمة .. ؟

ماذا فعل أولئك الذين مكنتهم الديمقراطية من التشهير بقوى المال والصناعة استسلطة ، والذين وقفوا في وجه ترورمان بأمريكا ، وفي وجه حزب المحافظين ببريطانيا - هل غيرت الديمقراطية من أسس النظام الاجتماعي القائم على سيادة « رأس المال » شيئاً ...؟؟؟

إنه سؤال في موضعه ..

وما دمنا ستمسك بحياد الفكر وأمانته ، فلا بد من إيراده . والإجابة عنه ذات شطرين ..

الشرط الأول ، سبق الحديث عنه ، وهو أن للديمقراطية وسائلها المستمدة من خصائصها ، فهي لا تستطيع أن تقتس « التّنين » بوسائل « التّنين » ذاته ، وإلا أصبحت « تنيناً » مثله .

إن مهمتها « السياسية » أن تجعل كلمة الأمة والدستور هي العليا . ومهمتها « التربوية » أن تملأ أفئدة المجتمع حاكمين ومحكومين بالولاء التام لمشينة الأمة ، ولكلمة الدستور ، ولما يتفرع عن المشيئتين من قوانين عادلة . ووسيلتها دوماً - الإقناع - لا الإكراه .

وهذا يُفضي بنا إلى الشرط الثاني من الإحابة ، وهو أن الديمقراطية شأنها شأن كل قوى الخير في الحياة الإنسانية . لا بد وأن تجاهها تحديات كثيرة ، ولا بد أن تتلقى هجوماً مستمراً من أصحاب الامتيازات التي تُصمم هي على دحضها .



وعندئذ لا يتمثل معيار نجاحها في عدد قتلاها ، بل في عدد المبادئ التي تخرج منها من المعركة سليمة نقية ..

إن عدد الأهداف التي تُصيب مرمى العدو ، لا يُهم الديمقراطية بقدر ما يهمها عدد الضربات النظيفّة التي تُوجهها ، ومستوى الوسائل التي تحقق بها أغراضها ..

وهي لا تستهدف قط إساءة عدوها .. إنما يعنيها أن تنزع الخنجر المسموم من قبضته ، مُعلّمة إياه أن السبيل الوحيد لكي يحيا حياة عادلة طيبة - هو أن يواجه الحياة بعقله لا بخنجره ..

وهي كمنهج متكامل لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية معًا .. لتوزيع المسئولية والثروة معًا .. لتوطيد سيادة الأمة والقانون معًا . لتربية الشعب والحكومة معًا . لا يعنيها ولا يُفيدا أن تحرز انتصاراتها جميعًا مرة واحدة ، إنما يعنيها إذا أخذت شبرًا من الأرض ألا تحسره بعد ذلك أبدًا .. وحتى إذا تغلبت عليها القوى المعادية كَرّة أخرى ، فإنها تستमित في استعادة هذا الذي صار جزءًا من أرضها وحقها ..

ولقد يتهم بعض الناس الديمقراطية بالبطء وبالعجز .. بيد أن هذا الاتهام ناجم عن عدم إدراك للفارق الكبير بين التغيير القانوني ، والتغيير الثوري .. والأول هو أداة الديمقراطية ووسيلتها .. على أنه حين يصير التغيير الثوري ضرورة تاريخية في بلد ما ، فإننا نجد الديمقراطية هي المناخ

الذي يمد هذا التعبير بقوة الانطلاق ..

والتاريخ المعاصر وغير المعاصر منزَّع بالشواهد والأمثال . هذا هو جوهر الديمقراطية الذي يُبدى عن نفسه خلال مسعاها لتحرير المصير الإنساني .

ومهما يغش التطبيقات الديمقراطية من تزييف والتواء في معاقل الرأسمالية - فسيظل جوهرها ماهضاً يرسل سنا بريقه ، ويُواصل بثَّ طاقاته

وهي لا تنقصها القدرة إذا أحسن الشعب استخدامها - على تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي .

ومستر « خروشوف » نفسه واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي اعترفا بهذه الحقيقة تحت ضوء الأوضاع التاريخية الجديدة .

ففي تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمره العشرين ، قال بعد أن أشار للظروف التاريخية الجديدة التي جعلت في الإمكان اليوم التحول إلى الاشتراكية من غير صراع ثوري مسلح :

« وفي هذه الأحوال تستطيع الطبقة العاملة ، دأما وجدت حولها الفلاحين الكادحين والمثقفين وجميع اقوى العاملة الوطنية ، وردت ردًا حاسمًا على العناصر الانتهازية العاحزة عن العدول عن سياسة التفاهم مع

أرأساليين وأصحاب الملكيات العقارية - تستطيع أشد - أن تنزل الهزيمة بالقوى الرجعية المعادية للشعب ، وتطفر بأعدية متينة في البرلمان ، وتحوله من هيئة للديمقراطية البرجوازية ، إلى أداة لإرادة الشعب فعلا ...

« وفي هذه الحال تصبح هذه المؤسسة التقليدية بالسبة لكثرة من البلدان الرأسمالية العالية التطور هيئة للديمقراطية الحقيقية ، الديمقراطية من أجل الكادحين » .<sup>(١)</sup>

إن الديمقراطية إذن ، حتى إذا وصفت بالبرجوازية - وهو الوصف الذي سناقشه فيما بعد - قادرة على خلق التحول الاشتراكي بوسائلها البرلمانية وليست عاجزة أبداً مهما تكن قسوة القوى التي تتحداها . وإن الذي يتبع في التاريخ ، ذلك الإصرار الشيطاني الذي يقبض به أرباب المال على امتيازاتهم ليعجب كيف استطاعت الديمقراطية أن تحتفظ بحياتها وسط هؤلاء المدججين بكل ما في الأرض من بطش وغدر وحيلة .. !!

ثم كيف استطاعت أن تستدرج من تلك الامتيازات قدراً كبيراً وتضيفه لحقوق الجماهير والكادحين .. !!

إن ذلك يبدو واضحاً عندما تغادر دول القمة في المعسكر الرأسمالي إلى بعض دول لوسط ، فهالك نجد الديمقراطية استطاعت أن تُصفي

(١) خروشوف - عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية - ص ٤٣ .

الرأسمالية وتجمع منها مجرد بقايا مهزورة ، فهي تقوم إم على اقتصاد مُشترك .. وإما على اقتصاد تعاويى - كما هو حادث فى السويد و لنرويج ، والدانمارك ، وبعض دول أوروبا .

على أنها فى دول القمة لا تكف عن العمل الناجح المستمر ، وإذا كانت التحديات التى تواجهها تبدو لافحة فى بلد كالولايات المتحدة فلأن طبيعة تلك البلاد تساعد على ذلك . فأمريكا تتكون من ولايات كثيرة ، لكل ولاية حكمها المحلى - مما يجعل بسط نفوذ المؤسسات المالية والصناعية على بعض الولايات التى تعمل فيها سهلاً ميسراً .

وهذا التركيب الجغرافى ، والسياسى للبلاد ، مضافاً إليه التركيب التاريخى والنفسى للشعب الأمريكى كله ، يحسن التمرد على السلطة الاتحادية - ولو إلى حين - عملاً مُيسراً كذلك . ولقد شهدنا فى حكم « أيرنهاور » تحديات بعض حكام الولايات لقرارات الدولة فيما يختص بقضية الزوج .. ونشهد هذه الأيام فى حكومة « كيندى » نفس التحدى لنفس السبب ، واضطرار الحكومة للتدخل بجيشه وقواتها الاتحادية ..

ثم إن الرخاء الواسع من جانب ، والتوسع المستمر للرأسمالية من جانب آخر ، يبينان لقوى المال والصناعة كثيراً من الحيوية والصمود والثابرة ..

على أنه لا ينبغي أن ننسى سبباً آخر له أهميته القصوى . وهو سبب لا تحمل الرأسمالية وحدها وزره ، بل تشاركها فيه الاشتراكية . وذلك أن « دول القمة » في احزاب الاشتراكي الماركسي عجزت حتى اليوم عن أن تقدم لشعوب الدول الرأسمالية كلها نمطا من الحياة يجمع إلى توفير العدل في توزيع الثروة - توفير الحريات السياسية اللازمة لشخصية الفرد ، وكيان لإنسان - الأمر الذي ستحدث عنه بإسهاب عندما يبلغ موضعه من البحث . أحل .. لقد فاتت الاشتراكية أن تدرك أن الديمقراطية البرلمانية في بلاد يسيطر عليها رأس المال المحتكر ، إنما هي كطائر تائه يطير مع غير سيره .. وأن الوطن الأم ، الوطن الحقيقي لهذه الديمقراطية ، هو المجتمع الاشتراكي الذي نَصّا عن كاهله امتياز اقتصادي ظالم - فاتت الاشتراكية ذلك ، فلا بد من أن تنبئ الديمقراطية وترفع لواءها راحته تُشهر بها ، وتصفها بالبرجوازية ، دون أن ترفع أمام الناس بديلا لها يُعطى في مجال حرية السياسية ما تعطيه انديمقراطية البرلمانية من ضمانات

وبعد .. فهل يعنى تفاؤلنا السالف بقوة الديمقراطية أنها لا تُعاني حياتها ، ولا تعيش أزمته .. ؟

كلا .. وإلا فقم إذن حديثنا المفضل عن أزمته . ؟؟

إن الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي ها أزمته رغم النمو المستمر والمشاهد لسلطانها السياسي .

وأزمنتها آتية من تقييد حركتها ونقص نفوذها .

وإذا سِرنا مسافة أكثر نحو ما يسمى « بعد العمق » أمكننا أن نقول : إن سر الأزمة كامنٌ في التماوت البعيد بين طبيعة الدولة ، وطبيعة الحكومة .  
ونعني بالدولة ما يعنيه - لانسكي ، وفلاسفة القانون - أي « سلطة لسيادة » ..

ونعني بالحكومة ما يعنونه أيضًا - أي « سلطة التنفيذ » .. إن السلطة لتنفيذية في بلد كالولايات المتحدة أي الحكومة ، تهض على أسس ديمقراطية ، فهناك برلمان منتخب .. وهناك معارضة منظمة .. وهناك قانون يحاول أن يفرض احترامه .. وحكومة تستمد وجودها من ثقة ممثلي الشعب بها .

بيد أن « الدولة » هناك لا يهض جوهرها على أساس ديمقراطي ؛ لأن الدولة تعني جوهر السيادة . وجوهر السيادة هناك لا يستمد حقيقته من الشعب بقدر ما يستمده من القوى الهائلة لأرباب المال والصناعة .

الأمر الذي حاول الرئيس الأسبق « رورفلت » أن يكبح جماحه حين وقف يقول في افتتاح الكونغرس الأمريكي عام ١٩٣٥ :

« لقد فوضت الشعب تفويضًا صريحًا بأن نحمل الأمريكيين على الإقلاع عن فكرة اكتساب الثروة عن طريق الربح الفاحش ، اكتسابًا يؤدي

إلى فرض النفوذ الشخصى غير العادل على الشئون الخاصة ، ومن ثم على شئوننا العامة أيضًا ، مع عظيم الأسف « (١)

من أحل ذلك أستطيع أن أرى - وإن بدا هذا الرأى غريبًا بعض الشيء - أن الحرب الأهلية الأمريكية ، مثلاً ، لم يُعلنها الشمال على الجنوب ، ولا الجنوب على الشمال .. وإنما أعلنتها « الدولة » على « الحكومة » .. !! أجل .. إن الحرب الأهلية - مثلاً - كانت فى حقيقتها حربًا بين « الدولة » فى أمريكا .. و « الحكومة » فى أمريكا ..

كانت حربًا بين « سلطة السيادة » التى يمسك بها إصاكا غير منظور جسارة لمال والمصالح الخاصة ، وبين « سلطة القانون » الذى تمثله الحكومة.

إن تلك الحرب التى دارت رحاها من أجل تحرير الرقيق ، إنما نشأت من أسباب أبعد من هذا غورًا ..

وحينما نقرأ تاريخها الحقيقى نجد أن تحرير الرقيق كان نتيجة ها أكثر مما كان سببًا فيها .

أما السبب الحقيقى ، فقد كان ذلك النزاع الضارى ، والتعارض الحاد بين المصالح الاقتصادية لأهل الشمال ، والمصالح الاقتصادية لسكان الجنوب .

(١) ص ٣٧ « مصرع الديمقراطية فى العالم الحديد » .

وأهل الشمال ، تحتم مصالحهم الاقتصادية رفع نسبة الحماية الجمركية حتى يستطيعوا دَعْم صناعتهم الناشئة وحمايتهم

وأهل الجنوب ، تحتم مصالحهم الاقتصادية ، خفض الرسوم الجمركية حتى يستطيعوا أن يُصرفوا أقطانهم ومنتجاتهم الزراعية .

ولقد تمكن سادة هذه المصالح في كل من الشمال والجنوب - من الاستحواذ على سلطة السيادة - أي الدولة ، وورطوا الحكومة في الحرب .

إنها حرب شتتها المصالح الخاصة لكبار رجال الصناعة في الشمال والزراعة في الجنوب ضد القانون ، عندما رأى كل فريق من أصحاب هذه لمصالح أن القانون لن يكون في صفه وحده ضد الجانب الآخر

حرب بين « السيادة » أو « الدولة » التي تستحوذ عليها طبقة خاصة ضد « الحكومة » التي تُلزمها مسئولياتها أن تعمل لمصالح جميع الطبقات . ويستطيع أن سترسل في هذا الرأي ، فرى أن كل الحروب التي أشعلتها أزمّت رأس المال ، محلية كانت أم عالمية ، إنما كانت تُعلنها « الدول » وتُسحّر لإيجارها « الحكومات » .. !!

فعلى الرغم من أن « الحكومة » هي مجمرع القوى والأجهزة التي تحكم وتنفذ ، إلا أنها تستلهم طوعاً ، أو كرهاً سلطة السيادة .

والصراع القائم بين سلطة المال وسلطة القانون في بلاد كالولايات



المتحدة وبريطانيا وفرنسا - وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة - إنما هو في مجموعه صراع بين سلطة السيادة - التي هي « الدولة » وبين « الحكومة » لتقوم على أساس ديمقراطي ..

ولو أن الحكومة تصير من القوة والتفوق بحيث تنتزع السيادة التي هي من حقها باعتبارها الأداة التنفيذية لإرادة الشعب والقانون ، إذن لما تعرضت الديمقراطية للمأزق الذي تعانيه بسبب تسلط سلطة المال على سلطة السيادة .

وهذا التناقض يُؤلد النقص في نفوذ الديمقراطية ويقيّد حركتها . بيد أن هذا النقص إذا كان سببه الرئيسي تسلط رأس المال بكل طاقاته وخبروته ، فإن ثمت أسباباً أخرى تعمل إلى جانب السبب الرئيسي هذا .. وتُعزّل دورها نمو الديمقراطية واتساع نفوذها وتتخلص هذه الأسباب فيما يمكن أن نسميه « خمول الإيمان » بالديمقراطية .

فعلى الرغم من إيمان الشعوب لتى تسودها الديمقراطية بالديمقراطية إلا أن هذا الإيمان يبدو كسرلاً « رتيباً » غير مشحوذ ولا متحمس .. ويتبدى هذا في علاقة الجماهير بالانتخابات ، وبالأحزاب ، وبالحياة السياسية بصفة عامة .

كما يتبدى - من جانب آخر - في الأسلوب الذي تُعالج به الأحزاب مسئوليتها .

ففي بلاد كأمريكا مثلاً يحدثنا مؤلف الكتاب « الأحزاب السياسية في

أمريكا « فيقول <sup>(١)</sup> :

« أما أغرب مظهر لبرود السياسة الأمريكية فهو عادة عدم التصويت ..  
وهي ظاهرة من السهل علينا أن نتقلها بنظرة متساعجة ؛ فإن إقبال  
الأمريكيين على استعمال حق التصويت الثمين أقل من إقبال أى شعب  
آخر فى العالم كله » .

ثم يسوق إحصاء عن النسب المئوية لتعداد الذين يستخدمون حقهم  
الانتخابى - وهى تتراوح بين ٤٩ / و ٦٢ / .. وكان الرقم اقياسى الذى  
حققه المدلون بأصواتهم هو ٦٤ / وذلك عام « ١٩٥٢ » .

ويجبرنا المؤلف أنه فى عام ١٩٥٨ حيث كانت نسبة الناخبين ٤٤٪ يبلغ  
عدد الذين لم يشتركوا فى الانتخابات لجرد الكسل عن الذهاب لمراكز  
الاقتراع حوالى خمسة وثلاثين مليوناً من الناخبين - هذا طبقاً لعدا آخرين  
يقاربونهم فى العدد لم يشتركوا أيضاً ، ولكن لأسباب أخرى غير الكسل  
واللامبالاة .. !!

أما الأحزاب السياسية هناك ، فقد كنا نظن أنها أجهزة سياسية فعالة .  
بيد أن الحقيقة كما يكشف عنها الكتاب المذكور بوثائقه وأرقامه أن  
الأحزاب هناك مجرد أحجرة ضخمة لإدارة الانتخابات فى مواسمها .

(١) تأليف - كليتون - ترجمة د محمد لبيب شنب - ص ٣٠

والولاء للحزب ولبادئه مفقود إلى درجة كبيرة ، لأن كل حزب من الحزبين القائمين في أمريكا ، سيره جماعة غير مطبورة من التفعيين وأصحاب المصالح الكبيرة ، ويسمونها « جماعات الأزوجة » والولاء يكون لتلك الجماعات أكثر مما يكون للحزب ، أو للديمقراطية .

ويعبر عن ذلك أحدهم ، وكان واقعاً تحت تأثير إحدى الشركات الكبرى واسمها شركة « إرى » فيقول :

« في المناطق الجمهورية كنت جمهورياً ..

« وفي المناطق الديمقراطية ، كنت ديمقراطياً ..

« وفي المناطق المشكوك في صفتها السياسية كنت متشككاً .

« ولكنني كنت دائماً أنتمي إلى « إرى » .. !!! »

والطبع القومي للأحزاب مفقود هو الآخر كما اعترف الرئيس السابق « ايزنهاور » عام ١٩٥٦ قائلا :

« يجب أن نتذكر أنه لا توجد أحزاب قومية في الولايات المتحدة .. بل توجد أحزاب خاصة بكل ولاية »<sup>(١)</sup>.

ومن عجيب أن هناك عشر ولايات يقوم فيها نظام الحزب الواحد ، أي أن الحزب الثاني لا وجود له فيها .. كما أن اثنتي عشرة ولاية تزرع

(١) كتاب الأحزاب السياسية في أمريكا ١ ص ٢٦

(٢) المصدر السالف ص ١٦ .

تحت نظام يكاد يكون نظام الحزب الواحد .

وجامعات المنتفعين ، أو جماعات الأروقة التي سبقت الإشارة إليها تجد مرصتها في الولايات ، وفي مجالس شيوخها بصفة خاصة - ممثلة أصحاب المصالح الاقتصادية والطبقة الراقية في الولاية .

ومحدثنا عن أمثلة من ذلك مؤلف كتاب « النظام السياسى فى الولايات المتحدة »<sup>(١)</sup> فيقول :

« إن أعضاء مجلس الشيوخ بأحدى الولايات كان الواحد منهم يتقاضى « سبعمائة » دولار سنوياً مكافأة عن عضويته .

« وفي الوقت نفسه كان أحد ممثلى شركة كبرى ذات مصالح فى مناجم تلك الولاية يُفاخر بأنه مطمئن إلى أن الهيئة النيابية فى الولاية لا تستطيع بحال أن تفرص على شركته ضرائب عن المعدن المستخرجة ؛ لأن معظم أعضاء مجلس شيوخ الولاية قد عينوا محامين عن الشركة وكان كل واحد منهم يتقاضى إتعاباً مقداره « خمسة آلاف » دولار فى السنة . ١١

أرأيتم .. ؟؟

إن المكافأة التى يتقضاها من مجلس شيوخ الولاية « سبعمائة دولار »

(١) تأليف : دفيد كوشمان كويل - ترجمة توفيق حبيب - ص ٢٠٢ .

أما « المكافأة » وإذا شتتم فقولوا « الرشوة » التي يتقصاها من مؤسسات الصناعة والمال فهي « خمسة آلاف دولار » سنوياً .

يضاف إلى هذا كله عزوف الشعب الأمريكى ، وفقدانه كل اهتمام بالشئون السياسية .

يقول « روسيتر » (١) .

« وبسبب إهماد السياسين للديمقراطية في بلادنا ، فإن الكثيرين منا يوصلون أن يصبح أبناؤهم أى شىء ولو سيطرة مراهقات ، أو مؤلفى أغان للإعلانات ، عن أن يكونوا أعضاء محترفين فى الحزب الديمقراطى أو الحزب الجمهورى » .. !!

\*\*\*\*

وفى بريطانيا شىء شبيه بهذا ..

صحيح أن نسبة الاهتمام بالسياسة ، وممارسة الحقوق الانتخابية أعلى وأكثر .. بيد أن التنظيم الحزبى فيها كثير الجسوح عن روح الديمقراطية ونحن نعرف أن التطور الحزبى فى بريطانيا آك إلى حزبين - المحافظين ، والعمال .

أما حزب المحافظين . فحزب أعيان ولوردات وصالونات ..

(١) الأحزاب والسياسة فى أمريكا ص ٣٨ .

وحزب العمال بمبادئه وطبيعته أقرب رخصاً إلى الإيمان بالديمقراطية والولاء لها . ومع هذا ؛ فإن التنظيم الداخلي للحزب كثيراً ما يخصص لأساليب غير ديمقراطية ، حين تقع التنظيمات النقابية تحت سيطرة بعض الأفراد من القادة أو الوزراء ، ثم تستعمل سلاحاً للضغط على الحزب نفسه . والانحراف به عن قيمه ومبادئه

ونحن نذكر أن « حق الانتخاب » وهو من أوليات الديمقراطية ظهر في بريطانيا أمداً بعيداً . وهو مقصور على بضع فئات من ذوي الثروات والعائلات .

يقول الزعيم الراحل « أنورين بيفان » : -

« إن عمر الديمقراطية لحظة في بريطانيا لا يزيد عن واحد وعشرين عاماً - كتب هذا عام ١٩٥٢ -

« ويجب أن نؤكد هذا المعنى ؛ لأن الكثيرين يخلطون بين وجود البرلمان وبين الديمقراطية - فالبرلمان يرجع إلى قرون سابقة ، ولكن الديمقراطية لا يزيد عمرها عن سنوات معدودة ..

« وبذلك يمكن القول بأسي كنت عضواً في أول برلمان انتخبه الرجال والنساء البالغون سن الرشد ، في عام ١٩٢٩ . . . «!!!!»<sup>(١)</sup>

(١) ص ٦٦ ، ٧٧ كتاب « بدلا من الخوف » ترجمة كامل رهيري

في كل هذا الجور المشحون بالمشبطات تعمل الديمقراطية .. الديمقراطية  
أتى برى زعيم كبير مثل « بيفان » أنها لم تبدأ بدايتها الصحيحة في بريطانيا  
إلا منذ عام ١٩٢٩ ، مع أن بريطانيا ثانية قلاع الديمقراطية في العالم ، بل  
أولها ..

وفي ضوء هذه الوقائع التي سردناها - من الحرب الخافية التي يديرها  
رأس المال دائما ضد كل توسع ديمقراطي ، ثم من خمول ولاء الجماهير  
أنفسها للديمقراطية وعدم المثابرة على بذل الجهود لتوسيع نفوذها .

في ضوء هذا كله لا يعود لنا الحق في أن نعجب : كيف لم تستطع  
الديمقراطية أن تسقط قوى المال والاحتكار والظلام عن عروشها .. بل  
يصير من الطبيعي أن نعجب ، كيف استطاعت الديمقراطية وسط هذا  
كله ، ورغم هذا كله أن تحتفظ بشانها وأن تواصل تقدمها ، وأن تشيع في  
مجتمعاتها من الأمن النفسى ، والشجاعة الأدبية ، ومن حرية القول  
والفكر والمعارضة ، ومن غبطة الأنفس واستقرار الأئدة ما لا يستطيع  
تجاهله أو إنكاره .. ١٩

وإن هذا الثبات وهذا التقدم ليتمكننا من التنبؤ بمستقبل الديمقراطية  
ومصيرها داخل المجتمع الرأسمالى ذاته ، وفي مواجهة قوى المال التي  
تتحداها .

فستظل هذه الديمقراطية تسير ، مُحوّلة امتيازات القلة إلى حقوق للكثرة .. ومُنْجِبةً أثناء سيرها الزعماء الأقوياء لذين يستخدمون القانون في عزم جسور لتوسيع نفوذ الديمقراطية السياسى ، وفتح الطريق أمام نفوذها الاجتماعى .

بيد أن ذلك يفرض تبعات عظمتى - على الأجيال الجديدة فى تلك البلاد أن تحملها فى ولاء لا يعرف التردد ، وفى إصرار لا يشوبه الوهن ومهما تحاول قوى الظلام أن تصنع ، فإن قوى النور سيشتد بهاؤها ، وسيخرج دائما أمام الصفوف من يفتح أعين الجماهير على الحقيقة ويُعرِّى أمام أبصارها أطماع رأس المال المتسلط وأنانيته

ستظل أفكار رجال مثل « جون ديوى » و « هنرى جورج » فى أمريكا ..

وأفكار رجال مثل « لاسكى » و « كول » و « بيغان » و « سنى ويب » و « برناردش » فى بريطانيا .

ستظل هذه الأفكار وأمثالها من كل جديد ، تُسمى انتصارات الديمقراطية فى مجاليها - السياسى والاجتماعى .

بل سيخرج من صفوف قوى المال والصناعة ذاتها من يقرع أجراس الخطر ، ويعلن أن رأسمالية السبب و لنهب والاحتكار والتسلط قد انتهت ليلها .. مثلى فعل « إريك جونستون » الذى كان رئيسا للغرفة التجارية



الأمريكية والذي ألقى في حفل توديعه عام ١٩٤٥ - فيما ذكر - خطاباً نشرته مجلة المختار في حينه ، وجاء فيه :

« نحن نقول : إننا نؤيد تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة - وهذا يعني أن يقل عدد الذين في الحصيل ، وعدد الذين في ايفمة ، ويكثر عدد الذين في الوسط .

« إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ على الإنسان كرامته .. ؟؟ !!

« ونحن نقول : إنه يؤسفنا أن نرى الكساد في الحين بعد الحين ، ونرى تعطل العمال عن العمل في فصول بعينها ..

« ويقول : إنا نطلب عملاً ثابتاً - إذن فما هو عيب الأجر السنوي .. ؟  
إنه يكفل للعامل عملاً ثابتاً سنة كاملة - أليس كذلك .. ؟؟  
« ونحن نقول إننا نريد حقاً أن نرى نعيم الحياة أكثر انتشاراً بين الناس - إذن فما هو عيب نظام المشاركة في الأرباح .. ؟؟

ثم يتابع حديثه ملقياً التبعة على الرأسمالية الجشعة فيقول :

« إن تعريف الرأسمالية في المعجم أصبح ميتاً كالحيوانات المنقرضة » .

« فالرأسمالية : حشد رأس المال .. نهود رأس المال حين ينحصر في أيدي رجال قلائل .

« وقد عثر رجال الأعمال أمداً طويلاً في ظلال هذا التعريف  
 « وهو لا ينطبق إلا على مضي من عهد السلب والنهب ،  
 والسالبين والمحتكرين ..

« أما الآن فقلوبنا أنظاركم في أرجاء الأرض ، تروا ما تم فيها .  
 « فقد زلت الرأسالية القديمة أو كادت .. صُفِّيت في روسيا  
 .. وهي تعاني حشرة الموت في أوروبا .. وتكاد تختنق في  
 بريطانيا ..

« ولقد كانت فترة رياستي للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة  
 « وقد اقتضاني عمل فيها أن أتجول في أقطار الأرض فرأيت  
 مصرع الرأسالية بعيني رأسي ..

« وقد اقتضاني عمل أيضاً أن أتجول في أمريكا مرات لا  
 حصر لها ، فخرحت من رحلاتي كلها بهذه العرة ..  
 « إما أن نساير المديئ الحرة .. وإما أن نواجه خطر  
 الانقراض .

« هذا هو ناموس الحياة : المسايرة ، أو الانقراض » .

ثم إن هناك عاملاً آخر بالغ الأهمية ، سيتيح للديمقراطية في بلاد  
 كأمريكا وبريطانيا وفرنسا أن تغزو بوسائلها الحرة معاقب الامبريالية التي

تعاديها ، وستمكنها من بسط نفوذها على المجال الاقتصادي ، ودعم نفوذها وتوسيعه في المجال السياسي .

ذلك أن التحديات العسكرية المتمثلة في الحروب وفي التسليح العام على وشك أن تفقد جذورها .. هذه التحديات التي كانت الرأسمالية المحتكرة تحمل بها مشاكلها ، وتشغل الناس بأخطارها .

أما اليوم ، وأسلحة الفناء لم تعد ملكا لفريق دون آخر .. اليوم ، حيث لم تعد الحرب صفة ، ولا القوة امتيازاً .. اليوم ، حيث يمكن في يسر بالغ أن تُقصى أية حرب محلية صغيرة . إلى حرب عالمية شاملة ، وحيث يمكن في يسر أكثر ، أن تصح أية حرب عالمية جديدة نهاية ماحقة للغالب والمغلوب معا .

أمام هذا الاعتصار الفاس لم تعد الأعمال العسكرية بكل صنوفها حلولاً مجدية ، بل ولا حلولاً مُحكَّنة .. ولم يعد هناك أمام الرأسمالية سواء كانت طبقة ، أم دولة ، أم هما معها .. بقول لم يبق أمامها سوى الحلول الاحتجاجية التي تتطلب وتفرض إعادة توزيع التوازن الاقتصادي وتنسيقه إن تدخل الحكومات في المجال الاقتصادي لصالح الديمقراطية لن يكون أمراً نُكراً . فالرأسمالية المحتكرة نفسها ، تستنجد بهذا التدخل كلما دهمتها أزماتها .

ومن ثم تكون حجتها داحضة ، وبكون شكورها باطلا ، حين يستهدف تدخل الحكومة والقانون حماية حقوق الجماهير الكادحة والشعب المستهلك .. وعندما يتوخى هذا التدخل تحويل امتيازات القلة ، إلى حقوق للكثرة ، ونقل مركز الثقل من مكانه الناشئ ، إلى مكانه الطبيعي - حيث يسود القانون القائم على تحقيق العدل ، لاجتماعي للأمة بأسرها

إن الديمقراطية في مجتمع تخصص اقتصادياته لتسلط المحتكرين وطواغيت المال ، إنما تنفّس برثة واحدة وعييلة

من أجل ذلك ؛ فإن كل تقدم للديمقراطية على طريق استقلالها وهنّ قدرتها - أولا - على فرض احترام مبادئ وقوانينها وبقدرتها - ثانياً - على إحداث التغييرات الاجتماعية التي تعيد - سلمياً - توزيع التوازن الاقتصادي في قلاع الرأسمالية من جديد ..

ونكرر هنا ما ذكرناه في مقدمة الكتاب . وهو أن الكاتب لا يطمح في أن يقدم علاجاً تفصيلياً ، ولا أن يرسم مناهج العمل لتلك الدول الكبرى التي يتعقب الأزمة خلال أنظمتها .

إنما هو يكتفى - حين يحاول العلاج - بأن يُشير إلى « الجوهر » الذي لا بد من وجوده وتقبله إذا أُريد إحداث تغييرات رشيّدة ، وجوهر التغيير - هنا - يتمثل في وجوب نقل سلطة السيادة من دائرة امتيازات اقلية ، إلى محيط حقوق الأمة .

ومادامت « الامتيازات الاقتصادية » هي التي تمر قل نمو الديمقراطية في بلاد الرأسمالية الكبرى ، فلا بد - إذا كان هناك ولاء للديمقراطية - من دحض هذه الامتيازات .

وفي الولايات المتحدة بالدات ينتظر الديمقراطية متاعب همة عالم توضع الشكائم بإحكام بين فكي رأس المال المتجبر ..

إن لأمرىكا ظروفًا خاصة تجعل حاجتها إلى الديمقراطية ، أشد من حاجة أمم الأرض جميعا .. إن الديمقراطية الكاملة هي ضمانها الوحيد حتى لا يسيطر عليها من جديد وذات فجأة ، روح رُعاة البقر الأقدمين .. ! ولن تكسب الديمقراطية نفوذها المهيمن مادامت سلطة السيادة مع أرباب المال والصناعة .

من أجل ذلك ، فإن إقامة نوع ملائم من الاقتصاد المشترك الذى يمتص كبرياء رأس المال ويوقف زحفه الضارى ، يبدو أمرا لا مفر منه ، ولا ينبغي البخل على تحقيقه بأية تضحية .

إننا فى ضوء ما مرّ بنا من وقائع يظهر قدرة مؤسسات المال والصناعة الكبرى فى أمريكا على التخريب والتدمير والقتل ، نستطيع القول بأن مستقبل الولايات المتحدة ليس رهنا بشيء ، مثلما هو رهن بمرض سيادة القانون واحترامه .. ودعم نفوذ الديمقراطية ، اجتماعيا ، وسياسيا ، وإن

هذا كله ، بل هذا وحده ، هو الواجب العظيم الذى ينادى الشرفاء ،  
وينتظر أحرار القلوب فى تلك البلاد .. (١)

(١) ملحق خاص

عندما كتبنا أثناء تأليف الكتاب - العبارة السالفة ، التى ترون تحتها خطا يبرز أهميتها ، كان فى بالنا ونحن نكتبها أفراد قلائل لا يجاوزون أصابع اليد الواحدة عددا وكان من بينهم ، بل كان فى مقدمتهم جون كيندى الذى اغتالته قوى الظلام يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ إن الملايين التى بكى كيندى - فى أرجاء الأرض ، لم تكن تعرفه إلا من خلال بعض مواقفه واتجاهاته التى كشفت عن رجل حاول أن يكون شيئا جديدا فى أمريكا ..

رجل ، كانت له أحلام نبيلة .. وكانت أحلامه تستمد رواءها ، وصدقها من قلبه ، وتجربته ، وثقافته .. أكثر مما تستمدتها من بيئته .. !!  
ولقد كان عظيما حين لم يدع عن هواجس الخطر الحقيقى الذى يهدد مستقبله السياسى كرئيس للولايات المتحدة ، بل ويهدد حياته نفسها ، إذا هو حمل مشعل « ابراهيم لنكولس » من جديد ، ورقف بكل سلطاته ونفوذه إلى جانب الحقوق المهضومة للبشر الزنوج .. !!

ولقد كان عظيما أيضا ، وهو يفكر ويحاول - وسط ظروف بالغة الصرامة والقسوة - ترويض رأس المال الطاغى فى بلاده .. !!

ولقد وقف قبل مصرعه ببضعة أيام يخطب فى « اتحاد العمال » ، فحمل أرباب المال والصناعة والدين هم فى نفس الوقت أرباب « الكونجرس الأمريكى » حملهم فى شجاعة ، مسئولية بطالة أربعة ملايين من العمال ، الذين لا يجنون عملا ، ولا يجنون أجرا .. !!

ولقد كان عظيما كذلك ، وهو يفكر ويحاول أن يوسع أبعاد التفاهم الدولى

.....

ويبحث عن فرص جديدة للسلام العالمى فى جهد صادق ، تحفزه إلى العمل ،  
تبعات رجل رشيد .. !!

\*\*\*

إن مصرع - جون كيندى - مهما تكن حقيقته ودوافعه ، ليعثل ضربة  
بشعة وغادرة ، أصابت الشعب الأمريكى كنه فى سمعته ، قبل أن تصيب «  
كيندى » فى رأسه ..

ولقد تلقت الديمقراطية نصيبها من الضربة الغادرة ، بيد أن خجلها أنساها  
جراحها .. !!

ولئن كان « كيندى » قد رحل مع الشفق الغارب إلى العالم البعيد ، فإن  
بسمته التى كانت تعلو شفته لحظة اغتياله ، ستظل تقول لقرى الظلام فى  
بلاده:

- من اليسير عليكم أن ترمحوا معركة .. ولكنكم - أبداً - لن ترمحوا  
المستقبل ، ولن تغنموا المصير .. !!!

## الفصل الخامس

### مظاهر الأزمات في المجتمع الاشتراكي

لقد تعود بعض الكتاب - عندما يتقدمون لتفديد أخطاء الماركسية ، فلسفة ، ونظاما ، ودولة أن يتحسوا طريقهم في استحياء وأن يقدموا بين يدي نقدهم ما يكاد يكون تبريرا واعتذرا

ولكل وجهة هو مؤليها ..

أما كاتب هذه السطور . فلا يجد في نفسه حاجة إلى سلوك هذا السبيل ..

إنه يعرض فكرة واضحة في ذهنه واقتناعه ، ويعالج قضية واضحة في عدالتها وأهميتها .. وهو يحاول بكتابه هذا ، أن يبذل جهدا متواضعا في كشف جمع القوى التي تحمل مسئولية مباشرة في أزمة الحرية كما يرى هو هذه الأزمة وكما يتصورها .



وليس معنى هذا ، تجاهل الظروف القاسية التي وُلِدَ خلالها أول مجتمع اشتراكي ماركسي في الاتحاد السوفيتي . والتي صاحبت نشوءه وبواكير تطوره .. بل معناه رفض استمرار تلك الظروف التي استنفدت ذاتها ، ورفض بقائها مَهْداً للتبرير والتأويل .

وعلى الرغم من أن المعسكر الاشتراكي الماركسي يمثل في كس حوهره وفي معظم أشكاله وحدة واحدة ، إلا أنه سنقصر اهتمامنا بأزمة الحرية على دولتي القمة : الاتحاد السوفيتي ، والصين - والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، وعلى نطاق أوسع - باعتباره المجال الكبير الذي بلغت الماركسية في ربوعه نموها الهائل ، بحيث تتيح تجربته الطويلة المدى ، حقَّ الحكم لها أو عليها دون أن يكون في هذا أيّ استباق للزمن ، أو تعجل في الحكم .

وإننا حين نتبع باهتمام أزمة الحرية في الاتحاد السوفيتي ، فإننا يفرض علينا ذلك ، تلك المكانة الكبرى والنفوذ الهائل اللذان يتمتع بهما الاتحاد السوفيتي في عصرنا ، بحيث لم تعد طريقة فهمه للحرية وتطبيقه لها عملاً قاصراً عليه ، ومحصوراً داخل حدوده - بل إنه ليمتد خارج تلك الحدود ليصير نهجاً وقُدوة للعالم الشيوعي كله . وب أكثر - اليوم - بلاده ، وتعدادده ..

وحيث نستعرض بعض مظاهر الأزمة على هذا النحو ، لا نستطيع أن نَعِدَ القارئ بشواهد كثيرة ، كتلك الكثرة التي عرضنا بها بعض مظهر

### الأزمة في المجتمع الرأسمالي .

والسبب ، هو أننا لن نجد في المجتمع الماركسي ناقلين كثيرين يكشفون الأخطاء السياسية في بلادهم ونظامهم .

ربما لأن بعضهم لا يعترف بوجود مثل هذه الأخطاء .. وربما لأن بعضهم الآخر لا يستطيع أن يتحدث عن هذه الأخطاء ..

وبحسب كما ذكرنا في مقدمة الكتاب لا نريد أن نُحايِة أيّا من المعسكرين برأى المعسكر الآخر الذي بنحاصمه ..

إننا نحاول أن نستمد الوقائع والبراهين من داخل المجتمع ذاته ، وعن طريق كتابه هو ، ومفكره ، ومؤرخه ، ومواطنه ..

وهكذا كان مسلكنا ، وبحسب نبحت مظاهر الأزمة في المجتمع الرأسمالي وهذا ما بود التزامه خلال تبعت مظهر الأزمة في المجتمع الاشتراكي إن هذا الالتزام يجعل مصادرها قليلة ، بل نادرة ، لكنه يعوضنا الطمأنينة الكامة إلى أننا نكون أحكاما عادلة .

وأول هذه المصادر والمراجع - هنا - هو السيد « خروشوف » رئيس وزراء الاتحاد لسوفيتي .

إننا جميعا نذكر موقفه من « ستالين » وأيامه القاسية .

هذا العهد الذى لم تكن منعلم مأسية علم اليقين سو لم يتحدث عنها السيد « خروشوف » نفسه ..

وعلى الرغم من أن موقف خروشوف من ستالين ، يُشكّل شاهدا من أهم شواهد أزمة الحرية فى الاتحاد السوفيتى - قلعة الاشتراكية الماركسية ، فإن هذا الموقف لا يحير لمنصف أن يحل عليه بالنحيه والإعجاب . ف « خروشوف » كان يعلم قبل أن يحرك بالحديث لسانه ، أن الكلمات التى سيكشف بها نظم ستالين ، وتحديد حقوق الإنسان فى وطنه ، لن تدين ستالين وحده ، وإنما تدينه معه ، كما تدين جميع رفاقه .. بل وتدين لحزب كنه والنظام كله ؛ ومع هذا فقد وجد لشجاعة التى رفعت فوق مستوى التردد والانطواء ، وأزاح الستار عما كان محبوا

وعلى الرغم من أن « خروشوف » فند أخطاء العهد الستالينى فى جلسة خاصة بأعضاء الحرب إلا أن أصداء كلماته وقوارعه طوفت بالعالم كله

وحين نشب الخلاف القائم بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى وعمق الحوار العاسى بين الحزبين والدولتين ، كشفت بعض البيانات الصينية عن بعض الألقاب التى كان « خروشوف » قد خدعها على ستالين فى الجلسة السرية التى هاجم فيها عهده الراحل .

فقد وصفه كما ذكرت البيانات الصينية - بأنه « قاتل .. مجرم

وسفاح » . 111

وعندما يستطيع « قاتل ، ومجرم ، وسفاح » أن يحكم دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي قراءة ثلاثين عاما ، فإن أول ما يجب عمله لبحث هذه الظاهرة العجيبة ، هو بحث النظام السياسي الذي مكن لهذا الحاكم كل هذا الزمن ، والذي لم يجعل منه رغم أوصافه تلك حاكما فحسب ، بل معبودا .. !

إنه إذا جاز أن يفصل الحاكم عن نظام حكمه في أي مجتمع آخر ؛ فإن ذلك لانفصال مستحيل تماما في المجتمع الماركسي كما تقرر هذا وتؤكدده « الماركسية » نفسها .

فإدانة ستالين تعني في نفس الوقت ، ولنفس السبب ، إدانة النظام الذي أمده بكل هذا السلطان المطلق الذي تحوّل إلى طغيان بشع ، رهيب .. !!

وقد يمكن أن ينحرف حاكم غير رشيد عن نظام رشيد لبعض الوقت ، أما أن يمكث انحرافه جيلا من الزمن كاملا ، وكان يمكن أن يلبث جيلا آخر لو لم بهم الموت بتصفية الحساب ، فلا بد أن يكون النظام كله مدينا ومسئولا .

وتتعاقم مسئولية النظام عندما يرى عجزه عن كبح جماح الاستبداد المطلق في كل مستويات العمل السياسي بل والاقتصادي للدولة ..

يقول « خروشوف » في تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني والعشرين للحزب :

« فيها مضي ، في عهد عبادة الفرد ، انتشرت سمات فاسدة في  
 قيادة الحزب ، والدولة ، والاقتصاد - هي القيام بإصدار  
 الأوامر ، وطمس النقائص ، والعمل بحذر ، والخوف من  
 الجديد ..

« وفي تلك الظروف ظهر عدد غير قليل من المتملقين  
 والمهللين ، ولمؤهين » !! ..<sup>(١)</sup>

ثم وعد خروشوف في تقريره بأن الحزب سيقوم بنصال حازم ضد  
 المحادعين . كما سيشجع النقد العام ، واسعد الذاتى :

ويقول أيضًا في الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر :

« وقد أخضع مؤتمر الحزب للنقد المبدئى ، الأخطاء المرتبطة  
 بـ « عبادة شخصية ستالين » ورسم التدابير لتذليل عواقب  
 عبادة الفرد ..

« وقد انطلق مؤتمر الحزب في نقده عبادة الفرد من الموضوعات  
 الأساسية في الماركسية اللينينية من ملاحظات « لينين » الباقدة بصدد  
 النقائص والسمات السلبية في « طع ستالين » - والتي تفقمت على  
 لأخص في المرحلة الأخيرة من حياته ، وألهمت بقصيتنا المشتركة صررًا

(١) خروشوف - الاشتراكية والشيوعية ص ٢٢٤

خطيراً» .. !!<sup>(١)</sup>

فسلطة « ستالين » كما تكشف حقيقتها بعد موته كانت سلطة مستبدة طاغية ، ولم يكن طغيانها موجهًا ضد خصوم الاشتراكية وحدهم بل غطى بسلطته المطلقة ، المجتمع كله والحزب كله ، من أصغر لجانه ، إلى اللجنة المركزية العليا ، فالمكتب السياسي .. ومجلس الوزراء .

وليس أدل على هذا من أن قادة الأمة والدولة والحزب ، وأعظم الرجال وزعماء اصف الأول ، استحوذ عليهم من الرعب ما جعلهم يغلقون أفواههم ثلاثين عامًا - أو بتعبير أكثر دقة منذ عام ١٩٢٧ حيث أحضر ستالين على كل خصومه في الحرب ، وجمع في قبضته السلطة المطلقة - إلى عام ١٩٥٣ حيث غطاه الموت بردائه .

وليس أدل على مدى النعمة التي كانوا يحمونها له ، بينهم ينظرون - مكرهين - بتمجيده وتقديسه ، من هذه الحرب التي شنها بعد موته ، ليس فقط على تاريخه - بل وعلى حشائه ، فلم يطبقوا بقاءه في الكرملين . لم يطبقوا رؤية جثة محطية .. وكأنها خابوا أن تدب فيها الحياة مرة أخرى ؛ فتعود إليهم يبطشها الوييل ، فتزعوها من مكانها ، وأسموها للثي والنسيان .. !!!

(١) نفس المرجع - ص ٢١٦ .

فما هذا النظام - السياسي - الذي سمح بذلك السلطان غير المعقول وما مدى قابليته الفلسفية ، والمهجية لاحترام الديمقراطية ودعم نفوذها ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي كلمة الحق التي تنتظر من يقوها في أمانة كاملة ؛ ليساعد بها على حل أزمة الحرية في النظم الاشتراكي الماركسي .

وسنجيب عن السؤال قدر جهدنا في الفصل القادم من الكتاب حيث نتناقش فلسفة الأزمة ومصيرها .

أما الآن فعلينا في هذا الفصل أن نتابع رؤية مظاهر الأمة وشوهدنا قلنا إن السيد « خروشوف » كشف - مشكور - عن التيه السياسي الذي عاش الاتحاد السوفيتي في ظلماته إبان حكم ستالين .

ولقد حاول بعض أصدقاء الاتحاد السوفيتي والاشتراكية رؤية هذا التيه والحديث عنه قبل أن يتحدث - خروشوف - وكن على رأس هؤلاء - أنوريس بيهان ، وهارولد لاسكي ، . رحلان لا يشك أحد في إخلاصهما العميق للاشتراكية وللاتحاد السوفيتي ، حتى لقد وصفهما خصومهما السياسيون بأسماء شيوعيان أحمران ..

إن « بيفن » الزعيم العمالي يقول عن نفسه « إنه بقدر ما أستطيع القول بأنني اكتسبت مرآة سياسيًا ، أقول إنه كان مرآة ماركسيًا »<sup>(١)</sup>

(١) بدلا من الخوف - ص ٧٧ .

- هو نفسه يقول في عام ١٩٥٢ .

« وكلنا يعلم أن هناك ملامح منفرة في هذا النظام ؛ فوجود معسكرات للعمل الإجباري ، والعقاب الشنيع الذي يعاقب به الذين يهاجمون النظام ، واختفاء المعارضين ، ونظرية الاتفاق الجائني - كل هذه أشياء منفرة .. وفي هذه البلاد الواسعة ، وفي شعب يريد عدده على مائتي مليون نسمة يمكن أن تحدث أشياء كثيرة لا يعرف الشعب عنها شيئاً » ..<sup>(١)</sup>

والمفكر الاشتراكي « لاسكى » الذي بلغ تحمسه للتحربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي مدى بعيدا ، ولم يترك فرصة لتمجيد الاشتراكية والذود عن السوفييت إلا تناولها . لم يستطع أن يهرب من مواجهة التحدي الرهيب للحرية هناك ، فكتب عنها فقرات طويلة ، نقل بعضها في إيجاز .

« .. وأصبح الاختلاف مع ستالين في وجهة النظر يعد اتجاهها مناهضا للثورة ... »

« وحدثت عمليات تطهير بالجملة ونفى بالجملة وإعدام بالجملة .. »

« ورغم التعهدات التي جاء بها دستور عام ١٩٣٦ ، لا توجد حرية

(١) نفس المرجع - ص ١٨٩ .



قول إلا لاتناع ستالين ، ولا حرية صحافة .. ولا حرية الاجتماع ..

« والعالم كله يعرف أن الانتخابات مهزلة ، فلا يمكن لمن  
يخالف سياسة الحزب أن يرشح بل وحتى أوراق الانتخاب  
بدت ، وكأنها قصائد مديح في ستالين ، وحرية الانتقال  
مقيدة بشكل خطير ، ويلقى القبض على الناس تحكما ،  
ويقضون سنوات طويلة في اسجون بل يعدمون دون محاكمة  
« ولا يستطيع المواطنون السفر إلى الخارج إلا بعد استئذان  
الحكومة ..

« وقد ظهر مدى سلطات البوليس السرى ويشاعنها في  
محاكمة - ياجودا - الذى كان رئيسا لهذا لبوليس حتى لحظة  
القبض عليه - فصلا عن مدرسة نظام الرهائن ، وتشجيع  
الأبناء الصغار ، على الوشاية بأبائهم » .<sup>(١)</sup>

ويواصل « لاسكى » حديثه قائلا :

« إن الاشتراكى مع اعترافه بوحود فترات تتوقف فيها حكم  
القانون ، لا يستطيع الدفاع بشرف عن مدى لديكتاتورية  
التي أقامها - ستالين - وشدها ، إلا على أساس الحاجة

(١) كتاب « تاملات في ثورات العصر - ترجمة عبد الكريم أحمد - ص

القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة مهما تكن بشعة .. ولكنه إذا اتحد هذا الموقف ؛ فإنه يُواجه بمشكلة أخرى هي : كيف يتأكد من أن الذين يستعملون مثل هذه الوسائل ، لن يندفعوا في الطريق إلى أفصاه ، حتى ينسوا العاية نفسها .. « وإنه لمن المؤكد أن يجد المرء صعوبة في ألا يُحس أن مدى الدكتاتورية السوفيتية جعلت هدفها المحافظة على سلطة ستالين وشركائه المختارين بأي ثمن ، أكثر من المحافظة على تحقيق الغاية الاشتراكية ..

« وإذا لم يكن الأمر كذلك ؛ فإنه يكون من الصعب تفسير الثمن الذي فرضه على مخالفة رأيه - عن طريق بوليس سرى يقوم بدور محكمة التمييز لـ « بابا بلشفي » .. !! »<sup>(١)</sup>

إن « لاسكي » في كتبه الذي نقل عنه هذه المقرات ولم يأل جهداً في محاولة العثور على بعض التبريرات والتفسيرات التي تخفف من وقعها فهو إذن لا يسوقها لإحراج الاتحاد السوفيتي الذي يُكبر دوره التاريخي ، ولا لغمز الاشتراكية التي يؤمن بها ..

وهذا ما يجعله ثقة في حكمه ، جديرًا بالإصغاء إليه .

(١) المرجع السابق ص ٩٣

ولنختم حديثه هذه الفقرة التي ختم بها تفسيره لبعض الظروف التي قادت نظام الحكم السوفيتي في هذا السبيل فيقول<sup>(١)</sup> :

« وعلى صرء هذه النظرية ، نستطيع أن نفهم التحولات والتغيرات السريعة في السياسة السوفيتية ..

« فالحكومة فيها منفصلة عن الحزب ، وعن الجماهير لسبب يسير ، هو أنها اتخذت قراراً مبدئياً بمنعها من المخاطرة بوجود منافسة حرة مع أيٍّ منهما » .. !!

\*\*\*

ويحدث مؤلف كتاب « الدستور السوفيتي »<sup>(٢)</sup> فيقول :

« في سنة - ١٩٣٠ - صدر أول قانون ربط العمال بمصانعهم ، ومنعهم من مغادرة مكان عملهم إلا ب إذن خاص من المدير ، ورئيس النقابة أو سكرتير اللجنة الشيوعية بالمصنع .

« وفي يناير سنة ١٩٣١ صدر قانون أجبر كافة عمال السكك الحديدية السابقين على العودة إلى مراكزهم السابقة

« وفي ديسمبر سنة ١٩٣٢ طبق نظام « الحوازات الداخلية ،

(١) المرحع السابق ص ٨٠ .

(٢) تأليف : فؤاد محمد شل - ص ١٥٧ .

ويتضمن الجواز الدخلى معلومات عن كافة الشئون التى  
يهتم بها البوليس السياسى .

« ويجب على الفرد الحصول على تأشيرة خاصة حين يريد  
قضاء أجازة ... ولو لمدة أربع وعشرين ساعة - بعيداً عن  
بيته » .. !!

أما محاكمات التطهير ، ومحاكمات الخيانة العظمى التى شهدتها دولة  
القمة فى النظام الاشتراكى الماركسى ، فأمرها معروف ..

\*\*\*

إن من ألمع مظاهر الأزمة فى لدولة الاشتراكية السوفيتية عطل النقد  
وفقدان المعارضة .

وإنه لمن الصعب بل من المستحيل تصور ديمقراطية بغير حرية العول  
وحرية المعارضة .

وإن المادة الرابعة فى الدستور السوفيتى تقول :

« الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفيتى هو النظام  
الاشتراكى للاقتصاد ، والملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج  
ووسائله ، وهما اللذان توطدا تماماً نتيجة لاستئفاء النظام  
الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات

الإنتاج ووسائله وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان»<sup>١١</sup>

هذه المادة من الدستور تؤكد إذن أن النظام الاشتراكي «توطد تمامًا»  
وتؤكد أيضًا انتفاء «استغلال الإنسان للإنسان» ..

وصحيح أن النظام الاشتراكي أيام كتب هذا الدستور عام - ١٩٣٦  
كان قد توطد تمامًا ، وكانت الطبقات المعادية قد استصفيت تمامًا . فهل  
عاد ذلك الاستقرار على الحريات السياسية بل والمدنية بفائدة ؟ إن هذه  
التصفية لم تتم عام ١٩٣٦ بل قبل ذلك بسنين .. ففى عامى ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ - فرغ ستالين من كل معارضيه .

وعلى الرغم من أن الأسلوب الذى صفى بها معارضيه أسلوب  
تعسفى طالم ، فدعوا يُسلم - حدلاً - لا اقتدعا - بأنه فعل ذلك لكى  
يدعم الاشتراكية ويجعل الأمر للشعب أو حتى للحزب ..

تُرى هل حدث شيء من ذلك ..؟؟

أبداً ، والسلطة المطلقة ، مفسدةٌ مطعمة كما يقولون - والطغيان ينادى  
بعضه بعض - ولقد عاش الشعب الروسى فى تيه لا يعرف مما يجرى حوله  
شيئاً . ولا يُسمح له بأن يعرف إلا ما يريد الحاكم أن يعرفه . ولا يقول  
شيئاً ، ولا يُسمح له من القول إلا ما يريد الحاكم أن يقوله .

(١) كتاب - الدستور السوفيتى ص ٢٤٧ .

وُكِّيتَ الصدق ، ورُفِعَت أُلوية الملق والزيف - كما حدثت خروشوف  
من قبل ..

ولقد يقال : إن في الاتحاد السوفيتي نقدا ..

ولكن أى نقد هو .. ؟

نقد مدير مصنع لأن إنتاج مصنعه هبط قليلا .. أو نقد ناظر محطة سكة  
حديدية لتهاونه مع بعض القاطرات المتلكئة ..

أو نقد حادث رشوة اقترفه عاملان في محطة « سرا »

أو نقد المسئولين عن مدينة « كانسك » لتركهم شوارعها قذرة . هل  
هناك كلمة واحدة قالتها « الراقدا » ، أو « الأرضتيا » أو « النجم الأحمر » ،  
أو سواها من الصحف الروسية - ضد الطغيان الرهيب الذي مارسه  
الحاكم باسم المذهب ، والحرب ، الحكومة ، والقانون ، ومجالس السوفيت  
الدنيا والعليا ، قرابة ثلاثين عاما .. ؟؟

وما معنى أن يُعطل النقد السياسي في الأمة والدولة .. ؟

معناه بداهة ، أن هذه الأمة وهذه الدولة محرومة من أهم حقوق  
الإنسان .. ولنضرب لهذا مثلا ..

لقد أنزل ستالين بيوغسلافي حرماتنا كَنَسِيًّا .. وشهر بها وبقاتها تشهيرا  
وبيلا .

أكان هذا الموقف صواباً أم كان خطأ .. ؟

إن أحداً من المائتي مليون مواطن روسي لم يعرف يومئذ إلا أن قادة يوغوسلافيا جماعة من المارقين ، أسهم كما وصفهم ستالين أعداء خطرون للاشتراكية ..

وإن صحافة الاتحاد السوفيتي وكتابه ومفكره ، وزعماء الحزب ، وأعضاء السوفييتات ورؤساءها - كل هؤلاء وأولئك قالوا للسيد الكبير . صدقت . ولم يعرف الشعب السوفيتي نفسه أن « ستالين » كن مخطئ ، وأن قادة يوغوسلافيا إنسا يبنون مجتمعاً اشتراكياً سليماً إلا بعد أن طوى الموت ستالين . وبعد أن قال « الحاكم الجديد » لقد كان ستالين مخطئاً فقالت لصحافة وقال الكتاب وقل المفكرون وقال قادة الحزب : نعم - لقد كان مخطئاً .. !!

ويوم أعدم قادة الحزب من أمثال « بوخارين » ورفقه بعير محاكمة قانونية لم تكن صحيحة واحدة ، ولا مفكر واحد . ولا قائد واحد من قادة الحزب والدولة يستطيع أن يسكت عن تشييع الصحاب بالدعنات ، ولم يعرف أحد أو لم يسمح لأحد أن يعرف أن بعض هؤلاء أو أكثرهم كانوا من قديسي الاشتراكية إلا بعد أن مات ستالين ، وقام الحزب بقيادة « خروشوف » فرد لبعضهم اعتباره ، ومنحهم تكريمه .. !!!

وقد يقال : تلك مرحلة مضت وانتهت ..

وهذا ما نتمناه ، ومانود أن نعرف وجه الحق فيه

فالذي يبدو لنا مع الأسف - أن تلك المرحلة لم تنته ، ولن تنتهى إلا إذا أقام النظام السياسى لنفسه أسساً جديدة تتسع للنمو احر والتطور الديمقراطى الصحيح ..

فالخطأ الذى ارتكبه سنالين مع تيتو ، ولم يجد واحداً يفنده ، ارتكبه حروشوف مع (إمرى ناجى) ، ولم يجد واحداً يفنده ..

سيقال : إن هناك فارقاً .. وقد يكون هناك فارق فعلا ، لكن من الذى حدد وجود هذا الفارق .. ؟ من الذى أدان (إمرى ناجى) .. ؟ إنه جانب واحد ، هو جانب السلطة التى لا تجد لها معارضا ولا تسمح لها بمعارض .. وعلى الناس أن يتظروا جيلا آخر حتى يحىء ، حاكم آخر بعد حروشوف ، ليقول : لقد أخطأ مع «إمرى ناجى» - تماما كما قال حروشوف بعد زوال سلفه : لقد أخطأنا مع تيتو . !!

إن سنالين ، حين اتهم «تيتو» وألب عليه قوى الاشتراكية فى العالم لم يسمح بكلمة دفاع واحدة يقوها تيتو للشعب السوفيتى

وخروشوف حين اتهم «ناجى» الذى أعدم فيها بعد بأسلوب مريع ، لم يسمح له بكلمة واحدة يقوها دفاعا عن نفسه للشعب السوفيتى ..

والنراع القائم هذه الأيام بين الصين ، والاتحاد السوفيتى يعطى صورة



واصبحة عن صياح النقد الحر والمعارضة الفعالة في المجتمع الاشتراكي .  
فلقد أعلنت الحرب المذهبية بين الدولتين ..

فهل لم يكن في « موسكو » من يرى شيئاً من الحق - أى شيء - في  
جانب الصين ؛ فيحاول أن يكشف عنه . ؟

والم يكن في « بكين » من يرى شيئاً من الحق - أى شيء - في جانب  
روسيا فيحاول أن يفنّده .. ؟

إن أجهزة الإعلام و لرأى والفكر في كلا البلدين ، إنما تسخر لتوكيد  
وجهة نظر دولتها فحسب

ولقد كن ستالين يتخلص من الذين يراهم خطراً على الاشتراكية - كما  
يزعم - بالإعدام غير القانونى ولقد فعل خلفاؤه ذلك تماماً .

فعندما أمسكوا « برياً » ورفاقه - لم يسمع الناس إلا أنهم « خونة  
قذرون - وأنهم أعدموا ..

قد يكون « برياً » يستحق ما هو أكثر من الإعدام .. ولكن الذى نناقشه  
هنا هو الأسلوب و المنهج ، لنرى أن شيئاً ما ، من أسس السلطة المطلقة لم  
يتغير بموت ستالين .

لقد كان خلفاء ستالين قادرين على محاكمة برياً ومن معه محاكمة علنية  
قانونية يتبعها الرأى العام ، وكان معروف من ماضى « برياً » أنه ارتكب من

البغى ، لا يغتفره الشعب ، ولكن روح النظام لسياسى فرصت نفسها ،  
فوصف المتهمون بالفساد وبالحياة ، ثم انطلقت بضع رصاصات في ركن  
مظلم . وكانت النهاية ..

وعندما فصل « بريا » من الحزب قبل إعدامه وصفته البيانات الرسمية  
في الإذاعة والصحف بأنه « العدو القذر للشعب السوفيتى » وتوالت  
الانتهامات بأنه « عميل » للدول الاستعمارية يستهدف إعادة الرأسمالية إلى  
البلاد .. !!

والظاهرة الجديرة بالدرس في هذه الأحداث أن أحدا ما ، حتى من  
كار رحال لحزب والدولة . لم يستطع أن يدين « بريا » بكلمة واحدة أيام  
صولته . فلما انتهت صولته بصوت ستالين لم يُسمح له أن يدافع عن نفسه  
بكلمة واحدة تتناولها الصحف والإذاعة ويُعلق رأى العام عليها  
ويناقشها.

لقد قيل إن « بريا » كان وراء جميع الاعتيالات وجرائم التعذيب التى  
مهدب « ستالين » لدعم سيطانه . ومعنى هذا أنه لم يكن هناك أى خوف  
من أن يعطى الحق القانونى فى محاكمة ، يتبعها الشعب ويُصغى فيها  
لدفاعه ..

ولكن يبدو أن هذا النوع من الحقوق القانونية عمل « برجوازى » فى  
نظر دولة القمة فى النظام الاشتراكى - وهذا ما يجب تصحيحه فوراً وأبداً

إن عجز الممثلين لأعلى سلطة في الدولة عن توجيه النقد وممارسة حرية الرأي لظاهرة مُفحمة .

فإذا عجز قادة الحرب والدولة عن أن يقولوا آراءهم بصراحة ؛ فإن الصحافة والكتاب والمكرين والشعب كله سيكونون أكثر عجزاً ..

وانعدام النقد الحر والمعارضة القوية القانونية هو الذي يجعل دول القمة في الاشتراكية بلاد الزلازل السياسية ..

فقادة الحزب وكنار الدولة يُعسّون لمجرد احلافهم مع ستالين خونة ويُعدمون في استهتار بالعم ..

وبعض هؤلاء القادة ، يُمسّون بعد موت ستالين بحرمين خونة ، ويُعدمون في لا مُبالاة مطلقة ..

ومالتكوف - رئيس الوزراء يسقط فجأة في هوة الفاعرة ..

وبولجانين - رئيس الوزراء يسقط فجأة في الهوة الفاعرة ...

ومولوتوف - يصحو من نومه يوما وهو يمثل دولته في مؤتمر دولي على

قوارع اتهامات يطلقها الرئيس الجديد ويكاد يهدم به تاريخه كله .. ثم يسقط في هاوية النسيان والإعدام الأدبي

ولقد وصفهم الرئيس خروشوف حينما ، إثر خلافهم معه أو خلافهم مع اللجنة المركزية بأنهم :

« الفريق المعادى للحزب - فريق مالتكوف ، وكاجاتوفيتش ، ومولوتوف ، والمنضم إليهم شيلوف .. الذين عملوا ضد الانجاء الذى رسمه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، وحاولوا أن يفسخوا وحدة حزبا اللينينية » ..<sup>(١)</sup>

لقد كان العداء للحزب ، وتحريب وحدته ، هو الاتهام الذى صفى به « ستالين » كل معارضيه .. وصحيح أن أسلوب التصفية مختلف ، ولكن هل هذا النهج يمثل تطورا إلى الخير .. ؟ أم هو انتقال من شر كبير إلى شر مخفف .. ؟؟

ولقد كان « ستالين » يحكم على القادة الشيوعيين - خارج بلاده - بالردة والمروق إذا اختلفوا معه .. فهل تغير الوضع كثيرا فى هذه الأيام .. ؟ لقد اختلف القادة الألبان مع السيد خروشوف ، أو لقل مع الحزب الشيوعى السوفيتى ، فرماهم « خروشوف » بنفس التهمة - الردة والكفر .. فقال فى المؤتمر السادس للحزب الألمانى الموحد ، بعد أن تحدث عن محاولة الوصول إلى تفاهم مع هؤلاء الزعماء .

« .. ولكن القادة الألبان رفضوا جميع عروضنا هذه ، ومضوا أبعد ، فأبعد ، فى طريق الارتداد عن الماركسية اللينينية .

(١) خروشوف - الاشتراكية والشيوعية ص ٢٢١ .

ومبادئ الأتمية البروليتارية ، في طريق القطيعة من الحركة  
الشيوعية العالمية «<sup>(١)</sup>

ولقد أقرت اللجنة المركزية للحزب بعد موت ستالين منهجا جديدا  
يراد به تعويض ما فقده الشعب من حرية وحقوق - وكانت إحدى نقاط هذا  
المنهج - ضمان المزيد من الحرية للمثقفين والمفكرين ..

ولكن « باسترناك » لم يكن يظفر بجائزة « نوبل » على مؤلفه « دكتور  
زيفاجو » حتى نهاوت على رأسه اتهامات الحكومة والحزب والصحافة  
وأسمى مهددا في أمه وفي حياته ، حتى اضطر المسكين إلى إعلان تنازله  
عن الجائزة .. !!

فما هي مظاهر « المزيد من الحرية للمثقفين والمفكرين » . !!

وأين مظاهر السيادة العالمية التي كانت للفكر الروسي حتى في أيام  
القيصرية المظلمة ، حيث كان المتفوقون في جميع العالم يتسمدون على روائع  
تولستوي ، ودستوفسكي ، وبوشكين ، وطرازم من العمالة . ؟؟ إن  
الأفكار الخلاقة تذوي حتما وتموت تحت قبضة التوجيه والكبت .

ولقد تقدم العلم تقدما هائلا في بلد كالاتحاد السوفيتي ، لأنه لا شيء  
هناك يقف في طريقه - بل هو يتلقى كل المساعدات الممكنة . وليس هذا

(١) حرشوف - عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية ص ١٥٧

راجع إلى تسامح السلطة ، بل إلى طبيعة العلم ذاته .. فالعلم لا يوجه انتقادا للسلطة ، ولا يغدى روح الأمة وصميرها تلك الرؤى المحيدة التي تدفع البشر إلى إدراك ما يتطلبه وجودهم النامي من حرية وحق . وحين تجد الثقافة « الفرصة التي يجدها العلم » تصبح خلقا ، وإبداعا ، وإلهاما ، وروعة ..

أما حين تُحدد إقامتها ، وتصير مجرد صدى وانعكاسا لاتجاهات السلطة والحزب ، فإنها تصير مسخا ، وفي أحسن الظروف تصير دمية جميلة يتلهى بها ، وتسلبه يزجي عندها الفراع ..



وفي الصين الشعبية - ثانية دولتي القمة - في المعسكر الاشتراكي تُعاني الحرية أزمته كذلك

في يوليو عام ١٩٥٠ صدر قانون بحول « محاكم الشعب » حق إصدار أحكام الإعدام على المناوئين للثورة والمحربين «

وكم نود ألا نصدق ما كتب عن « محاكم الشعب » هذه ، وعن الطريقة التي كانت تمارس بها عملها ، وعن عدد ضحاياها .. ؟؟

ولقد تعرضت حرية الفكر والقول لتأعب قاسية ؛ مما حفز « ماوتسى تونج » إلى رفع شعاره المأثور

« دعوا جميع الأزهار تتفتح » ..

« دعوا جميع الأفكار تتصارع » ..

ولا بدري على أى مدى نعمت الأزهار بالتفتح .. إلى أى مدى  
حظيت الأفكار بالانطلاق . ١

إن جميع الذين قرأوا عن « الصين الشعبية » وعن ثورة الزحف  
الطويل « يدركون الظروف الصعبة التى تكوّنت وثمرت خلالها الدولة  
الاشتراكية هناك .

ونحن حين نعرض بعض مظاهر أزمة الحرية فى بلد كالصين ، والاتحاد  
السوفيتى ، لانتجاهل مجال وقع تلك الظروف على كليهما .

يبد أن تلك الظروف - فيما نرى - لم تكن مصدر الأزمة بقدر ما كان  
مصدرًا لها . فلسفة النظام نفسه فى كلا البلدين .

هذه الفلسفة التى ترى فى الحقوق الديمقراطية للفرد - ثرائًا  
برجوازيًا - عفا عليه الزمان . !!

وحتى حين تريد أن تُعطى هذه الحقوق مفهومًا جديدًا بنفى عنها  
تحراريتها ، فإنها تُخصعها لنوع من الوصاية والتوجيه ، بحيث تصير  
مُسجّمة مع « دكتاتورية البروليتاريا » فى روسيا .. ومع « دكتاتورية الشعب

الديمقراطية « في الصين . ويقول السيد ( ماوتسى تونغ ) : <sup>(١)</sup>

« ودكتاتوريتنا ، تعرف باسم - دكتاتورية الشعب  
الديمقراطية - بقياده الطبقة العاملة ، وعلى أساس التحالف  
بين العمال والفلاحين ، أى أن الديمقراطية تُدرس بين  
صفوف الشعب - بينما تأخذ الطبقة العاملة على عاتقها ،  
متحدة مع كل الدين يتمتعون بالحقوق المدنية وفي مقدمتهم  
الفلاحون ، مزاولة الدكتاتورية على الطبقات الرجعية ، وكل  
العناصر التى تقاوم التحول الاشتراكي ، وتناهض البناء  
الاشتراكي .

« ونحن نقصد بالحقوق المدنية هنا ، الحقوق والحريات  
الديمقراطية ..

« ولكن هذه حرية مقترنة عندنا بالقيادة ..  
« وهذه الديمقراطية تعمل تحت توجيه مركزي » .

إن دلالة هذه الكلمات واضحة ، فهى تقول

أ إن الديمقراطية والحرية . حق للشعب وحده

---

(١) ماوتسى تونغ فى كتاب ( معالجة المناقشات بين صفوف الشعب )



- ب - وإن الدكتاتورية ، هى سلاح الشعب ضد الطبقات الرجعية .
- ج - وإن الديمقراطية والحرية اللتين هما حق للشعب الكادح ، يجب أن ترتبطا بالقيادة ، ونعملا تحت توجيه مركرى .
- والسؤال الذى يثيره هذا المبدأ ، هو :

- إذا كان من حق المجتمع الاشتراكى فى الصين أن يحمى نفسه من خصومه ، فلماذا يختار « الدكتاتورية » بالدات وسيلة لهذه الحماية ، ولماذا لا تكون القوانين الديمقراطية العادلة وسيلته ، وسيله .. ؟؟
  - وما الصعوبات التى تقصر عمل هذه « الديكتاتورية » على أعداء الاشتراكية وحدهم ، دون أن تُجاوزهم إلى الاشتراكيين أنفسهم الذين قد يعرضون يوما حكومتهم وقيادتهم لمعارضة مشروعة . ؟
  - ثم إذا كنت الديمقراطية حقا حاصلا للشعب الكادح ؛ فلماذا توضع تحت الوصاية والتوجيه المركرى .. ؟
  - ولماذا يُشترط على الشعب لكى يُمارس حريته . أن تكون تلك الحرية مرتبطة بالقيادة .. ؟
  - وما حدود هذا الارتباط . ؟ ومن الذى يعين التخوم . وقيم الخواجر .. ؟؟ !!
- إن الذى يتبع فلسفة - ماوتى تونج - ومحاولاته ، يحس فيها الرغبة

الصداقة في الجنوح إلى الديمقراطية قدر المستطاع .. ولكنه يحس أيضا وقوعها تحت تأثير نظرية « دكتاتورية البروليتاريات » .. هذه النظرية التي سنناقشها في المصل القادم . واثني براها مسئولة قبل كل شيء آخر ، وزبها دون أي شيء آخر ، عن أزمة الحرية في بلاد الاشتراكية الماركسية كلها ..

\*\*\*\*

هذه لمحات عن علاقة النظام الاشتراكي بالحرية داخل حدود الوطن ولقد كنا نتظر أن يكون الوضع مختلفا فيما يخص العلاقات الدولية المشتركة ، - أي خارج حدود الوطن .

فالمعروف أن الاقتصاد الاشتراكي ليس بحاجة إلى أسواق يستعمرها ، وشعوب يصطلع منها بقرا حلوبا

وليس هناك من يكر - ومعه ذرة من الإنصاف - الدور الحقيقي الذي أداه وجود الاتحاد السوفيتي في مساعدة أمم كثيرة على التخلص من براش الاستعمار وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر كلمات « مستر آتلي » زعيم العمال الأسبق التي قالها في المؤتمر السنوي لنقابات العمال البريطانيين يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وكان يومها رئيسا للوزارة البريطانية وكان يجيب بهذه الكلمات على اتهام المحافظين لحكومته بتصفية الامبراطورية ، لموافقها على استقلال الهند . فقال :

« لقد كان لابد لنا أن نقابل الشيوعية في منتصف الطريق ، ولم

يكن لهذا من سبيل سوى أن نترك الهند ، وباكستان ،  
وسيلان تتمتع بكامل حريتها وسيادتها .<sup>(١)</sup>

وأمام أعيننا أمثلة كثيرة على المساعدات الهائلة التي يقدمها المعسكر  
الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي للأمم الناشئة - هذه المساعدات  
التي تدعم استملاكها وتقويه بحيث لا يُسلب منها مرة أخرى .

بيد أننا خلال تمنعنا مأزق الحرية في المعسكر الاشتراكي لا يسعنا أن  
نتجاهل مظاهر هذه الأزمة في المجال الدولي .

ف ذات يوم من عام - ١٩٣٥ - تلقى الاشتراكيون الماركسيون في جميع  
العالم تعليمات الاتحاد السوفيتي بأن يقاتلوا الفاشية والنازية بكل قوة  
ويعرقوا نموها وزحفها بكل سبل

وكان هذا إحراء طبعيا ، فلم تشهد الاشتراكية منذ كانت جنيينا حتى  
قيام ثورتها في روسيا وبجائها ، خصما مدمرا كما شهدت هذا الخصم  
فاشية موسوليني ونازية هتلر .

ولكن .. وبسبب الحواريون في كل الأرض ينفذون تعاليم الاتحاد  
السوفيتي فوحتوا بالضربة لقاصمة - وكانت دخول الاتحاد السوفيتي  
نفسه مع الفاشية في حلف عظيم !!

(١) راجع للمؤلف كتاب « مواطنون . لا رعايا » - الفصل الرابع .

لو كانت الاشتراكية مجرد مذهب سياسي ، لجاز لها أن تركز إلى  
 لمكيا فيبية بعض الوقت لتكسب عن طريق المنورة والمراوعة بعض  
 الكسب .. لكن الاشتراكية - كما يقول مدعوها - قيمٌ جديدة للحياة لا  
 تفرط قط ولا ينبغي أن تفرط قط في أخلاقياتها . فكيف استطاع ضميرها  
 أن يتحمل صداقة الفاشية ومؤاخذاتها .. ؟؟

على أن هذا الموقف الصعب لم يكن سوى مقدمة .

فلقد اتخذت دولة القمة في الجبهة الاشتراكية حِلْمها مع النازية فرصة  
 لتتأمرس نوعاً من الغرور هو أبعد ما يكون عن جوهر الاشتراكية  
 وأخلاقياتها .

لقد توصل « ستالين » يومذاك بنفس أساليب « هتلر » لكي يضم إلى  
 بلاده ، بلاداً مجاورة له دون أي اكتراث باستقلالها وحريتها .

لقد كان هتلر يعلن أن هذا البلد أو ذاك . كان يوماً ما قطعة من  
 ألمانيا .. أو أن هذا البلد أو ذاك يمش منفذاً مفتوحاً أمام أعداء التاريخ فلا بد  
 من ضمه إلى الوطن الألماني أو جعله تحت سلطانه ، حمايةً للأمن القومي  
 والدولي .

وفعل هذا « ستالين » مع « استونيا » و « لاتفيا » و « ليتوانيا » فضمها  
 قسراً ونهراً إلى الاتحاد السوفيتي .. !!

وفعل هذا، مع « رومانيا » فاستعاد منها « بسارابيا » ..

ومع « بولندا » فأخذ من أرضها شريطاً طويلاً

ثم ولّى وجهه صوب فنلندا - وهكذا أعلنت « دولة الاشتراكية  
« الكبرى » مكونة من مائتى مليون ، أن « فنلندا » المكونة من أربعة ملايين  
تهدد سلامتها .. (١)

وطالبت روسيا فنسدا بتسليمها عدداً من الجزر الفنلندية ، وتأجير  
مينائها الهام ميناء « بتسامو » ومينائها الآخر « هانجو »

تم كل هذا فى مجاهر تام لمعاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بين  
البلدين .. !!

وفجأة أعلن « مولوتوف » إلغاء هذه المعاهدة . وبعد ثمانى وأربعين  
ساعة كان الجيش الأحمر بكل أسلحته الحوية والحرية والبرية يصل البلد  
الصغير صغيراً .

ولقد دفع الاتحاد السوفيتى الثمن باهظاً ، فإلى إبطاء الجيش الأحمر -  
يومئذ - فى تحقيق نصر سريع هو الذى أعزى « هتلر » فيما بعد بمهاجمة  
الاتحاد السوفيتى ، وتدمير ستالينجراد .. أ

ولقد فعل الاتحاد السوفيتى بقيادة خروشوف عام - ١٩٥٦ - شيئاً  
شبيهاً بهذا مع المحر .

صحيح أن للمجر ظروفها الخاصة بوصفها إحدى دول أوروبا الشرقية التي حررها الجيش الأحمر من الاحتلال النازي والتي أقام فيها بحكم إيمانه بالثورة الشيوعية حكومات اشتراكية .

يبد أن الأسلوب الذي قمعت به الثورة أو الفتنة - كما يسميها الاتحاد السوفيتي كان أكثر انتهاء إلى الفاشية منه إلى الديمقراطية ..

وعدوان الصين على شعب التبت ، ثم محاولتها حل قضية الحدود بينها وبين الهند بقوة السلاح والحرب .

كل هذه صور منفرة لموقف المعسكر الاشتراكي من الحرية خارج حدوده .

وبما يلتمس لهذا من أسباب استراتيجية أو مذهبية أو مشكلات حدود قديمة ؛ فإن المسئولية تظل واضحة وقائمة .

إن تبرير الغزو بتأمين الحدود والمصالح اشروعة ، كان حجة الاستعمار في شتى صور وألوانه .

فإذا أصبحت نقائص الاستعمار أسلوباً تبريراً لجهة الاشتراكية فإنها بهذا تهدى إلى الإنسانية حياة أمل جديدة .

ودعونا نقل : إن سلوك أى نظام سياسى أو اقتصادى خارج حدود

بلاده ، إنما يحىء امتدادًا لسلوكه داخل حدوده ، كما يكون تعبيرًا عن طبيعته.

ولقد رأيت بعض ملامح التطبيق السياسى للاشتراكية الماركسية داخل قلاعها وأوطانها لكبيرة - وأحسب أن الأوان قد آن لتتجه صوب البناء الفكرى والفلسفى للاشتراكية ، فجميع لنظم الإنسانية بصفة عامة ، والنظام الاشتراكى بصفة خاصة ، إنما يمكن فهم مُنجزاته واتجاهاته وعوائقه إذا بحث داخل إطاره الأيديولوجى ، وإذا كشفت العلاقات الوثقى بين منهجه العمل ومنهجه الفلسفى

فلتكن هذه محاولتنا التالية

## الفصل السادس

### فلسفة الأزمات، ومصيرها

عندما سُئل المشرع الروماني « سولون » عن أفصل الحكومات ،

أجاب قائلاً : لِمَن .. ؟ وفي أى زمان .. ؟؟

و مستشهدنا بهذه المأثورة في هذا المقام لا يخفى مغزاه . فهو يعنى أننا ونحن نناقش فلسفة الاشتراكية الماركسية ونظامها ، لا يغيب عن بالنا - كما ذكرنا قبس - الظروف التاريخية التى تشكل طبيعة النظام وتحدد اتجاهاته ..

فدراستنا أسباب أزمة الحرية في المعسكر الاشتراكي - هذه الأزمات التى نؤمن كل الإيمان بوجودها - حتى ولو وُصف هذا الإيمان بأنه « مشاعر برجوازية » - هذه الدراسة لن تكون نظرية ولا تجريدية تتجاهل مؤثرات الواقع وظروف الحدث التاريخي أو الحدث السياسي .

بل سنبحث عن مسئولية النظام السياسي في الاشتراكية ونناقشه ، وهى تعنى تماماً أى نظام نناقش ، وفي أية ظروف نشأ ويعيش هذا النظام .



إن الاشتراكية الماركسية التي نناقشها هنا ، والتي أصبحت تشكل اليوم حياة ما يقرب من ألف مليون إنسان ، والتي تباشر في عمليات التطور التاريخي دورا رئيسيا بالغ الأهمية - هذه الاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادي يعكف على شئون الإنتاج والتوزيع إنما هي كما عرفها ورآها « مار كس وإنجلز » طريقة جديدة لفهم الحياة الإنسانية وتغييرها - الأمر الذي يجعل من حق كل إنسان يحمل الولاء للحياة أن يرقب هذا التعبير بالكثير من اليقظة والاهتمام .

ولعلكم تذكرون أننا حين عرضت في الفصل الثاني من الكتاب نبذة عن الماركسية لتكون قاعدة تفكيرنا ومناقشنا . أثرنا أن تصور تلك البذرة ، الجواب الذي يعينا - ألا وهو البناء السياسى فى الاشتراكية ، هذا البناء لدى يستمد شكله من نظرية مار كس عن « المادية التاريخية » وعن رأيه فى « الدولة وتطورها » وعن إيمانه بـ « صراع الطبقات ودكتاتورية البروليتاريا » ..



إن أزمة الحرية فى الجبهة الاشتراكية تستمد أسبابها من أعوار بعيدة . فهي فى تقديرنا ليست نتيجة أخطاء شخصية ، أو عارضة بقدر ما هي نتيجة للتركيب السياسى للدولة ، وبقدر ما هي نتيجة التركيب الفلسفى للمذهب .

ربعبارة أخرى ، فإن الأخطاء الجسيمة التى ارتكبت ضد الحرية و

عهد ستالين ، والتي لا يزال بعضها قائما ، ولا تزال أسسها قائمة في الدولة الاشتراكية لم تكن ستقدر على فرص نفسها لو كان نظام الحكم مختلفا ، ولو كانت الفلسفة التي يتشكل نظام الحكم وفقها مختلفة ..

وقد تكون كلماتي هذه بافعة ومفيدة للمؤمنين بالماركسية ، إذا هم سلموا بحقيقة لا تحتمل المراء - تلك هي أن « ماركس » رغم عبقرية الهائلة . لم يكن معصوما من الخطأ ..

وأن « لينين » رغم قدراته الخارقة لم يكن معصوما من الخطأ ..  
وأن ومضة من ومضات الحقيقة قد تسطع أمام عابر سبيل .  
فتكشف له ، ولو عن مقدار لمسة أصبح من الحق المشود ..

وقد أكون « عابر سبيل » بالنسبة للقوانين الاقتصادية الضخمة التي صاغ بها ماركس فلسفته .. ولكنني أمام قضية الحرية والديمقراطية أكثر من « عابر سبيل » .. !!

وليس معنى هذا أنني أنافش البناء السياسي في الاشتراكية الماركسية معرولا عن قوانينها الاقتصادية . بل أناقشه ومعنى من إدراك هذه العلاقة ما يجعلني مقتنعا بأن أخطأت الطريق إلى اختيار بنائها السياسي لصحيح .  
وإذا كنا نبحث عن الحقيقة في أزمة الحرية ، والديمقراطية ، فالذي نود أن يكون واضحا ، هو أننا لا نبحث عن حرية مجردة .. ولا عن ديمقراطية مجردة . بل نبحث عن أزمته وتتطلب وجودهما داخل الشروط التاريخية

التي تصوغ عصرنا .. وفي صحة الواقع الإنساني بكل ظروفه الموضوعية  
الماثية ..

إن السيد « ماوتسى تونج » يقول في معرض نقله للذين لا يقدر  
الظروف الموضوعية للنضال التاريخي

« إنهم يبحثون عن حُب مجرد . وعن حرية مُجرّدة .. وعن

حقيقة مُجرّدة .. وعن طبيعة إنسانية مُجرّدة ..

« وهم بهذا يُثبتون مدى عمق تأثيرهم بالبرجوازية .

« وإن عينا أن نقتلع هذا التأثير من جذوره ، وأن نتقدم

لدراسة الماركسية اللينينية بعقل متفتح » ..<sup>(١)</sup>

إن شيئاً شبيهاً بهذا ، هو ما نحاول الآن صنعه ؛ والكاتب - وإن لم يكن

ماركسياً ، فإنه بكتابة هذا يحاول أن يسهم في « دراسة الماركسية اللينينية

بعقل متفتح » - بحثاً عن أزمة الحرية داخل الماركسية فلسفة ونظماً .

\*\*\*

رأب في الفصل اثنى ، أن ماركس يرى في الطبقة العاملة الوارث

الحقبة لقوى التعبير الاجتماعى فى عالمنا ، وأن هذه الطبقة لكى تحرر

---

(١) - ماوتسى تونج - مشاكل الأدب والفن ص ١٨ - ترجمة ' كمال عد  
الحليم .

نفسها ، لن تلتزم أهدافا طبقية خاصة بها .. بل ستكون رسالتها تحت تأثير ظروف تاريخية معينة ، تحرير المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ، ومن صراع الطبقات ذاته ..

والنظام الوحيد الذى اختاره ماركس ، أو اختارته حركة التاريخ واكتشفه ماركس ، لكى يحمل مسئوليات هذا التغيير - هو « دكتاتورية البروليتاريا » التى ستُشكّل نظام الحكم بعد أن تُغلب القوة المادية للمجتمع القديم ، بقوة مادية نظيرها - أى بعد أن تقوم ثورة البروليتاريا وتضع أجهزة الحكم فى أيديها .

وقد يكون موهوما أن تلجأ إرادة التاريخ إلى استغير الثورى عندما نفلس وسائل التحوّل القانونى .. أما الذى لا سدو مفهومها ، فهو حُمية إفضاء هذا التغيير الثورى إلى « حكم دكتاتورى » حتى حين تكون هذه الدكتاتورية مرحلة فى الطريق إلى الديمقراطية ، بل وإلى اختفاء الدولة كلها كما يرى ماركس ..

لماذا لا يُمضى التغيير الثورى إلى ديمقراطية دستورية ، سيما وهذا التغيير يهدف إلى إلغاء كل مظاهر الاستغلال والاضطهاد .

هنا نواجه « موقفا فكريا » لماركس لا ينبغى أن يُدرس معرولا عن الظروف التى كانت تُشكّل عصر ماركس نفسه .

ففى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، حيث كان ماركس يكتشف

فلسفته وبصوغها ، كانت الديمقراطية في كل بلادها مهبضة الجناح .

ومن الظواهر التي لها دلالتها أن معظم الاشتراكيين الذين نُعتوا بالمثاليين أيام ماركس وقبله ، كانوا هم الآخرين - عديمي الثقة بالديمقراطية البرلمانية - وكانوا - إلا قليلا منهم - يُسقطونها من الحساب خلال بحثهم عن طريق للخلاص .. !!

ذلك أن الديمقراطية في ذلك الدهر كانت تفتقد الكثير من الشروط اللازمة لعموها وقوتها ، وكانت الرأسمالية الصناعية والتجارية سامية المتسطرة تُقاومها بإصرار ، وتُقلص نفوذها بكل سبيل . حتى إن الانتخابات مثلا الذي هو أساس التكوين السياسي في الديمقراطية كان يُحارب بغير هوادة ، وكان امتياز للأغنياء وحدهم في كثير من الدول الكبرى ، كما أن سلطان الامبراطوريات والعروش وسياسة التوسع والفتح ، كانت عاملا خطيرا في تركيز السلطة في أيدي حكام ، بعضهم يمارس ديكتاتورية سافرة ، وبعضهم الآخرين يمارس ديكتاتورية مُقنعة بديمقراطية وهائلة ... !

كان « مؤتمر هيت عام ١٨١٥ » الذي انعقد في أعقاب هزيمة « نابليون » قد طمع أوروبا كلها بسياسة رحعية متآمرة تجاهلت حقوق الشعوب ، وقدست حقوق الملوك ، مما جعل السنوات التالية له سنوات فلاق وثورات في كل أوروبا ، حتى جاءت ثورات عام ١٨٤٨ ، فأُتِلت هزيمة كبرى بقرارات « فيينا » و « الحلف المقدس » وما تلاهما من مؤتمرات .. وسقط « لويس فيليب » عن عرش فرنسا ، وهرب « مترنيخ » طغية

النمسا .. وسرت القومية كاللهب حاملة معها مبادئ الحرية والديمقراطية كان ماركس أيامه يرى صوراً متفرقة للسياسات والحكومات بل ولجماهير التي نعزو نفسها إلى الديمقراطية .

فراى - مثلاً - الشعب الفرنسى يسقط الاستبداد الملكى مثلاً فى لويس فيليب فى ثورة عارمة هى ثورة فبراير عام ١٨٤٨ ، فإذا المجلس النيابى الممثل للديمقراطية البرلمانية ، ينادى بـ « كونت » بارس الطفل ملكاً ثم ينصب أمه وصياً على العرش مع أن صباح الجماهير كان يزلزل باريس هاتفاً « تحيا لجمهورية » .. !!

ثم رأى الجماهير تكره المجلس النابى على سحب قراره ، وتقوم حكومة ائتلافية جديدة يشترك فيها الاشتراكى الثائر « لويس بلان » الذى قام بإنجاز بعض الانجازات الاشتراكية ثم أجريت الانتخابات الحرة النزيهة ، فإذا أكثرية النواب الذين انتخبهم الشعب بمحض اختياره ، تحيىء من ابرجوازيين والملكيين حتى كان عدد الجمهوريين فى الجمعية التأسيسية المنتخبة بنسبة واحد إلى ثمانية .. وكان أول قرار هذا البرلمان الديمقراطى إلغاء المصانع الوطنية .. !!

ثم رأى هذا البرلمان الديمقراطى وانتخابات الشعب الفرنسى نفسه تحيىء بـ « لويس نابليون » فتجعل منه رئيساً للجمهورية فى نفس العام - ١٨٤٨ - ولا يكاد « لويس » هذا يباشر سلطته حتى يتفق مع أغلبية أعضاء البرلمان على مقاومة المبادئ الدستورية : فيخلق الصحف ، ويقبض على

ثلاثة وثلاثين نائباً من الجمهوريين المعارضين ، ويجرى في قانون الانتخاب تعديلاً يحرم بمقتضاه ثلاثة ملايين من حق الانتخاب ، كما يسن تشريعات « برلمانية طبعاً » يقيد بها حرية الصحافة والرأى .. !<sup>(١)</sup> وفي ألمانيا - مسقط رأسه - رأى شعب « بروسيا » يرغم بثورته - فردريك وليم الرابع - على قهر سلطته الاستبدادية ، وتقوم جمعية تأسيسية تهدف إلى إشاعة الأساليب الديمقراطية في الحكم ، بيد أنها لم تكن تبدأ جولاتها الأولى حتى أصدر « فردريك » أوامره إلى الجيش فدهم « برلين » وحل الجمعية التأسيسية . ثم يعود فيمنح الروسيين دستوراً يجعل السدطة قسمة بين مجلس الأعيان ، ويعين الملك وحده كل أعضائه ، ومجلس لنواب ، ويختبه الشعب .

ورأى « النمسا » بامبراطوريتها الشاسعة تقوم فيها ثورة عارمة يهرب من بأسها طاغية النمسا « مترنيخ » ويشاغل الامبراطور عن كل حقوقه الإلهية المرعومة ، ويعد بتحقيق مطالب الشعب في الحرية بغير قيد أو شرط . ولكن حكومة للثورة تقوم وتصدر قانوناً بدعوة مجلس نيابى منتخب يمثل شعوب الامبراطورية كلها ، ويتشكل المجلس ، ويجتمع الأعضاء فيقوم بينهم من الخلاف والصدام ما يعيد الامبراطور إلى سلطته الأولى ، وتعود معه رجعية أشد وأنكى من رجعية « مترنيخ » ويُعدم رعماء الثورة

(١) راجع الفصل السابع من كتاب « العالم الحديث » للأستاذين أنور الرفاعى ، شاكى مصطفى .

رميا بالرصاص ، وتلقى جميع القوانين والإجراءات الديمقراطية التي وضعت خلال الفترة القصيرة للثورة ولديمقراطية .. !!

ومن الطريف أن كل هذه الوقائع والمتناقضات التي سر دباها حدثت معاً في عام ١٨٤٨ ، وهو نفس العام الذي أصدر فيه ماركس وإنجلز ، ورقفهما - البيان الشيوعي - .. !!

كذلك رأى «ماركس» في بريطانيا ديمقراطية مبتورة ، يمكن أن تسمى «ديمقراطية الأغنياء» .. ورأى الشعب الإنجليزى يهب مع بدء عصر «فكتوريا» ، وفي أيام حكومة «بيل» فيطالب بحقوقه الانتخابية التي هي من أوليات أى نظام ديمقراطى فترفض الحكومة .. فتجتمع الجماهير في الحركة المعروفة بـ «ميثاق للشعب» الذى ينتظم مطالب ستة ، ويحمل توقيعات خمسة ملايين من المواطنين ، وكان ضمن هذه المطالب مساواة الفقراء والأغنياء فى حق الانتخاب حتى يصير الاقتراع عاماً - وجعل الانتخاب سرياً - وتقسّم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية .. وأعلن ماركس وأنجلز تأييدهما المطلق لحركة الميثاق .. وبدلاً من أن يقر البرلمان والحكومة هذه المطالب رفضها مجلس العموم بأغلبية ساحقة . ولما قرر الشعب التعبير عن إصراره عليها بمظاهرة شعبية عبأت الحكومة قواتها الباطشة تحت قيادة «ولنجتون» الذى هزم نابليون فى معركة «ووترلو» وسلطت قوات الجيش والبوليس على الجماهير المتظاهرة فى سلام ، أسلحتها القاتلة فجعلتها حصيداً . !!



كذلك رأى «ماركس» الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية يمرقها الصراع بين الإقطاعيين الزراعيين في الجنوب ، والرأسماليين في الشمال - ذلك الصراع الذي أفضى عام ١٨٦٠ إلى حرب أهلية مدمرة بين الشمال والجنوب دار فيها أكثر من مائة معركة . وقتل فيها أكثر من ستمائة ألف ، عدا المشوهين والحرى .. وأنفق عليها أكثر من عشرة مليارات من الدولارات وراح ضحيتها أخيراً رجل من أعظم رجالات التاريخ ، وهو إبراهيم لنكولس .. !!!

وفي روسيا - كانت قيصرية غاشمة ..

وفي الشرق ، كانت سلطنة عثمانية مستبدة ..

\*\*\*

هذا مشهد سريع للحياة السياسية ، والديمقراطية أيام كان ماركس يكتب فلسفته ، ويحاول أن يكتشف القوانين التي يراها هو - دون غيرها - المنهج الوحيد للتغيير والحلاص .

استنداد سافر ، واستنداد مقنع . ديمقراطية مضطهدة .. حماهير مغلوبة على أمرها وجاهلة .. دساتير يُساء وضعها ويساء تطبيقها .. رأسمالية تنمو في عُتْوٍ ، وترحف في إصرار !!

ولقد رأى ماركس كل هذا ، ووعاه ، ورأى البرجوازية تحون الطبقة

العاملة أكثر من مرة ، وفي أكثر من دولة .. تتحالف معها حتى إذا تسنّمت  
ذُرَى الحكم تنكرت لها ، وحاربت حقوقها ، وراحت تسمى امتيازاتها  
الخاصة ، وأطاعها الجامعة .. !

كما شاهد بؤس الكادحين في كل مكان نزل به - وكان يومئذ بؤسا  
يفوق الوصف ، ويجاوز التصوّر ..

ومن هنا لم يعتمد على الديمقراطية في إنقاذ المستغلين واستضعفين ، إذ  
رآها عاجزة عن إنقاذ نفسها ، ورآه العوية وصفقة في أيدي فريق من  
المغمرين والرجعيين من سياسة عصره .. ورأى أعداء الشعوب يمكنون  
لأنفسهم ولعدوانهم بالقوة المادية - قوة الشر والدم ، فأنتهى إلى أنه لا  
سبيل إلى قسب تلك القوة المادية ، لا بقوة مادية بغيرها .. الثورة ثم  
دكتاتورية البروليتاريا ، حتى لا تعود الطبقة التي سقطت ، فتسرق الثورة ،  
وتقيم نفودها من جديد - كما رأى ذلك يحدث في دنيا وعصره .. في  
بروسيا .. وفرنسا .. وانمسا .. والروسيا .. وعلى نحو ما ، في بريطانيا .

وما من ريب في أن هذه الوقائع الأليمة والتجارب القاسية أثرت الأکید  
في تكوين الأحكام وصوغ الأفكار .

غير أن الذي يؤخذ على ماركس - في رأي المتواضع - أنه جعل هذه  
التجارب « مصدر » تفكيره ، بدلا من أن يجعلها « موضوع » تفكيره ..

وعندما نجعل حدثا ما ، أو تجربة ما ، « مصدر تفكيرنا » ، فإنها تسيطر

علينا ، وتقود نظرتنا في طريق مسدود يبدأ منها وينتهي إليها .. أما حين نجعل التجربة « موضع تفكيرنا » فإننا نسيطر عليها ، ونضعها في مكانها الصحيح الذي لا يزاحم الحقائق الأخرى ولا يحجب عنا رؤيتها .

ولقد كان على ماركس الذي لم يمنعه بؤس « البروليتاريا » وأسيارها وتفسخها ، من الاعتناء عليها والنظر بمستقبلها الواعد .. يقول كان عليه - بالمثل - ألا يحمله ضعف الديمقراطية في عصره على رفضها كأداة سياسية للتغيير الذي ينشده ، وألا يحمله اضطهاد الرجعية لها على اليأس من إمكانية تهوقها ، كما كان عليه أن يتذكر - وهو بهذا جد خبير - أن الديمقراطية ممثلة في نضال الديمقراطيين ، ونضال الجماهير التي حملت مبادئها ، هي التي - على الرغم من قسوة الظروف التي تعمل فيها - قد حطمت كل رجعيات أوروبا واسبداها .. وهي التي - بشهادة التاريخ فسخت تلك القرى الضخمة العارمة التي كانت تشكل « الحلف المقدس » .

بل وهي التي أسقطت امبراطورية النمسا ، وفرطت عقدها رغم ما كان لها من بأس وخبروت .  
لم يكن ثمت - في رأينا - ما يدعو ماركس إلى رفض الديمقراطية الدستورية ..

قد يكون هناك ما يدعو إلى إجراء تعديل فيها يضمن لها التفوق والاستمرار ..

أما رفضها رفضاً كاملاً ، ثم الاستعاضة عنها بـ «دكتاتورية البروليتاريا»  
فذلك ما لا نوافق عليه .

لقد كان من الخير للاشتراكية أن تعتمد بعد قيام سلطتها ومجتمعها على  
الديمقراطية الدستورية .

فإذا قامت ثورة في بلد ما ، لتقلب نظاماً مستبدًا متعفنًا - كما حدث في  
روسيا مثلاً - فلا ينبغي أن يكون البديل «دكتاتورية البروليتاريا» .. بل  
ينبغي أن يكون البديل «ديمقراطية كاملة» ..

صحيح أن «ماركس» يجعل من دكتاتورية البروليتاريا - فترة انتقال .  
بيد أن فترة الانتقال هذه عندما تواجهها داخل الفلسفة الماركسية نفسها  
- تجدها لا تكاد تُؤذن بانتهاء ، فالمهمة التي تنتظر «دكتاتورية البروليتاريا»  
ضد ماركس طريقة تقوم على تصفية آخر آثار البرجوازية ، وآخر معالم  
الطبقية ، بل تقوم على تصفية الدولة كلها كنظام ..

يقول ماركس :

« في المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي بعد أن تختفي التبعية  
الاستعبادية للفرد بسبب تقسيم العمل ، ويذول انتفاص  
بين العمل العقلي والجسماني ، ويصبح العمل ضرورة  
الأساسية للحياة ، وليس مجرد وسيلة للعيش ، وبعد أن  
تتفوق القوى الإنتاجية مصاحبة التطور الشامل العميم

للفرد، وتتدفق أنهار الثروة التعاونية - بعد هذا لا قبله .  
 يمكن أن يختفى تماما أفق البرجوازية ويذول ، وساعتئذ  
 يستطيع المجتمع أن ينقش على علمه هذا الشعار : « من كل  
 حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » .. (١)

فإذا كان ماركس يجعل مهمة « دكتاتورية البروليتاريات » إزالة آخر سمات  
 البرجوازية ، وإذا كان يرى أن عملية الإزالة هذه سائرة حتى المرحلة العليا  
 للمجتمع الشيوعي الذي عُدَّ بعض أوصافها في الفقرة السالفة ، فمعنى  
 هذا أن عهد هذه الدكتاتورية سيطول إلى الحد الذي يخرجها عن الحدود  
 المعقولة للمألوف في فترات الانتقال .

وفي هذا المقام أيضا لا يغيب عن بالنا رأي « الماركسية » في الدولة فهي  
 تراها إحدى وظائف المجتمع القويم الذي جاءت لتهدمه ، وتصنفها بإنهاء  
 اللجنة التنفيذية للبرجوازية ، وتعتبرها أداة الاضطهاد . ومن ثم فحركة  
 التاريخ - في رأيها - ماضية حتما إلى إلغائها بكل أجهزتها .. ومتى يتم هذا  
 الإلغاء .. ؟ إنه يتم عندما يبلغ المجتمع الشيوعي مراحلها العليا .

يقول « أنجلز » في كتابه « أصل العائلة ، والملكية الخاصة ، والدولة » :  
 « إن الدولة منظمة خاصة بالطبقة المالكة ، لحمايتها من الطبقة غير

(١) البيان الشيوعي .

المالكة ..<sup>(١)</sup>

ويقول أيضا :

« إن الدولة لم تُوجد منذ الأزل فقد كانت ثمت مجتمعات  
استغنت عنها ، ولم تصر الدولة ضرورة إلا في مرحلة معينة  
من التطور الاقتصادي ، انقسم المجتمع خلالها إلى طبقات  
« ولكن هذه الطبقات ستقرض حتما .. وستنقرض الدولة  
معها حتما » ..<sup>(٢)</sup>

إن ماركس يعرف « دكتاتورية البروليتاريا » بأنها « استيلاء على  
الديمقراطية لكسب الديمقراطية » أي أنها إجهاز على ديمقراطية «  
البرجوازية » لإحياء ديمقراطية « البروليتاريا » .

ومعظم النقاد الذين وجهوا بقدهم لهذه النقطة في الفلسفة الماركسية  
ركزوا وجهة نظرهم على أن استيلاء العمال على السلطة لا يمكن أن يكون  
عملا ديمقراطيا ولا يمكن أن يعنى إلى حياة ديمقراطية ، لأن الديمقراطية  
هى حكم الشعب كله .. وهنا حسب فلسفة ماركس ، نجد طبقة واحدة  
هى العمال تتحكم فى بقية الطبقات وتحارب وتصفىها ..

(١) ترجمة الدكتور مؤاد أيوب - ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق : ص ٢٦٦ .

بيد أن هذا النقد لا يبدو سليماً ، فهو أولاً : يتجاهل طبيعة الماركسية باعتبارها كى يؤمن مصممها أداة لتغيير حتمى وشامل .. وهو ثانياً : ينسى أن ماركس أكد أن الصراع الطبقي يبلغ المرحلة التى يتحتم فيها على « البروليتاريا » كطبقة مضطهدة تريد تحرير نفسها ، أن تحررَ في نفس الوقت كل المجتمع من الاستغلال والاضطهاد .

فدكتاتورية البروليتاريب إذن ، وحسب ما رسمه ماركس لها من واجبات ، ليست تسلط طبقة العمال ، وإنما هى سلطة جديدة للسيادة مهمتها تحرير المجتمع كله لا تحرير طبقة البروليتاريا وحدها .

إذن ، فالنقد - فيما نرى - لا يُوجه لماركس لأنه يقيم دكتاتورية طبقة بذاتها - هى البروليتاريا - بل لأنه رضى الدكتاتورية ذاتها كظام ، حتى لو تكون دكتاتورية المجتمع بأسره .. ثم لأنه يرى في هذه الدكتاتورية الطريق المفضى لديمقراطية « فردوسية » تحتفى فيها كل آثارَ للامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. !!

إن ماركس هنا ، يُفرض في تفؤله ، ويبدو وهو « المادى اجليل » ، «  
مثالياً جليلاً » .. !!!

● فهو ينسى أولاً ، ما للدكتاتورية من ضراوة يصعب كبح جماحها حين يعظم سلطانها وتتفاقم قبضتها .

● وهو ينسى ثانياً ، أن النظم - سياسية كانت أم اقتصادية أم

اجتماعية ، لها طبيعة شبيهة بطبيعة الإنسان ، فعاداتها ومسالكتها تتحول مع الاستمرار والمثابرة إلى قوة متحركة تشبه العرائر في سلطانها ، ولقد رأى هو عبر التاريخ كيف صمدت نظم كثيرة أمام مقاومات مستمرة ولم تسقط آخر الأمر إلا بثورات دامية ومدمرة .

• وهو ينسى ثالثاً أن الذين سيتولون مهام الحكم في « دكتاتورية البروليتاريا » يسوا ملائكة ولا قد يسين - وإنما هم ناس يحملون تحت صلوعهم كل غرائز الإنسان وطبائعه ، وأن السلطة مغرية أكثر وأعتى ما يكون الإغراء ، سيما حين تكون سلطة مطلقة ومستبدة ، وسيما - مرة أخرى - حين يكون استبدادها هذا عملاً غير مستنكر بدليل يكون جزءاً من صميم الفلسفة ، والمذهب ، والنظام بحيث يصير استنكار الاستبداد هو الخيانة ، وهو التخلف المهين . !!

• وهو ينسى رابعاً أن النظم السياسية التي تحمل كل هذا القدر من الصرامة والتحكم ، إما تخلق - في أعلى الباء - طمة من الحكام المتغطرسين المستبدين ، وتخلق - في أدنى ساء - جماهير ذليلة مستعبدة قد نجد لقمته رعيمة طرية ، ولكنها تفقد حقها في الأمن النفسى ، وتفقد قدرتها على التفكير ، وتفقد سيادتها على مصيرها - الأمر الذى لا تشك في أن « ماركس » يراه ضرورياً للديمقراطية الخالصة التى يتنبأ بمقدمها .

• وهو ينسى خامساً ، أن الديمقراطية التى يرجوها المجتمع خلا من الطبقات لن تصبح عادة ونهجاً للمجتمع بقرار تصدره الدولة



مُعلنة فيه أن دكتاتورية البروليتاريا قد أدت مهمتها بنجاح . والآن أيها الناس ، هلموا إلى الديمقراطية .. !!

أبدا - لا يكون ذلك كذلك .. وإن الديمقراطية ، سيما بالمفهوم الهائل الذي يتنبأ به ماركس . تحتاج إلى تدريب طويل ، وسديد ، وشامل ، يصاحب هذا التدريب نظام حكمٍ تحتّم فيهِ كل مظاهر الامتياز السياسي وكل أسبابه ، ويؤكد إصرار إجماعي من الحكومة والشعب معا على أن تكون الأمة هي المصدر الفعلي والحقيقي لجميع السلطات وجميع القرارات التي تنظم مجتمعتها الاشتراكي الجديد .

سيقال . إن هذا هو ما أراده ماركس . وقد يكون ذلك صحيحا ، ولكن ما هي الضمانات التي وضعها ماركس حتى لا تتجاوز دكتاتورية البروليتاريا ميقاتها كمرة انتقال محدودة ، وحتى لا تتحول إلى نظام دائم للحكم .. ؟؟

إن ماركس الذي لم ينس وهو يضع قوانينه الاقتصادية احتمالا من الاحتمالات ، ولا خطايرة من الخاضرات . والذي صاع كل تفاصيلها كمهندس يبني بيتا على الطبيعة لا على لوحة الرسم ، لم يضع ضمانات مذكورة تحول دون تفقم دكتاتورية البروليتاريا . !

وتبدو الخطورة الباجمة عن هذا الوضع وضوحا ، حين تُضيف إلى اعتماد ماركس على « دكتاتورية البروليتاريا » تشهيره الشديد بالديمقراطية

لبرلمانية ، وجعلها جزءا من صميم البرجوازية يجب تصفيتها معها .

فهل الديمقراطية البرلمانية جزء من الكيان البرجوازي حقا ؟ أم هي كما قلنا في فصل سابق طائر يخلق مع غير سربه وإن البرجوازية أحسنت استغلالها ، وأن وطئها الحقيقي هو حيث تختفى الامتيازات الاقتصادية لا حيث تقوم هذه الامتيازات .. ؟؟

إن الإجابة عن هذا السؤال سنساعدنا على الخروج من هذه المناقشة بتيجة عملية .

ولكن قبل البدء في الإجابة نود أن نشير إلى الدور العظيم الذي لعبته الديمقراطية لصالح التقدم كافة ، ولصالح الماركسية خاصة - هذا الدور الذي كان ماركس يفقهه جيدا ويحاول الإفادة منه ما استطاع . ولقد أدرك ماركس في مطلع حياته الفلسفية حتمية الحرية الفكرية ، وحرية النقد لكل تقدم سياسي واجتماعي ، ولطالما هاجم الرقابة الروسية على الصحافة ، ولطالما هاجم عبث الملوك بالديساتير والبرلمانات

ولقد رأى بنفسه كيف ألهب نشاط الديمقراطيين كل أوروبا في عامي ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، حتى لقد دعا الشيوعيين في عصره بالانحدار مع الديمقراطيين في نضالهم الثوري .

ولقد كتب زميله في الفكر والنضال « أنجلز » عام ١٨٤٧ يدعو إلى تأييد حركة « الميثاق الشعبي » البريطاني لدعم الديمقراطية فقال :

« لما كان الشعب الإنجليزى لن يستطيع مساندة الصرع  
الديمقراطى خارج بريطانيا ما لم يحصل بنفسه على حكومة  
ديمقراطية .. ولما كان من واجب جماعتنا تأييد الديمقراطية  
المكافحة فى جميع البلاد ، وتأييد جهود الديمقراطيين  
الإنجليز من أجل الاصلاح الانتخابى على أساس الميثاق ،  
فإن الجماعة تؤيد بكل قوتها الدعوة إلى الميثاق الشعبى »<sup>(١)</sup>

وإن المجتمع الإنجليزى رغم ديمقراطيته القاصرة والمختلة أيام  
ماركس ، هو الذى مكَّنه من أن ينشر أفكاره ، ويضع كتابه « رأس المال »  
ويذيع نداءات الثورة فى أرجاء أوروبا .

إن ماركس نظر إلى الديمقراطية البرلمانية كأداة مرحلية ستمكن الطبقة  
العاملة المتهتة لشدة من جمع شملها وتوجيه صرتها ، وتنتهى مهمة هذه  
الأداة بظهور بديلها « دكتاتورية البروليتاريا » !! .

وإن فقدان الثقة الذى كان يكنه ماركس للديمقراطية الدستورية ناجم  
عن اعتباره إياها جزءاً من الكيان البرجوازى وخداماً مطيعاً للبرجوزية ..  
وهذا يعود بنا إلى السؤال الذى ألقيناه من قبل ويدعونا للإجابة عنه ،  
باحثين عن مدى علاقة الديمقراطية البرلمانية بالنظام الرأسمالى .

(١) كتاب « الخوف » ص ٢٠

عندما نتبع التاريخ كدليل ، نجد أن الديمقراطية في جوهرها وفي خصائصها ، تمثل قوة تاريخية مستقلة بدأت عملها من أجل تحرير الناس قبل ظهور البرحوازية . بل وقبل ظهور الإقطاع بمفهومها الفلسفي والتاريخي الحديث .

ففي أثينا بدأت الديمقراطية ، ولم يكن ظهورها مجرد صدفة تلقائية ، بل كان ثمرة وعى وتفكير واختيار ، فقد كان يصاقب أثينا امبرطورية فارس ، ذات النظام السياسى الضخم القائم على السلطة المطلقة والاستبداد الطاغى ، كما كانت تجاورهم إسبرطة ؛ وكان مفكرو أثين وزعماءها على علم بهذا النظام ؛ فهم يقلدوه وإنما اختاروا لأنفسهم نظاما ديمقراطيا .

ونبدأ فنقول : إن ديمقراطية أثينا كان لها قصورها ونقائصها ، وفي مقدمة هذه النقائص نظرة المجتمع الأثينى للمرأة وموقفه من الرقيق .. ولكن علينا أن نتذكر أن هذه الديمقراطية كانت قبل الميلاد بخمسة قرون ، ورغم إقرارها الفوارق بين الحر والعبد ، وبين الرجل والمرأة ، فقد كان ثمت فلاسفة ومفكرون يدعون الديمقراطية إلى إفضاء هذا الوزر عن نفسها .

ولقد كانت ديمقراطية أثينا رغم قصورها الذى أشرنا إليه تعبيرا عن الوجود المستقل للديمقراطية كقوة تاريخية تستهدف تحرير الناس من كل

ألوان العبودية - ولكنها لظروف نشوئها ركزت على الجانب السياسى من حياة الجماعة ونجحت فى ذلك نجاحا كبيرا .

ولندع « بركليز » يكشف لنا جوهر الديمقراطية فى بلاده فى إحدى خطبه المأثورة :

« إن هذا النظام الذى احترناه بأنفسنا لأنفسنا ، اسمه الديمقراطية ..

« وذلك لأنه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية ، بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن من الشعب ..

« وجميع المواطنين من الناحية القانونية ، يتمتعون بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية .

« أما عن تبوأ المناصب ، فالفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعاً لما يمتاز به كل منهم من موهبة ، وليس لم ينتمى إليه بعضهم من طبقات معينة ..

« وديمقراطيتنا لا تسمح بأن يحال بين شخص وخدمة المدينة بسبب فقره أو عقيدته ، أو مكانته الاجتماعية ما دام قادراً على النهوض بهذه الخدمة »<sup>(١)</sup>

(١) راجع كتاب « الديمقراطية » أبدا .. للمؤلف .

ولقد كانت مظاهر التطبيق الديمقراطي في مثل هذا الطموح وهذه القوة ، فقد كان من حق كل مواطن أن يذهب إلى السدوة البرلمانية فيتقدم ويناقش وكانت هناك محاكم لا يعين قضاتها ، بل ينتخبهم الشعب .. بل كان هناك ما يشبه المحاكم الدستورية العليا في عصرنا هذا « أو مجلس الدولة » - وهو « المجلس الأعلى » ومهمته حراسة الشرائع والقوانين .

وكانت الديمقراطية تعمل لتحقيق مصالح الشعب ، فتصدر القوانين التي تحمي هذه الحقوق والمصالح ، مثل قانون « الحزب بشمس زهيد » وقانون « معاش ذوى العاهات » وقانون « إصابات العمل وأيتام الحرب » وفي ظل هذه الديمقراطية وجد الفلاسفة الذين لا تراا فلسفاتهم زاد للفكر الإنسانى ، والدين اكتشف بعضهم في ذلك الزمن السحيق كروية الأرض وحركتها ، وتحدثوا عن الذرة ، وتنبأوا بما تنصوى عليه من طاقات عارمة رهيبة .. !!

وفي ظلها بلغ الفس التطبيق الحر ، فكان « مسرح أريستوفان » يشبع الساسة والزعماء والفلاسفة نقدا وتهكما . وهم هناك وسط لنظارة يصفقون إعجابا ونحية .. !!

وكما قلنا فإن ديمقراطية أثينا قصرت اهتمامها على الحقوق السياسية ولم تبغ في ذلك كمالها ، بل كان لها نقائصها وقصورها . أما الديمقراطية الاجتماعية التي تنسق التوازن الاقتصادى فى المجتمع بحيث لا تحتكر طبقة

واحدة مصادر ثروته ، فلم تلق إليها بالاً .

يقول « ديورانتي » :

« وكان يطلب إلى القضاة أن يقسموا - عند توليهم

مناصبهم - بأنهم لن يطلبوا إلغاء الديون الخاصة ، أو

توزيع الأراضي أو المساكن التي يملكها الأثريون » . (١)

وأظن أن قصور الديمقراطية الأثينية عن أن تحقق ذاتها اجتماعياً في ذلك العهد الذي فصلنا عنه أكثر من أربعة وعشرين قرناً ، أمر لا يسىء إليها ، على أن نخوف أصحاب الملكيات من أن ينتقص القضاء أو القانون يوماً من حقوقهم في التملك ، يربما كيف كان أصحاب هذا الامتياز ينظرون إلى الديمقراطية لا كريب لهم اضطعوه لحمايةهم ، بل كقوة تاريخية تهدف إلى تحطيم الامتيازات كافة ، ومن بينها امتيازاتهم

ولقد يذهب بعض المؤرخين إلى أن « الديمقراطية » هي التي فضت على « أثينا » وتركها لقمة سائغة لخصومها وغزاتها .

فلنستمع لفكر كبير ، لم يكن من أنصار ديمقراطية أثينا على أية حال .. ذلكم هو « أجنز » ..

(١) قصة الحضارة - ج ٧ ص ٢٩ ترجمة محمد بدران .

إنه يقول في كتابه « أصل العائلة » والملكية الخاصة ، واندولة » :

« إن الذى سبب انهيار أثينا ، ليست هي الديمقراطية ، كما يقول الأساتذة الأوربيون الذين يتذللون أما الملكية ، بل العبودية التى دمغت بالاشمئزاز عمل المواطن الحر »<sup>(١)</sup>

فانذى سبب انهيار « أثينا » إذن كن نقص نفوذ الديمقراطية ، ومقاومة توسعها ونطورها .

ولقد ألقت أثينا فيما بعد تأثيرها على روما في عهد الجمهورية ، وعهد الامبراطورية الأولى فسادت سياسة التسامح ، وحرية القول وحرية الاعتقاد وظهر شيشرون ، وسيكا ، وظهرت التشريعات التى تكفل المساواة بين الناس .

يقول ديورانت :

« إن الفكرة الديمقراطية القائلة بقيام حكومة مسئولة أمام المحكومين ، وفكرة المحاكمة على أيدي المحلفين ، والحرية المدنية التى تشمل حرية الفكر ، والقول والكتابة والاجتماع والعبادة . كل هذه - فى روما - قد استمدت قوتها من التاريخ اليونانى »<sup>(٢)</sup>

(١) ص ١٨١ .



وفيهما بعد ، نرى السلطان الكنسى يلعب دورا مؤذيا ضد الديمقراطية عندما أصبحت الكنيسة مركز الثقل في القوى السياسية نفسها . وتحالفت مع الإقطاع وقوى السيطرة الاقتصادية .. واستشرى ذلك الانحراف الخطير عن الديمقراطية طوال القرون الوسطى ، ولكن الديمقراطية لم تعدم أبناءها البررة من دوى العقول الرشيدة والضمير الحر ، فكان هناك المفكرون والفلاسفة ينادون بالحقوق الطبيعية والدستورية للشعوب ، وتعلت أصواتهم الصادقة الشجاعة بوجوب الحد من سلطان الاستبداد السياسى والكسبى ، ورد الأوطان إلى شعوبها - وهكذا أهل عصر النهضة وفي كلت يديه ثمرات طيبة من كفاح القرون الماضية من بينها وثيقة « المجا كارتا » التى امسكها الشعب لإنجليزى كله - لا الإقطاعيون وحدهم - فى الثورة من أجلها ، والتى وضعت العرش وسلطانه تحت حكم القانون

ومضت الديمقراطية البرلمانية تواصل نموها فى بريطانيا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وبلاد أوروبا كلها وسط تحديات عنيدة من أصحاب الامتيازات السياسية والامتيازات الاقتصادية .

ولما فرضت نفسها - كقوة تاريخية - قررت البرجوارية أن تحالفها لتصمن لنهزها البقاء ، أو بتعبير أصح قررت أن سايرها ونستغلها

إن الدين قاومهم مفكرون من أمثال «لوك» و«توم بين» و«روسو» لم يكونوا من لشعب الكادح .. بل من دوى اليهود السياسى والاقتصادى الذين يضعون نفوذهم ومصالحهم فوق الشعب وفوق القانون ..

وثورات الحرية التى قامت فى أمريكا ، وفرنسا وبريطانيا ، وأوربا ، لم يقم بها سوى اشعوب والجهاير ، ولم تكن موجهة إلا ضد الملوك المستبدين وحلفائهم من ذوى السلطة الكسبية ، والسلطة الإقطاعية . وكانت ثورات الحريات تلك ، تحمل آمال اشعوب وحقوقها ، وهذا ينقى عن روح الديمقراطية التى كانت تقودها كل ظن بأنها الابن الشرعى للرجوازية ..

إن الذى حدث لا غير ، هو أن البرجوازية عندما تسنمت دُرى السلطة أضلتها مصالحها الطبقية ، وانفصلت عن ماضيها ، وذهبت تستغل الديمقراطية لصالحها .. ومن ذلك العهد البعيد إلى يوم الناس هذا ، والصراع المنظور تارة ، وغير المنظور تارة أخرى يدور بينها وبين الديمقراطية . بين امتيازات القلة التى تشبث بها الرأسمالية ، وحقوق لكثرة التى تشبث بها الديمقراطية ..

وهذا لا يبيح لأعداء الامتيازات الظالمة ؛ أن يتحلوا عن الديمقراطية بوصفها تراثا برجوازيا ، بل يفرض عليهم - فى رأينا - مناصرة لديمقراطية فى أزمتها والاعتماد عليها كنساء سياسى رشيد للاشتراكية التى تريد تغيير الحياة إلى أفضل .

وحتى لو كانت الديمقراطية قد نشأت في أحشاء البرجوازية ، فإن ذلك لا يبرر هجرها . فالاشتراكية بمفهومها الماركسي تكونت في أحشاء الرأسمالية - أفكان ذلك مدعاة لبئها .. ؟

إن الديمقراطية - كما رأينا من قبل - لم تكن علاقتها بالبرجوازية علاقة مسايرة . بل علاقة تضاد ؛ لأن البرجوازية همها جمع الامتيازات ، والديمقراطية غايتها دحض الامتيازات .

وإذا كان يؤخذ على الديمقراطية لدستورية أن البرجوازية استغلتها ولا تزال تستغلها لتمكن أطماعها .. فالبرجوازية استغلت أبشع استغلال ، ولا تزال تستغل طبقة « البروليتاريا » فلماذا عملت « الماركسية » على تحرير « البروليتاريات » ولم تعمل في نفس الوقت ، ونفس السبب على تحرير الديمقراطية .. ؟

إن الماركسية لها حم الديمقراطية البرلمانية وبكها لا نستطيع الاعتراض عليها إلا بأنها البطام السياسي الذي تستعله الرأسمالية لتواصل دعم نفوذها واستعباد الكادحين .

أفش استغلت الرأسمالية العلم لدعم نفوذها ، يكون العلم بصاعة برجوازية ويتحتم بالتالي نبذُه والتخلي عنه .. ؟ !

إن هذا ، مُساوٍ لذلك تمامًا ..

فإذا كانت الرأسمالية تستغل الديمقراطية البرلمانية ، ومن ثم يجب

نبيذها، فإن الرأسمالية أيضًا تستغل العلم أعظم استغلال ، وإذن فيجب  
بيذه هو الآخر .. !!

وإذا كانت الديمقراطية البرلمانية تمكن - عن غير قصد منها - لنفوذ  
طوائع المال والصناعة ؛ فإن العلم يمكن - عن غير قصد منه - لنفوذهم  
، ويمى - عن غير قصد منه - أرباحهم وأطماعهم وعدوانهم .



ولقد يقال : إن الماركسية تتوصل بدكتاتورية البروليتاريا إلى تحرير  
الديمقراطية .

بيد أن للصورة وجهًا آخر مثيرًا لا بد من تأمله طويلا .

فالماركسية في مسيرها الطويل من ماركس إلى اليوم تتصور « دكتاتورية  
البروليتاريا » تصورًا يثير إدراكه الخوف الشديد على قضية الحرية .

ف قادة الماركسية ، ومفكروها ، من ماركس وأنجلز ولينين ، ومن جاء  
بعدهم ، لا يجعلون ضمن واجبات الدولة المثلى في الدكتاتورية  
البروليتاريا - حفظ الحرية أو الاهتمام بها .

ذلك لأنهم يرون أن الحرية غير ممكنة ما دام هناك دولة - أى ما دام  
هناك في المجتمع الإنسانى ذلك الجهاز السياسى المعروف بالدولة  
والحكومة ، وأن الحرية الحقيقية لن تكون إلا بعد أن تختفى الدولة . ومتى

تختفى الدولة .. ؟ - بعد أن يصير المجتمع شيوعيا في أعلى مراحل الشيوعية -

يقول أنجلز : -

« طالما أن البروليتاريا بحاجة إلى دولة ، فإن الدولة لن تكون من أجل الحرية ، بل لتعطيم أعدائها ..  
« وعندما يأتى اليوم الذى يستطيع فيه التحدث عن الحرية ، فآنذاك لا تكون هناك دولة » .<sup>(١)</sup>

ويواصل « لينين » فلسفة سلفه فيقول :

« لن نعدم لدولة ، ولن نستطيع التحدث عن حرية إلا في المجتمع الشيوعى » ..<sup>(٢)</sup>

أى أن وجود الحرية رهن بزوال الدولة .. وكلا الأمرين لن يكون له وجود إلا عندما يحىء المجتمع الشيوعى .

ولكن متى تنتثر الدولة ، وعلى أية صورة .. ؟؟

يجيب « لينين » قائلا :

(١) نقلا عن كتاب « أصول الحرية » ص ١١٦ للمفكر الفرنسي الشيوعى

روجيه جاردى - ترجمة د . بدر الدين الساعى .

(٢) نفس المصدر وبمس الصفحة.

« عندما يندثر الظلم الاجتماعي ، وهذا أمر نعرفه - أما الصورة التي سيسم بها ذلك ، والدرجة التي سيحقق معها - فهذا أمر نجهله . وكل ما نعلمه هو أن هذا الظلم سيندثر ، وستندثر الدولة معه » .. !!<sup>(١)</sup>

ولئن كان « لينين » يتواضع فيقول إنه لا يدري ، فإن خليفته « ستالين » يدري ..

وهاهو ذا يقول :

« هل ستستمر الدولة على بقائنها في مرحلة الشيوعية .. ؟  
« هل ستستمر باقية طاماً لم يتحطم الطوق الرأسمالي ، وطاماً لم يُقَضَّ على خطر عدوان عسكري من الخارج » .. !!<sup>(٢)</sup>

إذن فالدولة باقية حتى في مرحلة الشيوعية ما دام هناك في العالم قوى رأسمالية تناوئها ، وما دام هناك خطر عسكري يهددها - أي أن المجتمع الشيوعي التي تختفي فيه الدولة لن يتأني له أن يكون مجتمعاً قومياً ، بل لا بد أن يكون مجتمعاً عالمياً ، أو على الأقل - مجتمعاً - في عالم - تلقى فيه الرأسمالية سلاحها وتذعن لتفوق الشيوعية إذعانا كاملاً . عندئذ كما يرى ستالين - في تقريره المقدم إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي

(١) المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨

(٢) المرجع السابق ص ١١٩ .

الروسي عام ١٩٣٩ - نقول عندئذ تختفي الدولة ، ومادام لا وجود للحرية حتى تختفي الدولة ، فإن على العالم أن يعيش بغير حرية حتى تزول الدولة وفق الشروط والظروف السالفة .. !!

ويقول المفكر الفرنسي الشيوعي المعاصر « روجيه جاردى »<sup>(١)</sup> ليس هناك حرية أو ديمقراطية شكل عام . إن كل شكل من أشكال الدولة لود من ألوان الدكتاتورية .. !!

ويقول أيضًا :

« إننا نستطيع في هذا العلم أن نميز بصورة عامة نموذجين

من الدولة دكتاتورية الرأسماليين . ودكتاتورية

البروليتاريين » .. !!<sup>(٢)</sup>

ألا إنه لا يحى علينا العرض النبيل الذى يمكن أن يتضمنه هذا الاتجاه، حيث يريد أصحابه للبشر حرية سبعة يزول عنها بروال الدولة كل ماتمله الدولة من بأس وتدخل وتوجيه .

بيد أن هذه العاية رغم نبيلها تبدو فى ضوء الوسيلة المختارة لإنجازها حلمًا معرقًا فى الطوبائية والمثالية . بل ، والوهم . !

فإذا كان لا حرية إلا بعد أن تزول الدولة ..

(١) المرجع السابق ص ١٠٥

(٢) نفس المرجع - ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

وإذا كانت الدولة لن ترول إلا بعد قيام شيوعية كاملة لا يوجد حولها أعداء يترصدون بها ..

وإذا كنا في ضوء التطور التاريخي والسياسي لعالمنا منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ حتى يومنا هذا ، نستطيع أن نتصور الأمد البعيد الذي تفصلنا مناهاته عن ذلك الغد المغيّب الذي ستملك فيه اشوعية من مقادير المجتمع الإنساني ما يمكن لها في الأرض تمكيناً يتيح لها إلغاء الدولة - أملاً نستطيع والحالة هذه ، أن نتنبأ بمستقبل الحرية .. ؟

بلى ، نستطيع ، فعندما يحين ذلك الغد البعيد لن يكون الناس في حاجة إلى الحرية .. لأنهم سيكونون قد نسوا تماماً شكلها ومذاقها ، وأهميتها ، وستجد ذاكرتهم صعوبة ومشقة في أن تستعيد طيف ذلك الشيء المنقرض لدى كان العالم يتحدث عنه ذات يوم في تيه وسذاجة ، وكانوا يطلقون عليه ذلك الاسم العريب - الحرية



ها تبدو مسئولية لفلسفة الماركسية عن أزمة الحرية داخل الفلسفة أولاً ، ثم داخل التطبيق الذي يستمد من هذه الفلسفة ثانياً ..

هذه تورية البروليتاريا ، لا تضع ضمن مسئولياتها الحرص على الديمقراطية باعتراف فلاسفتها وذويها - وإن كانوا يتصورونها في نفس الوقت تقدماً نحو الحرية والديمقراطية - أي تقدماً نحو الحرية التي يُطلبُ



من العالم أن ينتظرها حتى تختفى الدولة

و « دكتاتورية البروليتاريا » هي كما يعرفها لينين :

« السلطة التي تعتمد على القوة اعتمادا مباشرا »<sup>(١)</sup>.

وهذا ينقل إلى متابعة الفكرة داخل تطبيقاتها .

إن « دكتاتورية البروليتاريا » إذن ، هي « سُلطة » ،

ورسيتها « القوة » ..

إن هذه العبارة الشديدة التركيز التي عرف بها « لينين » دكتاتورية البروليتاريا « تكشف في وُضوح قضيده لينين نفسه ، عن طبيعة هذه الدكتاتورية

ويريدها وضحاحلمات أخرى لـ « لينين » كتبها عام ١٩١٩ في مقال عنوانه « تحية إلى عمال المحر » واستشهد بها « خرشوف » عام ١٩٥٨ ، وهو يتحدث عن موقف بلاده من أحداث المحر عام ١٩٥٦

قال لينين :<sup>(٢)</sup>

« إن دكتاتورية البروليتاريا تفتقر إلى اللجوء إلى عنف صارم

(١) المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٢) كتاب . خرشوف - الاشتراكية والشيوعية الطبعة العربية موسكو ص

لا هوادة فيه ، سريع وحازم ، بُغية سحق مقاومة  
المستثمرين الرأسماليين ، والملاكين العقاريين وأذنانهم ..  
« ومن لم يفهم هذا ، فليس شوري ، وينبغي طرده من  
مركزه كقائد ، أو كمستشار للبروليتاريا » ..

ثم مضى قائلا :

« ولكن ليس العنف وحده ، ولا العنف في المقام الأول ،  
هو الذي يُشكل جوهر الديكتاتورية البروليتارية ..  
« إن جوهرها الرئيسي يكمن في روح السطيم ، والنظام ،  
والطاعة » ..

إن العنف الصارم إذن أداة ديكتاتورية البروليتاريا ، بيد أنه  
ليس الأداة الوحيدة ، ولا الأداة الرئيسية . إنها يُصاحب  
العنف أو يسبقه في الأهمية ، النظام والطاعة .. !!

وكلمتا النظام والطاعة ، عندما ترددان داخل نظام ديكتاتوري ، حتى  
ولو كان اسمه « ديكتاتورية البروليتاريا » فإنها يكتسبان دلالة بالغة  
الخطورة ، ويصبح مفهوما مؤكدا أنه عندما تنيب « الطاعة » فإن « لعنف  
الصارم » يتقدم مُسرعا ليأخذ مكانها فوراً .. !!

وهنا لفتة هامة تكشف عن جزء من أزمة الديمقراطية في هذا النظام .  
صحيح أنه لا بد من الطاعة ، كي يتنظم أمر الجماعة وتنمو علاقاتها .. بيد

أنه في ظل الديمقراطية عندما تغيب الطاعة ، يتقدم القانون ليردها بوسيلة المشروعة إلى مكانها ..

أما هن ، و ديكتاتورية البروليتاريا ، فالعنف الصارم ، وليس القانون هو الذى يقوم بهذه المهمة .. !

إن جميع تصرفات « ستالين » التى شجَّهها الحزب فى روسيا بعد وفاته ، والتى اعتبرت جرائم تستعصى على مغفرة البشر ، إنما استمدت قوتها من هذه « الأيديولوجية » . من هذه الفلسفة .. !!

وربما يكون تركيبه النفسى والعقلى ، قد جعل منه شخصية عاتية ، لا تُطبق الشورى ، ولا تنتظر القانون ، ولا تعأ بالرحمة . بيد أنه لا مهرب من التسليم بأن هذه الطبيعة وجدت فى النظرية الماركسية عن ديكتاتورية البروليتاريا فرصتها الذهبية التى أعطتها الحق فى أن تفعل ما تريد . !!

إننى سأخلص من هذا - فيما بعد - إلى أن « ديكتاتورية البروليتاريا » بصيغتها الفلسفية ، وفى شكلها التطبقى ، إنما يمثل جوهر الأزمة .. وأزمة الحرية بكل أنواعها فى المجتمع الاشتراكى الماركسى . وأنه لا بد - إذا أريد دعم الحرية حقاً من تطوير الماركسية - فكراً ، وتطبيقاً - تطويراً ينفى عنها ديكتاتورية البروليتاريا .



لقائل أن يقول : إن « العنف الصارم والسريع والحازم » الذي تحدث عنه « لينين » إنما هو أداة ديكتاتورية البروليتاريا لجمع من وصفهم « لينين » نفسه بـ « المستثمرين الرأسماليين ، والملاكين العقاريين وأذئابهم » .

ونحن رغم عزوفنا عن « العنف السريع الحازم الصارم » مهما تكن وجهته ، فإننا إذ نبحث القضية هنا بحثاً علمياً ومُحايداً ، نعترف بأن الماركسية .. منطقية وصادقة مع نفسها حين تلجأ إلى العنف الصارم تجاه مقاومة الرأسماليين والإقطاعيين لها ، فهي فلسفة لم تنكِر قط ثورتها ، ولا عزمها الكاسح على تغيير المجتمع تغييراً أساسياً وفرض إرادة التاريخ كما تدركها في غير مُهادنة أو مُساملة ..

بيد أننا ننكر - داخل دائرة البحث العلمي المحايد أيضاً - أن نحاوز ذلك العنف ، الرأسماليين والإقطاعيين إلى الآخرين من الشعب ، بل ومن البروليتاريا نفسها .

ولقد حدث ذلك على أوسع نطاق خلال جيل كامل أثناء حكم « ستالين » حيث كان « العنف الصارم السريع الحازم » سوطاً أذهب من ظهور الشعب الكادح ومن أعضاء الحزب الشيوعي وقادته أعداداً هائلة .

بل حدث - وإن يكُ على نطاق ضيق - « أيام لينين » .. ويحدث « مكسيم جوركي » في كُتيبه الصغير - أيام مع لينين - وهو من المؤمنين بـ « لينين » أعظم إيمان ، كيف كان يزوره كثيرًا ليشفع عنده لبعض الأبرياء

والمحاصنين الدين كانت تقتنصهم الأجهزة البوليسية لتزح بهم في السجون أو ترسلهم إلى المنفى ..

إن مُجاوزة « العنف الصارم » أعداء النظام إلى غير أعدائه ، أمر يفرض نفسه ما دامت « ديكتاتورية البروليتاريا » تنهض على فلسفتها التي ذكرناها، وما دامت تمتلك باسم المذهب والتاريخ سلطة مطلقة قلَّ نظيرها في التاريخ .

فمن الحقوق الشاملة التي حلعتها الماركسية على ديكتاتورية البروليتاريا واعتبرتها حقوقاً تاريخية لها ، سجلت هذه الديكتاتورية أجهزتها وطريقتها في الحكم والسبسة على النمط الذي يدعم سلطتها الاستبدادية ، وليس على النحو الذي ينقل وظائف الدولة إلى المجتمع كما يُريد التطور التاريخي في رأي الماركسية نفسها .

وليس دَلٌّ على صحة هذا من « عملية الانتخاب » في ظل نظام « ديكتاتورية البروليتاريا » .

هذه الديكتاتورية التي تسميها الماركسية أحياناً « ديمقراطية البروليتاريا » باعتبارها تعطي كل الحرية وكل الحقوق للشعب الكادح بينما هي « ديكتاتورية » على البرجوازية لا غير ..

فمن المعروف بدهاءة أن حق الانتخاب ، هو أبسط الحقوق السياسية للشعب في أي نظام ديمقراطي ، أو شبه ديمقراطي ..

والانتخاب معاه الاختيار ولكى تختار ، لا بد أن يكون هناك أشياء  
تختار أفضلها ..

أما إذا فرض عليك شيء ما .. شيء واحد لا ثانى معه ، فليس هناك  
أية فرصة للاختيار ..

فإذا دُعي « ناخيون » ليختاروا ممثلاً لهم ونائباً عنهم ، ثم حى لهم  
بواحد لا غير ، وحُظر على من سواه أن يتقدم للترشيح إلى جانبه ، ثم قيل  
للناخبين اقترحوا ، فإن الأمر يبدو مفترطاً في الغرابة .. !!

وهذا هو الذى يحدث في قلعة الاشتراكية الماركسية الاتحاد  
السوفيتى .. !!

فينبغي يعطى الدستور الناحيين حق إقالة النائب وعزله ، نجد النظام  
الانتخابى ، لا يعطيهم حق اختيار نائبهم .. !!

فهناك ، ليس من حق المواطن ، حتى عضو الحزب الشيوعى نفسه أن  
يُرشح نفسه للنيابة .. بل تُرشحه لجان الحزب ، أو الهيئات الأخرى  
الخاضعة طبعاً لإشراف الحزب . وبعد أن توافق الأجهزة المختصة في  
الحزب على ترشيحه ، يُقدم وحده إلى الناحيين دون وجود أى منافس معه ،  
ويطلب إليهم أن ينتخبوه .. ؟ !!

صحيح أنه إذا لم يظفر المرشح بأغلبية مطلقة من أصوات الناخبين في  
دائرتة ، يبطل انتخابه ، ويعود الحزب أو الهيئات الخاضعة له فتقدم مرشحا  
جديداً .

ولكن قلما يحدث ذلك ، لأن الناس يعلمون أن الحزب حين يتقدم إليهم بمرشح واحد ليقتروا عليه ، فمعنى هذا أنه يريد منهم الموافقة عليه .. وإلا لتقدم إليهم بإثنين أو أربعة أو أكثر وترك لهم حرية المفضلة بينهم والاختيار منهم ..

إن هذه الطريقة الغريبة في الانتخاب في بلد يعترف بأنه لم يعد في ربوعه أى أثر للطبقات ولا للبرحوازية ، لتدعو إلى التأمل ابصير . ولسوف نفهم سرها ومعناها حين نتألمها داخل إطارها السياسى - أى داخل نظام « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وهنا نعود إلى « ليسين » مرة أخرى ننصنى إليه وهو يقول :

« إن طريقة مجالس السوفيت ، هى دكتاتورية البروليتاريا .

« هذه الدكتاتورية التى حققتها البروليتاريا المنظمة فى

مجالس السوفيت ، تحت قيادة الحزب الشيوعى » ..<sup>(١)</sup>

ونظالم أيضا المادة الثامية من الدستور السوفيتى !

« الأساس السياسى للاتحاد السوفيتى ، هو سوفيتيات

مندوبى الكادحين التى قوى شأنها تحطيم سلطان ملكى

الأرض والرأسمالين ، وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا » ..

(١) كتاب أصول الحرية - ص ١٢٨ .

فطريقة مجالس السوفيت - كما يقول لينين - هي دكتاتورية البروليتاريا

والأساس السياسى للدولة - كما يقول الدستور - هو ذلك الجهاز الذى يستمد قوته من دكتاتورية البروليتاريا - فكل العمليات الإدارية والسياسية إذن ، عليها أن تسير وفق الخصائص الجوهرية لدكتاتورية البروليتاريا .

ولقد قرأنا من قبل أن دكتاتورية البروليتاريا - فى جوهرها - مرحلة تسود فى النظام الماركسى حتى تصفى الدولة كسلطة سياسية ، ويبقى المجتمع بغير حاجة إلى حكومة ولا جيش ولا بوليس - وعدنئذ - لا قبلئذ - تتحقق الحرية ..

ومن ثم ، فإن مهمة « دكتاتورية البروليتاريا - كما قال « إنجلز » ليس دعم الحرية ، بل القضاء على أعداء البروليتاريا ، لأنه لا مشرق للحرية إلا بعد غروب الدولة .

وإذن ، فلماذا تكون هناك انتخابات بالمعنى المفهوم للانتخاب .. ؟؟ ولماذا تكون هناك حريات سياسية ، وحقوق ديمقراطية ، ما دام الوضع السياسى للبروليتاريا يتمثل فى دعم سلطانها هى ، وتوكيد نفوذها هى .. وإرجاء مصير الحرية إلى ذلك اليوم البعيد الذى تزول فيه الدولة كنظام ، وتختفى كسلطة .. ؟؟ ! إن الماركسية فى هذا أيضا - مطلقة - مع نفسها ..



ولكن الذين يريدون الخير للحرية - أنتم ممتلكات البشر .. بل ويريدونه للماركسية نفسها ، ليس في وسعهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي وصامتين لمجرد أن الماركسية منطقية مع نفسها .. إذ لا بد أن تكون كذلك منطقية مع التجربة التاريخية التي كانت دليلا للماركسية ذاتها وهو تتكون كفلسفة ، ومنهاج .

وهذه التجربة التاريخية تقول - كما اكتشف ماركس نفسه - : إن من الإجراءات الظالمة التي تنتهجها الرأسمالية لتعزيز سيطرتها واستغلالها - إصرارها على المركزية السياسية .

وهذه التجربة التاريخية تقول - كما اكتشف ماركس أيضا - : إن العمل التاريخي الذي سيقدم لينهى استغلال رأس المال ومظالمه ، سيقوم به المصطهدون لكي يلعبوا الامتيازات ، لا لكي يحصلوا عليها .. والتجربة التاريخية تقول - كما اكتشف ماركس مرة ثالثة - : إنه عندما تسقط سيطرة رأس المال المستغل فإن الديمقراطية تكتسب عمقا أكثر ، وتُحرز تفوقا أكبر ..

والتجربة التاريخية تقول - كما رأى ماركس كذلك - : إن الاتجاه السياسي ، لا ينفصل عن الاتجاه الاجتماعي أو الاقتصادي . ما مغزى ذلك كله . ؟؟

مغراه أنه إذا قام نظام سياسي تقدمي على أنقاض نظام آخر متخلف ،

فيجب ألا يكون فيه مكان لقائص سلفه الذي هوى وسقط .

● فالمركزية السياسية من نقائص التسلط البرجوازي ، وقد رأيناها تتمثل في دكتاتورية البروليتاريا على أوسع نطاق ..

● واغتصاب الامتيازات لقبة من الدس على حساب حقوق الكثرة من خصائص النظام الرأسمالي ، وقد رأيناها تنتقل إلى الاشتراكية مع دكتاتورية البروليتاريا ، مع فارق واحد هو : أن الامتيازات في الدولة الرأسمالية ، اقتصادية .. بينما هي في الدولة الاشتراكية سياسية .

ولا نغنى بأصحاب الامتياز السياسي في المجتمع الماركسي العمال أنفسهم البروليتاريا .. بل نعني الأفراد القلائل الذين يملكون سلطة السيادة والتفيد باسم « دكتاتورية البروليتاريا » .. والذين قد يتقلص نفوذهم أيضًا ويتقل إلى فرد واحد ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي خلال حكم « ستالين » بأجمعه ..

● وسقوط سيطرة رأس المال المستغل ، تعني في نفس الوقت سقوط الحواجز التي كان يضعها في طريق الديمقراطية ، محاولا وقف نُموها والحد من نفوذها .. وفي دكتاتورية البروليتاريا تزداد هذه الحواجز ضراوة وارتفاعا أمام الديمقراطية السياسية - مع أن الاشتراكية بمقدرتها على إقرار الديمقراطية الاقتصادية إذ تلغى امتيازات المال غير المشروعة ، تكون أكثر قدرة على إقرار الديمقراطية السياسية بإلغائها امتيازات الحكم والنفوذ السياسي غير المشروعة أيضًا .

• وأخيرا - وهي نقطة مُتعمدة لنقطة السالفة ، فإن الفلسفة التي لا تفصل بين الاتجاه السياسي والاقتصادي لا يصير من حقها ولا من شيمتها أن تضع مكان « دكتاتورية رأس المال » - « دكتاتورية البروليتاريا » .

فإن دكتاتورية رأس المال ، إذا كانت تعوق التقدم التاريخي بواسطة امتيازاتها الاقتصادية ؛ فإن دكتاتورية البروليتاريا تعوق التقدم التاريخي أيضًا بواسطة امتيازاتها السياسية ..

وليست رسالة الاشتراكية - تحرير الناس من استبداد اأمال فحسب .. بل ومن استبداد الدولة أيضًا ..

وليست رسالتها تحرير الناس من الخوف على رزقهم فحسب ، بل ومن الخوف على أمنهم أيضًا ..

وليست رسالتها إتاحة الفرصة للناس كي يشاركوا مشاركة فعالة في توجيه اقتصادهم فحسب ، بل وأن يشاركوا مشاركة فعالة في توجيه سياسة بلادهم أيضًا ..

وليست مهمتها أن تقيم حكومةً من صفوف الشعب الكادح فحسب ، بل وأن تمكن الشعب الكادح نفسه من إقامتها ومراقبة أعمالها

وليست رسالتها أن تضمن حق العمال فحسب ، بل وتضمن كل حقوق الإنسان وتحمي جميع حرياته .

فهل دكتاتورية البروليتاريا - بمفهومها الفلسفى الذى شرحناه سابقا ، تعنى كل هذا .. ؟؟

وهل - دكتاتورية البروليتاريا - فى أشكالها المطبقة حققت كل هذا ؟؟ - إذن كان علينا أن نُجيب ، فالجواب - لا .. ومن ثم فهى كما قلنا تستطيع أن تشكل عائقا ضد التقدم التاريخى .. ذلك لأن التقدم لا يتمثل فى التفوق الصناعى والعلمى فحسب ، بل ويتمثل مع هذا - وربما قبل هذا - فى إنسانية الإنسان ..

إن الكلمة التى قالها المسيح منذ عشرات القرون ستظل حقيقة خالدة تلك هى :

« إنما جعل السبت من أجل الإنسان » ..

« ولم يُجعل الإنسان من أجل السبت » ..

فالقوانين والنظم والفلسفات ، وكل ما فى الأرض من فكر وعمل ، إنما تريد ويجب ألا تريد سوى تحقيق إنسانية الإنسان ..

وإن دور الماركسية فى عملية التحرير البشرى ماهر وعظيم ، بيد أن ذلك لا يعنى أنها نظام معصوم ، فلقد انطوت فعلا على هذا الخطأ الذى نعالجه الآن ، والذى لا نراه خطأ هيبلا بل نراه جسيما ، وينبغى على الماركسيين أنفسهم أن يكونوا أكثر منا إدراكا لخطره ، وعملا على تفاديه .

إن « ديكئاتورية البروليتاريا » كما هي في الماركسية - فلسفة وتطبيقا - سلطة بالغة التركيز ، وعلى الرغم من البناء الهرمي الذي ينتظم في بلاد كالاتحاد السوفيتي صفوفها طويلا من مجالس السوفييت ، ومن النقابات ، والأجهزة السياسية ، فإن المركزية السياسية الهائلة والمخيفة ينكرها حتى قادة السوفيت وزعماءهم .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٣٦ السوفيتي الذي وصفه « ستالين » بأنه « الدستور الديمقراطي الوحيد في العالم » والذي يحظى بتمحييد حلفاء ستالين أيضا ،

نقول : على الرغم من أن المدة الثابتة منه نقول

« إن الكادحين في المدن والقرى بالاتحاد السوفيتي يملكون بواسطة مجالس نوابهم سلطان الحكم كله » .

فإننا نجد أن « سلطان الحكم كله » لم يكن للكادحين ، ولا لمجالس نوابهم ، بل ولا للجنة المركزية العليا والمكتب السياسي ، بل ولا للقيادة وارعاء الأوائس .. وإنه كان « سلطان الحكم كله » لرجل واحد تركزت فيه دكتاتورية البروليتاريا

ومع تقدير جميع الأحرار في العالم لنقد الذي وجهه « خروشوف » لاستبداد « ستالين » ، ومع تقديرهم لدمشاعر النبيلة التي يُحبونها تعتمل في ضمير خروشوف وكأنها تنلهف شوقا إلى ديمقراطية سياسية أكثر . ومع

تقديرهم للإجراءات التي يتتبعونها في رفق وحذر ليدعم التفوذ السياسى لمواطنيه . فإنسانرى فى تواضع أن كل نجاح ىمكن أن تحرزه الديمقراطية السياسية داخل المجتمع الماركسى ، سىي - الاتحاد السوفيتى ، حيث تقوم - دكتاتورية البروليتاريا - والصين الشعبية - حيث تقوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية ، إنما بدأ من نقطة واحدة ، هى . إعادة النظر فى نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » كلها ..

فهذه النظرية مع لكل الإجراءات غير الديمقراطية .

وهى برصفها مبدأ مقدسًا من مبادئ الماركسية ، فإنها تعطى دائما إيجاءات ، بل وتفرض شروطًا للعمل السياسى يتفق مع طبيعتها .

ليس ذلك فحسب ، بل إنها لتفرض شروطًا فكرية لا يستطيع المفكرون الماركسيون مآرحتها وهم يتحدثون عن الحرية والعمل السياسى والعمل الفكرى بسمدان حتما منهاهما من التسليم المبذنى والمطلق بدكتاتورية البروليتاريا ، وبما تتطلبه من ظروف وأوضاع . ولنضرب مثلاً بين التضامن بين العم السياسى والقانونى والفكرى لدعم دكتاتورية البروليتاريا ، والتضامن بينها فى استلهاام دكتاتورية البروليتاريا ..

والمثل الذى يضربه ، خاص بحرية القول والنشر .

فالدستور السوفيتى يقول فى مادته ١٢٥ :

« وفقا لمصالح الطبقة العاملة ، وتوطيدا لدعائم النظام

اسوفيتي يضمن القانون لمواطني الاتحاد السوفيتي .

( أ ) حرية الكلام .

( ب ) حرية اشعر .

( ح ) حرية الاجتماع وتشمل الاجتماعات العامة

( د ) حرية تأليف الموكب والمظاهرات في الشوارع .

فهنا يظهر « العمل القانوني » لحماية حرية القول والتشعر ، هذه الحرية التي يجب أن يمارسها المواطنون وفقا « لمصالح الطبقة العاملة وتوطيدا لدعائم النظام » .

وليس ينكر أحد على الدستور ، ربط الحرية بحماية مجتمعه الكادح ونظام دولته الأساسي ، فكل الدساتير في كل العالم تصنع ذلك بأساليب متفاوتة ...

بيد أن هذه المادة لا يمكن عزلها عن المادة الثانية من الدستور نفسه والتي تنص على أن « الأم من السياسي للاتحاد السوفيتي هو مجالس مندوبي العمال والكادحين التي هي ثمرة قيام « دكتاتورية البروليتاريا » .

فدكتاتورية البروليتاريا ، هي القاعدة السياسية الوحيدة التي يقوم عليها النظام كله والحقوق كلها والحرريات كلها

فإذا حثنا « العمل السياسى » وجدناه يَمْضى وَفْق هذه القاعدة .  
فالانتخابات كما ذكرنا من قبل ليست وسيلة لاختيار المرشح الأفضل من  
حيث وجهة نظر الشعب الناخب بل لاختيار « الأفضل » بالنسبة لمعايير «  
دكتاتورية البروليتاريا » .

من أجل هذا ، ولما كانت دكتاتورية البروليتاريا تتمثل فى الحزب الذى  
هو طبيعتها الثورية ، فإن الحزب هو الذى ينتهى إليه أمر اختيار المرشح  
واحد « يُعلن اسمه على الناخبين فى دائرته ليقولوا : أجل .. هذا هو نائبنا ..  
فإذا وَاجَّهنا « العمل الفكرى » ، وجدنا المفكرين الماركسيين يربصون  
حتى حرية الكلمة ، وحرية الفكر بـ « دكتاتورية البروليتاريا » ربطاً وثيقاً ..  
فماركس ، وأنجلز ، فيلسوفا الماركسية ..

ومن بعدهما - لينين ، وستالين ، وماوتسى تونج ، وحروشوف ،  
عندما نقرأ لهم كمفكرين ، لا كحكام - يضعون حرية القول والفكر فى  
خدمة دكتاتورية البروليتاريا ، وينعتونها إذا هى حاوزت هذا الحد  
بالحرية البرجوازية التى تستحق الرفض والمقاومة .

وإن كان الإنصاف يقتضينا أن نقول : إن « ماوتسى تونج » فى كتاباته  
التي أتبع لنا مطالعتها يبدو أخف وطأة فى هذا المقام من رفاقه الآخرين .  
وحتى المفكرين المتفرغين للفكر يسلكون هذا السبيل .



والمفكر الماركسى المرسى « روجيه جارودى » يقول :<sup>(١)</sup>

« .. أما الطبقة الصاعدة التى هتف المستقبل لها ، فليست بحاجة إلى فرص أى قيد على حرية التفكير ، والفكر الانتقضى الحر يتقضى بقوة أعظم ، تدفُضت النظام أو الطبقات التى تموت . وبالتالي فهو يخدم الطبقة الصاعدة ، والقوى التقدمية المتحالفة معها » ..

فهو إذ يؤكد عدم حاجة البروليتاريا إلى فرض أى قيد على حرية القول والفكر بعد انتصارها ، يعود فيحدد لهذه الحرية مجال نشاطها - « الكشف عن تناقضات النظام والطبقات التى تموت » بأسلوب يخدم البروليتاريا كطاقة صاعدة .

فإذ أرادت حرية القول أن تجاور الحديث عن الطبقات التى تموت إلى إحراء مناقشات سياسية واسعة مع السلطة الحاكمة ولصالح الطبقة الصاعدة أيضا - كما يريد المفكر « روجيه » في دا يكون رأيه وموقفه . ؟؟

إننا نجد الجواب في هذه الفقرة من كتابه :

« وتعتبر - دكتاتورية البروليتاريا - أعلى مثل للديمقراطية ، فهى عندما قضت على استغلال الإنسان للإنسان ، وما ينشأ عنه من أزمات ،

(١) كتاب أصول الحرية - ص ١٣٧ .

وبطالة ، وبؤس ، أوجدت شروطاً حقيقية للحرية ،<sup>(١)</sup>

وإذن فكل حرية حقيقية ، بما فيها حرية القول والفكر هي تلك التي  
تساند « دكتاتورية البروليتاريا » بوصفها كما يقول المفكر الشيوعي  
« روجيه » أعلى مثل للديمقراطية .. !!

\*\*\*

إن ربط الحرية بدكتاتورية البروليتاريا ، ثم الجهر بأن هذه الحرية هي  
وحدها الحرية الحقيقية ، لأمر يثير العجب حقاً .. !!

دكتاتورية تتمتع بسلطة مطلقة ، وأداتها العنف والطاعة ، وليست فترة  
انتقال طارئة ، فبهو أمرها .. بل هي باقية حتى تتحقق الشيوعية وتُلغى  
الدولة .. ثم تكون المجال الحيوي للحرية .. ؟؟ !! كيف يسم هذا .. ؟؟

إننا في التطبيق الماركسي في كل دول الاشتراكية الماركسية ، لا نجد أثراً  
للمعارضة السياسية .

لماذا .. ؟

لأن دكتاتورية البروليتاريا ، تفترض عدم وجود معارضة من هذا  
النوع .. إن معارضة كهذه ليست إلا مخلفات برجوازية لا مكان لها بجوار

(١) المرجع السابق ص ١١٥ .

### دكتاتورية البروليتاريا .. ١

ولقد نجم عن غياب المعارضة ، فقدان التوازن السياسى فازدادت صراوة السلطة الحاكمة .

إن دكتاتورية البروليتاريا نعنى - كما قال لينين نفسه - « سيطرة الحزب على الطبقة العاملة » أى دكتاتورية الحزب ..

وهذه السيطرة تعنى بدورها تمرد الحزب وعدم وجود أحزاب أخرى معه ، وعلى الرغم من أن « ماركس » لم يكن ينظر إلى الحزب الشيوعى كتشكيل سياسى متميز ، بل كاتحاد جماهيرى يتبنى إرادة التغيير ويمضى أمام الطبقة العاملة على الطريق .

يقول . على لرغم من هذا ، فإن الانعكاس الحتمى لمبدأ - دكتاتورية البروليتاريا - على الحزب الشيوعى الروسى وغير الروسى ، جعل منه أداة صارمة مستبدة ، أكثر مما هو جهاز سياسى ديمقراطى

ولقد برزت - الماركسية اللينينية - حتمية الحزب الواحد بحجة نصفها صواب ، ونصفها خطأ ..

أما نصفها الصواب ، فهو أن الطبقات اختفت تماماً من المجتمع الاشتراكى الماركسى ، ومن ثم لم يعد هناك صراع ولا نزاع ولا تكتلات تحتاج إلى التشكل فى أحزاب ..

وأما نصفها الخطأ ، فهو إصرارها على أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون إلا عملة لطبقات ..

يقول مستر خروشوف :<sup>(١)</sup>

« أحياناً يلومونا ، لأنه لا يوجد في بلادنا إلا حزب واحد »

« ولكن لا يمكن أن يُوجَّه هذا اللوم إلا ذاك الذي لا

يعرف الواقع السوفيتي ، والذي يسمى إدراك مفاهيم

أولية ، كالطبقة .. والحزب .. والشعب ..

« لنفترض لحظة أنه ظهرت عندنا بضعة أحزاب ، فمن

عساها تمثل ؟؟ وعن مصالح من ستُعبّر . ؟

« إن كل حزب كبير أم صغر لا يوجد في فراغ الفضاء

ورحابه - بل هو يمثل هذه الطبقة ، أو تلك ، معبراً عن

مصالحها ..

« ولكنه لا طبقات متناحرة في بلادنا ، وهذا يعني أنه لا

مكان لتعدد الأحزاب عندنا .

« أجل - يوجد عندنا بالفعل حزب واحد ، هو حزب

(١) كتاب : خروشوف - الاشتراكية والشيوعية ص ٤٨ در الطبع والنشر -

الشيوعيين . وهو يعبر عن مصالح الشعب العامل كله » ..

ونريد الآن أن نضع بصع كلمات في مواجهة هذا الرأي الذى قرأناه للرئيس « خروشوف » ، ثم نستخلص من هذه المواجهة رأينا فى الموضوع ونبدأ بسؤال نظرحه ، هو : أليس من الممكن ومن المفيد أيضا قيام أحزاب سياسية فى مجتمع ماركسى خلا من وجود الطبقات ومن صراعها .. ؟؟

إننا لن نستمع لإحبتنا عن هذا السؤال من تجريدات نظرية ، بل من الواقع الحى فى المجتمع الاشتراكى الماركسى نفسه .

فبعد وفاة « ستالين » عرف الناس ، ومن الرئيس « خروشوف » ذاته ، أنه كان هناك خلافات ضخمة ، ووجهات نظر متعددة ، تدور حول مسائل أساسية .

فكان هناك ما أسماه « خروشوف » - عادة الفرد - بكل ما تفرضه هذه العبادة من طقوس واستعباد .

وكان هناك التفرد بالسلطة ، بكل ما ينجم عنه من أباية ، وتصفية مستمرة للمعارضين ، وإلغاء لمسئوليات الحزب والحكومة ، واتخاذ قرارات فردية حتى بالنسبة للعمليات الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية وكان هناك أخطاء جسيمة فى السياسة الخارجية حتى صد البلاد الشيوعية الأخرى .

يقول خروشوف<sup>(١)</sup> :

« لقد اقترف ستالين أخطاء جديدة في قضية القوميات ، لا في داخل بلادنا فحسب ، بل وفي العلاقات مع بلدان الديمقراطية الشعبية ، وإن حزينا قد سلط على عبادة شخص ستالين انتقادا صارما ، واصلح الأخطاء التي ارتكبها ستالين .. »

هذه الكلمات قلت ، وهذا النقد وجه لستالين بعد مماته طبعاً .. بل وكان هناك أخطاء اقتصادية كثيرة<sup>(٢)</sup> .

وكان هناك يومئذ كثير من الناس ، وكثير من أعضاء الحزب الشيوعي وقادته ضد هذه الانحرافات ، ولكنهم لم يتكلموا ، فلو فرضنا أن النظام يسمح بقيام أكثر من حزب ، أفلم يكن هؤلاء المعارضون سيجدون سبباً يشكلون به حزبا دون أن يكونوا بمنين لطبقة اقتصادية معينة .. ؟؟

بلى . فلو أتيح للسيد « خروشوف » والسيد « ميكويان » ورفاقهما أن

(١) كتاب - خروشوف - الحركة العمالية والشيوعية والثورية - ص ١٥٦ دار الشر بموسكو .

(٢) أثناء طبع هذا الكتاب ، ألقى - خروشوف - خطاباً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قال فيه : إن « ستالين » كان يبيع القمح الروسي للخارج ، تارك الشعب يتضور جوعاً ، بل يموت من الجوع .. !! .

ينشروا يومذاك منهجا جديدا يعلنون فيه اتجاههم الديمقراطي - كما يرونه - واتجاههم التصنيعي ، واتجاههم في السياسة الخارجية ، ثم أتيح لهم تشكيل حزب يتبنى هذه الرؤى الجديدة ، لوجد هذا الحزب دواعي قيامه في مجتمع خلا من الطبقات .

بل لقد كشفت الأيام بعد انتهاء عهد ستالين أنه كان هناك بالفعل منهج متكامل يصلح أساسا لقيام حزب سياسي لا يمثل طبقة بل يمثل مصالح الاشتراكية نفسها .

هذا المنهج هو الذي تمثل في النقاط الأربع التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب - في عهد مالنكوف - كأساس لسياسة جديدة بعد وفاة ستالين . وهذه النقاط هي :

- ١ - التحول عن مبدأ زعامة الفرد وعادته إلى الزعامة الجماعية .
- ٢ - تخفيض سلطات البوليس السياسي ، وضمان احترام القانون .
- ٣ - ضمان الحرية اللازمة للمثقفين وذوى الرأى .
- ٤ - الاتجاه فى الانتاج إلى توفير المزيد من السلع الاستهلاكية .

\*\*\*

والخلافاً للمذهبية الحادة الدائرة اليوم بين الاتحاد السوفيتى والصين -  
تزيد القضية وضوحاً ..؟؟

فكلا البلدين ، اشتراكي ماركسى . بتجه نحو اشيعوية في أعلى  
مراحلها .

ولقد تمادى الخلاف المذهبى بينهما إلى المدى الذى حل الاتحاد  
السوفيتى على أن يقطع عن الصين معوناته ، ويحرمها النفط اللازم لها في  
الوقت الذى تنهيا فيه أمريكا لتبيع القمح إلى روسيا .. !!

فعلام يدل هذا .. ؟

إنه يدل - في بداهة - على أن الاشتراكية الماركسية كفلسفة وك نظام ،  
تتسع لوجهات نظر متعددة وضاربة الجذور في أعماق هذه الفلسفة وهذا  
النظام .. فإذا تبوأرت وجهات النظر هذه في اتجاهين أو ثلاثة ، ثم  
تشكلت هذه الاتجاهات في أشكال سياسية داخل العقيدة الاشتراكية  
والإطار الاشتراكي للمجتمع ، كان ذلك عملا طبيعيا .. ولم يعد من المقنع  
أن يقال إن الأحزاب لا يمكن أن تقوم إلا في مجتمع طبقى متناحر ..

لقد قام ذات يوم صراع دام بين حبهة « تروتسكى » وحبهة « ستالين »  
كان الأولون ينادون بحالية الثورة الشيوعية ، وتصديرها الفوري إلى آفاق  
الأرض .. وكان الآخرون ينادون بدعمها داخل روسيا .

كذلك قام صراع حول سياسة المزارع الجماعية ، وحق الأولوية بين  
الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستهلاكية التى تلبى احتياجات الشعب



كذلك تبين أن السياسة الخارجية كانت في كثير من اتجاهاتها خلال العهد الستاليني كله موضع نقد من الكثيرين الذين لم يسمح النظام القائم لهم بإعلان وجهات نظرهم المغايرة .

إذن هناك - داخل العقيدة الاشتراكية والنظام الاشتراكي - ظروف مشروعة مذهبية ، واقتصادية ، وسياسية ، تتيح قيام أحزاب تتبنى اتجاهاتها المتنوعة التي تستمد وجودها رغم تنوعها من الاشتراكية وحدها ، وتعمل عن طريق المباراة الشريفة بينها على إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ؛ وتختصر الخلاف في الرأي الذي لا بد من وجوده في كل مجتمع بشري - نقول تحصره في دائرة العمل السياسى السلمى والقانونى ، وتحول دون تطرفه إلى صراع دام .

وخلال ذلك كله تتاح للشعب الاشتراكي كل احتياجاته من التربية السياسية ، ويستطيع متابعة مشاكله وقضاياها ، ويعرف على رأى اليقين رأيه في المنهج الأفضل الذى يؤثره على سواه .

إننا لانستطيع أن ننكر أرتجاف الظروف القاسية ، ولا المخاوف الهائلة التى صاحبت التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى إبان نشوئها وقيام دولتها .. ولكنا نرى أن كل تلك الظروف قد ذهبت ولن تعود ، وبالتالى لم يعد للمخاوف ما يبررها ..

كذلك لانستطيع أن نغفل عن أن الاشتراكيين الماركسيين يبaleون كثيرا

حين يظنون بأن تعدد الأحزاب داخل المجتمع الاشتراكي ، سيحمل كل نقائصه الموجودة في المجتمع الرأسمالي .

كذلك ، لا نستطيع - في ضوء الحجة التي سبقناها - أن نسايرهم في اقتناعهم بأن البيئة الوحيدة لتعدد الأحزاب ، لا تتمثل في المجتمع الطبقي المساحر .

هذه كلمات نصعها تجاه كلمات الرئيس « خروشوف » وتجاه المطلق السائد الذي تبرره الماركسية كدها رفض تعدد الأحزاب ، آمليين أن تحدث هذه لكلمات السريعة توازنا في الضوء المسلط على هذه القضية .

\*\*\*\*

على أن ثمة اتجاهها آخر تقتضي أمانة الفكر عرضه وجعله موضع الاعتبار

ذلك أن الاشتراكية الماركسية لا تقول عن نفسها إنها نظام للاقتصاد وحده ، بل نظام جديد للحياة كلها .. نظام لا يدع شأن من الشئون الإنسانية إلا قال فيه كلمته ، وهياً له مصيره .

والذين قرأوا الماركسية جميعا - حتى خصومها - يدركون في يسر أنها فلسفة تبنت كل قضايا الإنسان ، والطبيعة ، والتاريخ ، بل بيعت من تلك القضايا - وقالت في ذلك كله كلمتها ، وصاغت على أساس من إدراكها له منهجها الفكري والعمل .

إذن فمن أبسط حقوقها أن تختار النظام السياسى التى تراه ملائماً ، بل هى فى الحق تراه أكثر من ملائم . تراه تطوراً تاريخياً محتوماً  
يبد أن هناك فيما أساسية فى حياتنا الإنسانية ، تحدد وجهة الصواب دائماً  
فى تفكير البشر وتطورهم .

من هذه القيم التى لم تنكرها - الماركسية ، بل قدستها - الحرية ..  
يقول ماركس :

« إن الحرية هى جوهر الإنسان .. وفقدان الحرية ما هو إلا خطر الموت  
الحقيقى بالنسبة للإنسان ..

« وحين يحقق الخطر بحرية ما ؛ فإن الحرية كلها ، وفى كل مكان ، تصبح  
موضع تساؤل وتهديد » ..<sup>(١)</sup>

والحرية حين تأخذ شكلها السياسى ، تصير ديمقراطية ..

والديمقراطية كذلك لم تنكرها - الماركسية - بل قالت إن كل أهداف  
العمل السياسى داخل المجتمع الاشتراكى يجب أن تتركز حول تحقيق  
الديمقراطية الكاملة للشعب ، بل ويجب أن تهدف إلى إلغاء الدولة كلها  
كنظام ، لتزده الحرية الديمقراطية نفوذاً وشُمولا .

---

(١) ص ٩٤ من كتاب « أزمة الماركسية البرهنة » - تأليف : هرى لوففر -  
ترجمة : البير منصور ، وأحمد الزين .

غير أن الديمقراطية التي تؤمن بها - الماركسية - وتعمل في سبيلها ديمقراطية أخرى - ديمقراطية مختلفة .. أو بتعبير أصح ، مختلفة وسائلها وأجهزتها ، ونظمها .. فهي - مثلاً - تعتمد أول ما تعتمد على « دكتاتورية البروليتاريا » التي سبق مناقشتها .

على أية حال ، والحرية إحدى القيم التي قدستها الماركسية ، بل وأعلنت أن مهمتها هي رد الحرية إلى الإنسان ..

فإذا كان من حق الماركسية كفلسفة جامعة أن تختار طريقها كله ، ومنهجها السياسي بصفة خاصة ، فإن من واجبها أن يسير هذا المنهج وفق القيم التي آمنت بها .

وعندئذ يجب أن تصير الحرية السياسية - أي الديمقراطية ، معيار تنظيماتها السياسية .

وللديمقراطية خصائص ذاتية إذ انتزعت منها فضدت وجودها ومهما تختلف تطبيقاتها وتباين أشكالها ، فإن خصائصها باقية .  
من هذه الخصائص أن يكون الشعب سيّد مصيره .

وتعبر هذه السيادة عن نفسها في أشكال وحقوق شتى لها أهمية لسيادة نفسها ، لأنها ليست مظهرًا ظاهريًا على الجوهر .. بل هي مظهر الجوهر ذاته خلال حركته وامتداده .

من هذه الأشكال والحقوق ، المجالس النيابية الممثلة للشعب - كذلك

حق الشعب وممثليه في نقد الحكومة ، ومراقبة أعمالها ، والقدرة على تغييرها إذا خانت مبادئه ، أو عملت ضد مصلحته ، أو انحرفت انحرافاً يهدد أمنه ومستقبله .

إذا سلمنا بهذه الحقيقة ، وهي - في رأينا - واضحة اليقين . يصير من حقنا أن نسأل الماركسيين عن مكان هذا الحق في تنظيمهم السياسى إن تعدد الأحزاب ليس مقصوداً لذاته ، ولكنه مقصود لأنه - كما نشاهد بالتجربة - يتيح أكبر قدر ممكن من القدرة على نقد أعمال الحكومة ، ومراقبتها ، وتغييرها

فإذا رأيت الماركسية أن تعدد الأحزاب نظام لا يلائمها ، فسيكون من الممكن موافقتها إذا هي قدمت البديل الذى يحقق السيادة السياسية للشعب على النحو الذى ذكرناه . فهل هناك بديل .. ؟ سنرى !

والآن وقد بلغت هذه النقطة من الحديث ، فإننى لأحس أسى تحريت الأمانة ، والإنصاف ، والحقيقة بجهود صادق ، أحمد الله عليه . ومن ثم يفتح طريق القول أمامنا جميعاً - القراء والكاتب - لتقفؤ مصير أزمة الحرية فى المجتمع الاشتراكى بعد أن حاولنا تبيان فلسفتها.



عندما اتجه بنا الحديث إلى بحث مصير أزمة الحرية فى المجتمع الرأسمالى - فى الفصل الرابع من الكتاب - استشرّفنا مطالع هذا المصير فى ضوء

إيماننا بقدرة الديمقراطية على التغيير وإن طال مداه .. وفي ضوء تفاؤلنا العميم بمستقبل المصير الإنساني ، وفي ضوء التبعات التي تُلقِيها سَلَامَةُ المجتمع على أفرادِه ، وقادته ، وحكومته ، هذه التبعات التي تلخّصت آنذاك بالنسبة للمجتمع الرأسمالي في أمرين :

( أ ) ماضرة الديمقراطية دُشما في نضالها ضد رأس المال وطواغيته ، ماضرة تُنمّي نفوذها وتردُّ سُلطة السيادة كاملة إليها وإلى أجهزتها كافة ، من برلمان ، ودستور ، وحكومة .

( ب ) العمل بالوسائل الملائمة لظروف ذلك المجتمع ، إعادة توزيع التوازن الاقتصادي بحيث لا يبقى مركز الثقل في المال والصناعة بأيدي قلة محتكرة تمكّنها قوة المال ، والاحتكار من بسط نفوذها السياسي على الدولة كلها ، كما تمكّنها من تعويق نفوذ الديمقراطية التي تعمل على تحويل امتيازات القلة إلى حقوق للكثرة .

ولآن ، ونحن نحاول «سَنَشْرَافُ» مصير الأزمة في المجتمع الاشتراكي ، فإننا في صيحة تفاؤلنا المستمر بأن القافلة البشرية سائرة على الدوام إلى أفضل ، نريد أن نقول : إنه إذا كان مصير الأزمة في المجتمع الرأسمالي مرتبط بقدرة الديمقراطية على التعبير .. فإنه في المجتمع الاشتراكي مرتبط بقدرة الديمقراطية على «حماية» التغيير .. كما هو مرتبط بقدرة الاشتراكية على تخطّي مخاوفها وحُجّ تناقضها ، كما هو مرتبط - للمرة الثالثة - بتقبل التبعات الجليّة التي تفرضها سلامة المجتمع الاشتراكي ومستقبله ، على

مماهيره ، ومفكره وقادته .. أما قدرة الديمقراطية على التغيير ، فأمر اعترف به ماركس وإنحلتز كما اعترف به لينين وخروشوف .

واعتراف « لينين » به قيمة خاصة ، باعتباره أول رجل في التاريخ قاد ثورة اشتراكية ناجحة بالمفهوم العلمى الماركسى للاشتراكية وحكم دولتها ، ونظم مجتمعتها ..

يقول « لينين » :

« متصل جميع الأمم إلى الاشتراكية .

« إن هذا الأمر محتوم ..

« ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة تماما ، فستحمل كل منها مَرَّانفرد به - فى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الديمقراطية ... وفى هذا المظهر ، أو ذاك ، من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا » .<sup>(١)</sup>

إن هذه الكلمات واضحة ، بقدر ما هى دالة على إيمان « لينين » بقدرة الديمقراطية بشئ أشكالها على تغيير المجتمع .

والديمقراطية التى لا بد وأن « لينين » يعنها بالحديث هى : الديمقراطية البرلمانية .

أولا لأنه وضعها مقابل دكتاتورية البروليتاريا .

ثاني : لأنه لا يمكن أن يعنى بها الديمقراطية التى ستكون المظهر

(١) ص ٣٩ من كتاب خروشوف - عن الحركة العمالية والشيوعية لثورية

السياسى للمجتمع الشيوعى ، لأن تلك الديمقراطية ، لن تجبىء حسب الاتجاه الماركسى نمسه إلا بعد أن يبلغ المجتمع الشيوعى أعلى مراحله ، وتميل الدولة للعروب .

ويتحدث خروشوف عن قدرة الديمقراطية على مرض كلمتها فى معاقل الرأسمالية ، فيقول :

« فى عام ١٩٦٠ اشترك فى الإضراب أكثر من أربعين مليوناً ، أى ما يناهز ٧٣ / من مجموع عدد المصريين .

« وقد أدت الحركات القوية التى قامت بها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عام « ١٩٦٠ » إلى سقوط الحكومات فى اليابان ، ويطاليا ، وبلجيكا .. »<sup>(١)</sup>

إن الحركات القوية التى يشير إليها « خروشوف » والتى مكنت العمال والجماهير من إسقاط حكومات البلاد التى ذكرها - إنما هى ثمرة الحقوق التى تعطيها الديمقراطية للجماهير - والتى تستخدمها الديمقراطية فى إنحاز مسئولياتها .

وتزداد هذه النمطة وضوحاً فى الفقرة التالية للسيد « خروشوف » أيضاً إذ يقول :

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥ .



« .. وفي هذا الصدد ، تبرز قضية إمكان استخدام السبيل البرلماني أيضا من أجل الانتقال إلى الاشتراكية .. إن هذا السبيل لم يكن وارداً بالنسبة للبلاشفة الروس الذين كانوا أول من حققوا الانتقال إلى الاشتراكية .  
ثم يُواصل حديثه قائلاً :

« ولكن منذ ذلك الحين طرأت على الوضعية التاريخية تطورات جذرية ،  
تتيح تناوُل هذه المسألة بطريقة جديدة .

« ففي العالم أجمع ، نمت قوى الاشتراكية والديمقراطية به لا قياس له .  
بينما أمست الرأسمالية أضعف بكثير<sup>(١)</sup> » ... !!!

هذا نص صريح يحمل اعتقاد قطب الاتحاد السوفيتي وزعيمه بأن  
الديمقراطية البرلمانية أصبحت اليوم وسيلة ممكنة للتعبير .. بل وللتعبير  
الشامل الذي عبر عنه خروشوف بعبارة « الانتقال إلى الاشتراكية » ..  
وإذا كانت الديمقراطية قادرة على التعبير ؛ فإنها أكثر قدرة على حماية  
التغيير ..

وإذا كانت دولة لقمة في بلاد الاشتراكية الماركسية قد كُتِبَ عليها في  
الأمس البعيد أن تُحدث لتغيير الشامل في وطنها تحت لواء « دكتاتورية  
البروليتاريا » بكل ما تمثله من عنف ونحْكُم ، فإن عليها اليوم أن تُواصل

(١) نفس المرجع : ص ٤٢ .

تطورها في ظل الديمقراطية ، بكل ما تمثله من طمأنينة وحرية .

إن الشعوب سيما في منطق الاشتراكية - هي القوى الحقيقية الدائمة ..  
هي الحارس العملاق العظيم للأوطان ومصائرهما .. والتربية السياسية  
لجماهير ، هي أهم تبعات كل نظام رشيد . والديمقراطية بها تكمله من  
حريات ، هي السبيل الأوحده لهذه التربية ...

وإذا كانت الاشتراكية تستطيع أن تجعل من الوطن المتخلف ، وطنًا  
كبيرًا .. فإن الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع أن تجعل من سكان هذا  
الوطن الكبير ، مواطنين كبارًا ..

ويجب على الناس أن يجدوا الشجاعة التي يواجهون بها هذه المعارف  
العجبة .. !!

ففي المجتمع الرأسمالي الذي يعج بالامتيازات الصاعقة ، نجد - كما  
أسلفنا في الفصل الرابع - رئيس ولاية أمريكية يخاطب جهازًا علنيًا ضد  
رئيس دولته ، ترومان ، وينقد أعماله ، بل ويطلب الشعب بإسقاطه في  
الانتخابات التي كانت قد قرب موعدها ، ويجد صحافة تستطيع نقد  
الحكومة على أوسع نطاق ، على الرغم من أنها ليست ملكا للشعب . بل  
ملكا للرأسماليين الكبار .. ونجد قضايا يحاكم شيوعيين حقيقيين ، يرفض  
القضية كلها ، ويتهم الذين أعدوها بالتزوير والتلفيق .. !!

ثم نجد في المجتمع الاشتراكي الماركسي ، الذي انراحت عن كاهله

سيطرة القلة المحتكرة لاقتصادياته ، أصبح الشعب هناك سيّد مزارعه ومصانعه ومتاجره .. أقول تجدد في ذلك المجتمع رغم هذه الظروف لمساعدة عاجزاً تاماً عن كل نقد للحكومة .

فإذا طُرد زعيم من الحزب أيام ستالين ، أو أيام « خروشوف » لا يستطيع أن يعقد الاجتماعات أو يلقي المحاضرات لانتقاد سياسة الحكومة .. لماذا .. ؟ مع أنه لن ينادى بعودة الرأسمالية ، ولا بعودة القيصرية ، إنه سينتقد الحكومة داخل نطاق الإيمان الاشتراكي الذي يقده كالآخرين .. ؟ !!

والصحافة ، لا تستطيع أن توجه نقداً فعالاً للحاكم سواء كان ستالين أو خروشوف — مع أنها ملك الأمة ، وللشعب الذي خلا من الطبقات ومن صراع الطبقات .. !!

إننا قد نجد في هذه الظاهرة المؤسفة في الكلمات التالية للسيد « خروشوف » :

« إن قمع مقاومة المستثمرين ليس الوظيفة الوحيدة ، ولا حتى الوظيفة الرئيسية لـ « دكتاتورية البروليتاريا »

« فهي تقوم بدور تنظيمي ، وتربوي ، وإنشائي هائل » .. (١)

(١) المرجع السالف : ص ٥٩ .

فدكتاتورية البروليتاريا إذن ، لتى عرفنا كثيرا عن طبيعتها في الصفحات الماضية ، ليست أداة الدولة لقمع المستثمرين المحتكرين فحسب ، بل هى كذلك ، أدواتها لتنظيم الشعب وتربيته ..

فهل الدكتاتورية هذه ، أداة صالحة لتربية الشعب لتربية السياسية التى تجعل منه مراقبا لحكومته ، وسيدا لمصيره .

إن « خروشوف » يجيب ، فى حتام الفقرة السابقة ، قائلا . -

« إن دكتاتورية البروليتاريا تؤمن للطبقة العاملة فى جميع مراحل تطورها الديمقراطية الفعلية ، وسلطة الشعب الحقيقية » .

ونحن لن نناقش هذه القضية مرة أخرى ، لأن ذلك يعنى أن نعيد من جديد كتابة الصفحات السبعين أو الثمانين التى سلفت .. !!

لكنا نكتفى هنا بالقول للسيد « خروشوف » : إن الواقع المشاهد ، لتجربة دكتاتورية البروليتاريا من عام ١٩١٧ حتى اليوم يقول : لا . إن دكتاتورية البروليتاريا غير قادرة على أن تؤمن للشعب : ديمقراطية فعلية ، ولا سلطة حقيقية ، وإها - فيما نرى - لا تقدر على التربية ، وإنما تقدر على الترويض .. !!

وإن خير ما يصنعه مسر « خروشوف » اليوم ، كقائد للاتحاد السوفيتى - الوطن الأم - لماركسية ، أن يتخى عن هذا الإطار المستمر لـ « دكتاتورية البروليتاريا » .. وأن يحدث شعبه والعالم ، حديثا غدقا عن

«الديمقراطية»، وأن يضع مع لحزب الشيوعي الروسي الإجراءات الديمقراطية الصادقة موضع التنفيذ..

وإن خير ما يصنعه المفكرون الماركسيون، أن يكفوا عن تقديسهم الوضع لدكتاتورية البروليتاريا. وأن يناقشوها - على الأقل - في ضوء التطورات التاريخية الجديدة، وأن يساعدوا بأفكارهم على دعم الديمقراطية في دول الاشتراكية الماركسية دعماً حقيقياً صادقاً.

إن الإنسان ليدعش لموقف المفكرين الماركسيين من دكتاتورية البروليتاريا فبعضهم يمسحها ولاء «وثيا» عجيباً.. وبعضهم، مع إيمانه بها يتهيب مناقشتها

ولعل أكثرهم جرأة في مناقشتها - بين من قرأنا لهم -، هو المفكر الفرنسي الماركسي - هنري لوفافر..

ومع هذا، وعلى الرغم من ضيقه الواضح بها، فإنه يعبر عن هذا الضيق في اقتضاب وحذر..

فهو في كتابه «كارل ماركس» يكتفي بهذه العبارة.

«إن مبدأ - دكتاتورية البروليتاريا - قد يكون إذن في ظروف معينة

« وهذا المبدأ صحيح في ظروف معينة..؛ ولذلك فهو لا يمكن أن يتحول إلى مبدأ حامد محتوم»<sup>(١)</sup>

(١) كارلس ماركس - ص ٢٨٢

يقول هذا ، بعد أن يسبق هذه الفقرة بعبارة أخرى هي .

« ومن الخطأ رفض مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ببساطة » .

ثم يبخل علينا الأستاذ « لوفافر » بتوضيح « الظروف المعينة » التي تكون فيها دكتاتورية البروليتاريا مبدأ صحيحا .. وما إذا كانت هذه الظروف لا تزال قائمة ، أم ولت أيامها . ؟؟

وهو في كتابه « أزمة الماركسية الراهنة » يعود للموضوع تحت وقع إلحاحه على ضميره آخر . بيد أنه يكتفى بتهرئة « ماركس » وأنجلز ، من التطورات المؤسفة التي صارت إليها « دكتاتورية البروليتاريا » ولا يحرص مع هذه النظرية ذاتها نقاشا في مستوى قدرته العقلية لكشف عن الضُر الهائل الذي أزلته بقضية الحرية وقضية الاشتراكية معا .

ومع هذا ، فقد كان « لوفافر » قويا ، وهو يسجل هذه العبارة التي نقلها عنه :

« وإنه لأمر مؤسف محزن ، لأن المظلومين المقهورين والذين عملوا بحيوية ونشاط ، كانوا ينتظرون من ثورة شاملة أن ندخلهم تَوًّا في الحياة الجديدة ..

« لقد قتلوا ، وقضوا ، يراودهم هذا الأمل الجامع ، وما ذلك إلا لأن التطلع إلى الحرية .. هذا التطلع المتجسد في الثورة بالمعنى الماركسي ، وفي

اتجاهه ، قد استنفد أقصى طاقات النضال ، بينما سار التاريخ الحقيقي ، تاريخ الثورة الذي استوحاه ماركس ، في سُبُل لم تكن بالحسبان ، ...<sup>(١)</sup>

كذلك كان « لوفافر » موقفاً وهو يقول في عبارة سابقة للفقرة السالفة :  
« النظرية لأساسية في زوال الدولة - خلال المرحلة الانتقالية مع دكتاتورية الطبقة العاملة - بقيت دائماً دون تغيير أو تبديل ..

« وماركس لم ينظر إطلاقاً إلى الديمقراطية السياسية ، كظرف ثانوي ، أو كأداة تستعمل استعمالاً عريضاً ، يمكن فيها بعد تجاوزها وتخطيها .  
« وهو لم ينظر إلى الثورة في أي وقت من الأوقات إلا لتحقيق الديمقراطية الاشتراكية هدف لها وغاية »<sup>(٢)</sup>

ولقد ناقشت على الصفحات السابقة من هذا الفصل - جوهر المشكلة - التي تجنب الأستاذ « لوفافر » مناقشتها فيها نرى ، ذلك الجوهر المتمثل في أن المهمة التدريجية لدكتاتورية البروليتاريا كما طالعنا من قبل في كلمات ماركس ، وأنجلز ، ولينين وغيرهم ، إنما هي الوصول بالمجتمع الاشتراكي إلى مرحلة الشيوعية ، بل وإلى المرحلة التي تختفي فيها الدولة !! وليس من مهام « دكتاتورية البروليتاريا » كما قرأنا لـ « أنجلز » من قبل ، تحقيق الحرية ،

(١) كتاب : « أزمة الماركسية لراهنة » ص ٩٤ ترجمة دكتور بدر الدين اسباعي

(٢) نفس المرجع ص ٩٢ - والموضوع كله معروض على صفحات المرجع .

لأنه - كما قال أنجلز ولينين أيضا - ما دام هناك « دولة » فليس ثمت « حرية » .. !!

إن هذا المدأ الفلسفي والمذهب الواضح ، يخرج « دكتاتورية البروليتاريا » عن اعتبارها فترة انتقالية .. وهو الذي أعطى ستالين الحق المطلق في السلطة المطلقة .. وهو الذي سيظل متبعا لكلا الكليتين الإجراءيات المناهضة للديمقراطية في كل بلد ماركسي ..

وعلى قادة الماركسية من مفكرين ومساسة ، أن يواجهوا هذه الحقيقة ويواجهوا معها في نفس اللحظة مسئولياتهم الكبرى عن تحقيق الديمقراطية السياسية في بلادهم كلها تحقيقا لا يجعل المواطن في بلاد الاشتراكية أقل نصيبا وأدنى مكانا في حرياته السياسية ، والفكرية ، وفي أمنه النفسي والسياسي ، من نظيره المواطن في بلاد الرأسمالية .. !!

إن هؤلاء القادة يعلمون أن ماركس . حتى وهو في قمة نضجه الفلسفي والثوري ، لم يكن يضع « دكتاتورية البروليتاريا » ضمن فلسفته . حتى لقد خلا البيان الشيوعي نفسه من أي ذكر لها ، بل إنه في عامي ١٨٤٨ / ١٨٤٩ - حيث كان يحرص بكل قواه على الثورة الألمانية - رسم لهذه الثورة طريقها بعد نجاحها ، في إجراء انتخابات حرة ، وتصفية الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين ، ثم قيام دولة من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار والطبقات الوسطى . لتتجه نحو الديمقراطية الاشتراكية .

لم تكن لدكتاتورية البروليتاريا مكان في تفكيره ، وهو يقود الثورات



صكره تارة ، و بنفسه تارة أخرى ، في معظم بلاد أورب .

بل كان يقول يومئذ :

« نحن نقول للعمال ، سوف تجتارون خمسة عشر عاما ، أو عشرين عاما أو خمسين عاما ، من الحروب الأهلية والعالمية ، لالتعبير انظروف وتطيرها ، وتبديل شروط معيشتكم فحسب ، بل ولتطوير أنفسكم وجعلها صالحة للحكم السياسى أيضا .. »<sup>(١)</sup>

ولم يعتق ماركس مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » إلا في عام ١٨٥٠ كما يحدثنا - لوفافر - نتيجة لتجاربه مع ثورات التى قامت بين عامى - ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ - ..

ولقد تحدثنا من قبل حديثا مسهبا عن الحركات والثورات التى تحالف فيها الرجواريون والديمقراطيون مع الطبقة العاملة ، ثم تحولوا عنهم ، وتنكروا لحقوقهم .

وكان ماركس يستبقى من كل تلك اهرائم والخياسات مرارة موجهة أجل لقد شهد فشل ثورات أورب التى كن يعلق عليها آمالا عريضة والتى اشرك فى بعضها . بل وقاد مع أنجلز بعض الفرق الثورية المسلحة فيها ..

وبعد أن انطوى عام ١٨٤٨ على الخيانة والمهزيمة . عاد ماركس -

(١) كتاب ( كارل ماركس ) ص ٢٨٤ .

يتنبأ لثورة العمال في فرنسا عام ١٨٤٩ بانتصار واسع . فكتب يقول .

« ثورة الطبقة العاملة في فرنسا .. ثم الحرب العالمية ..

« هذا ما ينتظره عام ١٨٤٩ » .

ولكن عام ١٨٤٩ زاده مرارة ، وسخطا ..

ثم علق آماله على أزمة اقتصادية ، تفتتح أوروبا عام ١٨٥٠ ، وتسبب

اضطرابات سياسية شاملة ..

ولكن عام « ١٨٥٠ » لم يتجنب الأزمة المتوقعة فحسب ، بل وكان

بداية فترة من الرخاء .. !!

كل هذا ، مضافا إليه استعمال الرأسماليين والرجعيين في أوروبا

للديمقراطية ، وضعف الديمقراطية آنذا عن تحقيق مبادئها وسيادتها -

كحل « ماركس » على أن يفقد الأمل في إمكانية التعبير التاريخي الذي يؤمن

به إلا عن طريق ثورة عاتية ، تعقبها فورا ، دكتاتورية صارمة ، هي «

دكتاتورية البروليتاريا » ..

ولو أن الماركسية نظرت إلى دكتاتورية البروليتاريا ، كفترة انتقال وجيزة

كتلك الفترات التي تعقب الثورات أحيانا ، لكان أمرها .. ولكن «

الماركسية » بدءا من ماركس وأهلز ، إلى خلفائهما توسعت في أمر هذه

الدكتاتورية ، وجعلت منها تلك النظرية الهامة التي تشكل حزة رئيسيا من

صميم الماركسية ، ومن صميم التطور التاريخي كما تراه الماركسية .

وينبغي أن نلاحظ ، أن ماركس اعتنق في وقت واحد مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » ، ومبدأ ، الثورة الدائمة » .

بيد أنه رجع عن مبدأ « الثورة الدائمة » عندما أخفقت نبوءاته عنها وظل متمسك بدكتاتورية البروليتاريا ، لأن الظروف التي أنعته بها كانت لا تزال قائمة - تلك الظروف التي أشرنا إليها الآن . وفصلناها من قبل ..

وهذه الحقيقة جديرة بأن تشكل مدخلا فسيحا لتطوير الماركسية اليوم . سياسيا - حتى تنضو عنها كل آثار « دكتاتورية البروليتاريا » ، وحتى تتحول عنها إلى ديمقراطية تبض بكل خصائص الديمقراطية . فإذا لم يُواتِ الماركسيون الاقتناع بأن دكتاتورية البروليتاريا ، كانت من أساسها خطأ ..

فبما لترحو أن يواتيهم الاقتناع بأن الظروف التاريخية المرحلية التي اقتضت الإيمان بدكتاتورية البروليتاريا وقيامها ، قد انتهت ، وانتهى معها كل حق مشروع لقيام هذه الدكتاتورية .

وليس يكفي أن تختفى « دكتاتورية البروليتاريا » كمبدأ ، ونظام .. بل لا بد من اختفائها كحاضر ، ورمز ..

أجل ، لابد من اختفاء رُوحها التي توحى بالسلطة المطلقة وتبرر قيامها .

إنه إذا كانت الديمقراطية البرلمانية قادرة - كما قرأنا لخروشوف من قبل - على تحويل المجتمع الرأسمالي بكل أثقاله وتناقضاته إلى مجتمع اشتراكي .. ؛ فإن الديمقراطية إذن أكثر قدرة على تحمل مسؤوليات داخل المجتمع الاشتراكي الذي لم يعد فيه لقوى الاحتكار خطر . ولا أثر .

إن مصير الديمقراطية والحرية في المجتمع الماركسي ، رهن بإدراك هذا كله ..

فإذا أصفنا لقدرة الديمقراطية على تحمل مسؤولياتها في المجتمع الاشتراكي ، قدرة الاشتراكية نفسها على تخطي مخاوفها ، وحل تناقضاتها ، كما ترى الماركسية ذاتها ، تصبح مسؤولية الاشتراكيين الماركسيين بكل قوادهم ومفكرهم وجماهيرهم مسؤولية أعظم وأخطر من أن تتحمل أدنى نكوص عنها .. !

هذه المسؤولية التي تتمثل - حاليا - في العمل من أجل الديمقراطية والديمقراطية وحدها ..

الاتحاد السوفيتي الذي فرضت عليها مكانته أن نجعله مركز الدائرة في مباحثتنا هذه .

وإن التفوق البهر ، والمذهل أيضًا ، الذي حقته الاشتراكية في مجالات التعليم ، والتصنيع ، والصحة ، والاقتصاد ، وغزو الفضاء . هذا التفوق الذي لا يحتاج إلى أرقام تدعمه ، ولا وثائق تمهره ، إنما يمرض على ذويه من

تبعات الرشد الإنسانى أكثر مما يفرضه أى تفوق آخر سواه .

والماركسيون - لا ريب - أدكى من أن يؤرطوا أنفسهم فى نقول بأن كل هذا التفوق الباهر كما وصفناه ، إنما تم فى ظل « دكتاتورية البروليتاريا » التى ندحضها .. ١٩

فإنهم لو فعلوا ، نجيبهم بنفس منطقهم ، أن « البروليتاريا » نفسها نمت وترعرعت فى ظل الرأسمالية ، التى تُحاربونها . ١١

ثم إن هناك نصف الكرة العربى ، تفوق مُثالا - نما ، واشترابٌ فى ظل نظام سياسى ، يسر على أية حال من نوع « دكتاتورية البروليتاريا » !

بل إننا حين نأخذ فى اعتبارنا ، النقد الذى وجَّهه خروشوف لحكم ستالين ، نستطيع الحدس بأن هذا التفوق قد سيكون أعظم وأحكم وأسلم ، لو أنه لم يتم فى ظل سلطة مستبدة ، استمدت استبدادها ، أو على الأقل ، أعانها عليه « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وبودها أن تشير إلى أماوجه حديث هذا عن - دكتاتورية البروليتاريا - إلى - دكتاتورية الشعب الديمقراطية - أيضا ، وهو العنوان والنظام البذان اختارتها الصين الشعبية نظاما للحكم فى بلادها - كبديل لـ « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وعلى الرغم من التفسيرات المسهبة التى تُفسر بها السيد « ماوتسى تونج » هذا الاحيار ، فإن الوشائج لكثيرة بين - دكتاتورية البروليتاريا

و- دكتاتورية الشعب الديمقراطية - تجعلها ، أو بتعبير أدق ، تكاد تجعلها طرازا واحداً من الحكم .. هو ذلك الطرار الذي ناقشناه عبر الصفحات الكثيرة السالفة ...



إن مصير الديمقراطية في المجتمع الماركسي ، يمكن أن يستمد عوامل خلاصه من الماركسية نفسها كفلسفة ، مع استبعاد - دكتاتورية البروليساريا - طبعا .

فالفلسفة الماركسية ، تؤمن بـ « وحدة الأضداد » .. وهذه الفلسفة صاحبة أثر كبير في دفع الفكر الإنساني إلى احترام التناقض الكامن في الأشياء والنظم .

وتناقضات الديمقراطية ، كتناقضات الاشتراكية تماما .. فكما أن تناقضات الاشتراكية ، لا تُبررُ جحود الاشتراكية ذاتها .. فكذلك تناقضات الديمقراطية ، لا ينبغي أن تبرر جحودها . هذا ، أحد وجهي القضية ..

أما وجهها الآخر ، فسندع « ماوتسي تونغ » يتحدثنا عنه هاهو ذا ، يقول :-

« .. والتناقضات في مجتمع اشتراكي ، تختلف عن التناقضات في المجتمعات القديمة ، كالمجتمع الرأسمالي مثلا .

« فالتناقضات في المجتمع الرأسمالي ، تعتر عن نفسها بألوان حادة من الصراع والنزاع في تناحر طبقي عنيف ، لا يمكن أن يحله المجتمع الرأسمالي نفسه ، ولا يمكن حله إلا بالثورة الاشتراكية .

« وأما المتناقضات في المجتمع الاشتراكي ، فهي على العكس ليست متناقضات عدائية - ويمكن حلها ، انواحد يُلَوِّ الأخر عن طريق النظام الاشتراكي نفسه » ... <sup>(١)</sup>

فيم تفيدها هذه الكلمات .. ؟

إنها واضحة الدلالة على أن المجتمع الاشتراكي - باعتراف واحد من كبار فلاسفته وقادته - أقدر المجتمعات قاطبة على حل تناقضاته بغير صراع .

والعمل السياسي بكل أنظمته وأجهزته ، يمش لا ريب في كل مجتمع إنساني - اشتراكي كان أم رأسماليا - ركنًا هامًا من أركان المجتمع وهو بالتالي محتوي على تناقضاته الخاصة سنائه الذاتي ، وتناقضاته الساجمة عن علاقاته مع النظام الاقتصادي في مجتمعه ..

فيذا كان على الاشتراكية أن تواجه تناقضاتها في المجال الاقتصادي بحلول سلمية وقانونية بسبب اختفاء عوامل الصراع الحاد من بينها ، فإن

(١) ص ٣٧ من كتاب « معالحة المتناقضات » لـ « ماوتسي تونغ »

عليها - كذلك - أن تواجه تناقضاتها في المجال السياسي بحلول سلمية وقانونية - وهذه هي الديمقراطية ..

على أن هناك حقيقة بالغة الأهمية ، تفيها المعرفة والتجربة معاً . تلك هي : أنه لا شيء يعين الاشتراكية على حل تناقضاتها حلاً سلمياً وقانونياً ، أكثر من مراعاة الدائب على حل تناقضاتها السياسية بالحلول السلمية والقانونية .

فمواجهة التناقضات السياسية المتعلقة بأنظمة الحكم وأجهزته بروح انقانون ، والشورى ، هي التي تُشكل قاعدة للسلوك السياسي ، والإداري والاجتماعي ، للدولة وللمجتمع معاً ..

أي أنه إذ أرادت الاشتراكية أن تحل تناقضاتها بغير صراع ، فليس أمامها سوى سبيل واحد لهذا هو : ديمقراطية الحكم .

ولقد رأيت خلال عرضنا لمظاهر الأزمة في المجتمع الاشتراكي ، كيف كانت الاشتراكية - أيام ستالين - تحلُّ بعض تناقضاتها بالصراع المُروَّع .. ذلك لأن أداة تلك الحلول لم تكن ديمقراطية ..

\*\*\*

وإذا صممت الاشتراكية على أن تكون لها ، ديمقراطيتها الخاصة فإن عليها أن تدرك تماماً أن للديمقراطية خصائصها التي تلازمها في أي شكل وعلى أية صورة .



ولنا لنسأل : ما هى أشكال الحكم فى كل من الدول الرأسمالية  
والماركسية ..

إد فى كل منها حكومة .. وبرلمان .. ودستورا ..

فى كل منها . سلطة تشريعية .. وسلطة قضائية .. وسلطة تنفيذية . بل  
وفى كل منها نظام حزى ، يقوم على التعدد فى بعضها ، وعلى التفرد فى  
بعضها الآخر ..

وليس هناك أى شك تاريخى فى أن هذه الأشكال ، من حكومة  
وبرلمان ، ودستور ، وأحزاب ، قد وجدت قبل الماركسية

ولقد كانت جميعها ، اللبئات التى صيغت منها الديمقراطية منذ  
نشوئها ، والتى أخذت تتطور مع الزمان ..

والماركسية اليوم ، وقبل اليوم ، تجعل الديمقراطية نوعين :

- الديمقراطية « البرجوازية » وتعنى بها ديمقراطية الدول الغربية

- وديمقراطية أخرى ، وتعنى بها نظامها السياسى .

وبحن لن نهتم بهذه التفرقة ولكننا نعود إلى سؤالنا السابق ، وهو : ما  
هى أشكال الحكم فى كل من النظامين - الرأسمالى - والاشتراكى إنها ، كما  
قلنا واحدة فى معظمها .. فهى حكومة ، وبرلمان ، ودستور وحزب ها ،  
وأحزاب هناك .

فلماذا إذن هذه المسميات المتكررة للديمقراطية .. ؟

هل ديمقراطية الغرب « برجوازية » لأنها تعيش في وسط  
برجوازي .. ؟ ليكن ذلك كذلك ..

فما هي الديمقراطية التي تحكم وتسود المجتمع الذي ليس « برجوازيا »  
المجتمع الذي خلا من كل صراع طبقي ، وأصبح الشعب فيه المالك  
الحقيقي لمصادر عيشه ووسائل إنتاجه .. ؟؟

إن مواجهه هذا السؤال في ذمة وصدق ، تشكل في رأينا أقدس  
واجبات المجتمع الاشتراكي اليوم .



لقد قلنا من قبل : إنه من الممكن احترام حق المجتمع الماركسي في  
اختيار نظام « الحزب الواحد » - إذا استطاع نظامه السياسي أن يجد بديلاً  
يُتيح له التوازن السياسي الذي يُثمره تعدد الأحزاب وتساءلنا آنسذ ، هل  
هناك بديل .. ؟

ونجيب هنا : ربما يمكن أن يكون ثمت بديل ، ألا وهو « المعارضة في  
شكل القانوني » ..

إنه لا يكفي قط أن يقال للناس : انقدوا بحرية ، وعارضوا بحرية بل  
يجب ما دام الأمر يتعلق بالنظام العام للدولة وللمجتمع ، أن يكون  
للمعارضة السياسية شكل قانوني ، يجعلها دائماً قوة سياسية تعمل داخل  
الولاء للاشتراكية نفسها ، وتكون قادرة دائماً على أن تكشف عن وجهات

النظر الأخرى التى يمكن أن تصحح تارة ، وتدحض تارة أخرى ، وجهة نظر الحكومة نفسها ..

وكما قلت ~ أثناء مناقشتى مصير الأزمة فى المجتمع الرأسمالى - أعيد القول هنا : بأننى لا أرعم القيام برسم منهج تفصيلى لمستقبل الديمقراطية فى بلاد الماركسية الهائلة بإمكاناتها ، وقادتها ، ومفكراتها ، إنما أكتفى - لا غير - بالكشف من خلال وجهة نظرى عن « الجوهر » الذى تنبع منه وتشكل حوله الوسائل اللازمة والمنوعة لهذا المستقبل - الأمر الذى حاولناه فى هذا الفصل من الكتاب ، والذى يتلخص فى هذه النقاط :

( أ ) السعى عن نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » فكرا ، وعملا .. وفلسفة ، وتطبيقا .

( ب ) إيجاد « شكل قانونى » للمعارضة السياسية يجعل منها قوة فعالة تخلق التوازن السياسى فى الدولة ، وتساند الحفوف الديمقراطية للمجتمع

( ج ) توفير الضمانات القانونية والقضائية للصحافة حتى تستطيع أن تمارس حريتها وحقها فى نقد الدولة والحكومة ، وفى تزويد ابرأى العام بكل الأنباء الصحيحة ..

( د ) بث روح الديمقراطية شأ صادقا وعميقا فى كافة أجهزة الدولة وتنظيماتها ، وإحياء خصائصها فى ضمير المجتمع ، وإرادته ، وسلوكه ..

هذا هو جوهر العمل التاريخي الذي يتطلبه مصير الحرية في المجتمع الاشتراكي الماركسي بأسره .. أما التفاصيل ، فليس عسيرا إدراكها على أنني حينما أتحدث عن موقفنا في مصر من أزمة حرية سيتيح لي إلمامي بواقعنا السياسي والاجتماعي أن أتقدم ببعض المقترحات التفصيلية .

وعلى الرغم من أن مصر ليست مجتمعًا ماركسيًا ، إلا أنني أحسب أن المقترحات التي سأقدم بها - إن شاء الله - في الفصل القادم تصلح أن تكون موضع تفكير في بلاد الاشتراكية الماركسية ذاتها .

وقبل هذا ، وبعد هذا فإن على المسؤولين في المجتمع الماركسي أن يحملوا - تبعاتهم تجاه قضية الحرية والديمقراطية ، ذاكرين دومًا أن المهم ليس في التسميات ، وإنما في الجوهر .

إن دستور الولايات المتحدة - مثلاً - يمنح رئيسها من السلطات أضعاف ما يمنحه الدستور السوفيتي لرئيس الحكومة ..

ومع هذا نجد رئيس الحكومة في الاتحاد السوفيتي - أي رئيس - يستحوذ على سلطة مطلقة ، لا يستطيع أن يملك معشارها أي رئيس للولايات المتحدة .. !!

والصحافة في بلاد الرأسمالية ، يملكها طواغيت المال .. وفي المجتمع الاشتراكي يملكها الشعب ..

ومع هذا . فلن نجد على ظهر الأرض منصف واحد ، يستطيع الزعم بأن صحافة الاتحاد السوفيتي مثلاً التي تملكها الأمة ، أقدر على نقد

حكومتها وحكامها من الصحافة في بلاد رأس المال .. !!

والبرلمان الروسى ، من أصخم برلمانات العالم عددًا ..

« ومجالس السوفييت » هناك التى تبدأ من القرية وتنتهى فى العاصمة ،

تبع من الكثرة ما يجعلها تكفى عشرين دولة ..

ومع هذا ، يستطيع الحاكم ، أو على أحسن الفروض - تستطيع القلة

المسيطرة على الحرب أن تصنع ما تشاء .

إن الذين يرون فى هذه الكلمات تشهيرًا بالاتحاد السوفيتى ، أو الجبهة

الماركسية ، لن يدلوا بسوء ظنهم هذا ، إلا على أنهم أناس يفتقدون فى

حياتهم الإحلاص للحقيقة ، ومن ثم ، بهم لا يتصورون إمكان وجود

ناسي يخلصون لها .. !!

إننى والحمد لله وحده أعالج قضية الحرية هذه ، فى أعلى مستوى

أستطيعه ، - من نزاهة القصد ، وأمانة الفكر

ويوم تبسط الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى نفوذها على المجال

الاقتصادى ..

كذلك يوم تبسط الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى نفوذها على

المجال السياسى ، فإن ذلك اليوم سيكون لنا عيدًا ..

ولقد قلنا فى هذا الموضوع كلمات ، نحسبها نافعة ..

قلنا .. والحاجة إليها أعظم ما تكون .

## الفصل السابع

### لحن، والازمة

أين تقف مصر من هذه الأزمة ..؟؟

ولكن ، ما شأن مصر بالحديث قصرتاه منذ بذته إلى حتامه على الدول الكرى في كل من العسكريين - الرأسمالي ، والاشتراكي ..؟؟

قد يحسب البعض ، عندما يبعون هذا الوطن من الحديث أنتى أحابى مصر ، فالتمس لها - على صفحات الكتاب - مكاناً بين دول القمة التى تحدثت عنها ..

بيد أن هذا الظن تنفيه البداة . ودول « القمة » التى تحدثنا عنها ، هى ما بين رأسمالية ، وماركسية

ومصر اليوم ، ليست رأسمالية ، وليست ماركسية ، وإذن ، فالحديث عنها فى محالنا هذا ، ليس مُحابة لها .. إنما لم يكن من الطبعى ، والكاتب يتحدث عن قضية الحرية فى عالمنا كله ، ألا يكون لبلاده من الحديث نصيب ..

هنا ، يحىء أولاً ..

وأما - ثانياً - فمصر اليوم شاءت أم لم نشأ، يُشكّل مجرى الحياة فيها قُدوة تُلقى على المنطقة التي حولها، وفي حدودها البعيدة لا القريبة، تأثيراتها الحاسمة طرّداً وعكسًا ..

فموقعها نجاة الحرية، أو تجاه أيّ من القضايا الإنسانية، لن يكون موقعاً لها وحدها - بل سيكون شاءت أم لم تشأ - موقعاً للبلاد كثيرة - قرية منها، وبعيدة عنها ..

وهذا الموقف لا يأخذ صورة واحدة في تلك البلاد التي نعيشها .. في بعضها، قد يكون قدوة مُقنعة، يتشكّل في نهج مُماثل لنهجنا، وفي بعضها الآخر، قد يكون تحذيراً صارحاً تتشكل ردود فعله في مقاومة مُستميتة .

على أية حال، فإن لمصر اليوم تأثيرها الذي لا مهرب منه ولا مفر .. ومن ثم، فإن عليها تجاه الحرية تبعات كبرى، لا مهرب منها ولا مفر هي الأخرى ..

وثمّت أمر ثالث، هو أن مصر اليوم تولى وجهها شطر عهد جديد يريد أن تلقى فيها ورء ظهرها كل بقايا فترة الانتقال التي طال أمدها - والتي كانت نتيجة، لثورة (٢٣ يوليو) غداة إعلانها .. ثم استأنفها الغزو الثلاثي لمصر .. ثم الوحدة بين مصر وسوريا . ثم انفصال سوريا عن مصر ..

ثم التهيؤ لتحويل مصر نهائياً من مجتمع رأسمالي، إلى مجتمع يعيش

في ظل نظام اشتراكي ، تنهض أسسه الاقتصادية على تأمين وسائل الإنتاج وأدواته .

وهي في عهدها الحديد هذا ، لا بد أن تجد لنفسها نظاما سياسيا ملائ .

نظاما يجعل من « مصر الاشتراكية » - « مصر الديمقراطية » . ويجعل منهما معًا ، أو بتعبير أصح ، يجعل من « مصر » وهي تحمل مشعل الديمقراطية بيمنها ، ومشعل الاشتراكية يسرها - المنار التاريخي الذي ينادى - في سلام - الحائرين والمتعبين ممن حولنا .. ويؤلِّق أمانه الحياة في ضمائر الأجيال القادمة من بعدنا .. وبين هذا وذاك ، يمنح الجيل الذي يحمله اليوم ويصوغه ، حاجته من السداد ، والأمن ، والعافية ، والانعتاق من كل خواجز الشيط والسُّلْة .

ونحن نعلم أن العلاقة بين النظام السياسي ، والنظام الاقتصادي لأية دولة ، علاقة وثيقة ومحكمة .

وعندما يسير لاقتصاد القومى لمجتمع ما ، وفق مبادئ العدل الاجتماعى .. ولا تصبح الثروة فيه امتيازاً للقلة ، بل حقاً للكثرة .. وعندما نصير الدولة بحكم وظيفتها التاريخية والسياسية ، الأداة التى تحقق سيادة المجتمع على مصادر ثروته ، وقوى اقتصاده .. عندئذ ، تبغ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أى بين الوضع الاقتصادى والتنظيم السياسى ذروة الوثاق ، والإحكام ، والأهمية ، بحيث ينجم عن أى إخلال بتبعات هذه



العلاقة ، الكثير من الأخطار الصعبة في نوعها ، والأكثر صعوبة في عواقبها ..

وإدراك هذه الحقيقة ، لا يعنى أن مُدركيها يحملون « بصيرة تاريخية » فحسب . بل ويعنى - إذا مضت إرادتهم وفق هذا الإدراك - أنهم يسرون بأقدام ثابتة فوق طريق الرّشد والعافية . إن هذه الكلمات ليست من « رُخرفِ القور » . وإنما هي من « حقائق العلم » .

وإن الفلسفة العلمية التى يُعالج بها العقل الإنسانى اليوم مشاكل العصر ، تجعل من هذه الحقيقة إحدى بدائنها ومسلّماتها ، كما أن التجربة التاريخية قديمها وحديثها تزكّيها ، وتدعمها .

وفى هذا الضوء السابق ، ستطيع أن نعرف دورنا فى أزمة الحرية ، وتستطيع مصر أن تختار مكانها .

وقبل أن نستطرد الحديث ، دعونى أقصص عليكم هذه الصرفة .

ذات يوم ، كنت مع بعض الأصدقاء فى حوار ، ويبدو أن كلمة « مصر » ترددت على لسانى كثيرا خلال حديثى ، مما دفع أحدهم إلى مقاطعتى قائلا : لقد أحصيت المرات التى نطقت فيها بكلمة « مصر » الآن ، ولقد بلغت اثنتى عشرة مرة .. وم تقل ولو لمرة واحدة الجمهورية العربية المتحدة ؛ كأنك لا نعرف بهذه التسمية .

ولأنه من الذين تخصصوا فى دراسة القانون الدولى ، أضاف قائلا : بل

وكأنك لا تعترف بـ « اوجود القانونى والدولى » لهذه التسمية .!! ولقد أجبتة قائلا : - يا أيها السيد . إن الإنجليس يسمون بلادهم - المملكة المتحدة ، وبريطانيا ، وإنجلترا ..

والأمريكان يسمون بلادهم - الولايات المتحدة ، وأمريكا ..

والروس يسمون بلادهم - الاتحاد السوفيتى ، وروسيا .. وسكان العالم كلهم ، يستعملون أيا من هذه الأسماء دون أن يكون فى ذلك تجاهل للأسماء الأخرى ، ودون أن يكون فى ذلك إخلال بما أسميته « الوجود القانونى والدولى » لبقية الأسماء .. !!

وقتنع السيد مشكورا ..

إنى أضع هذه اللفتة السريعة تحت أعين القراء الذين قد يهض فى خاطرهم مثل ذاك التساؤل إذ يرونى أردد كثيرا كلمة « مصر » فى هذا الفصل من الكتاب .

\*\*\*

قد إن « مصر » لم تُعد مجتمعا « رأسماليا » .. كما أنها فى تحولها الاشتراكى لم تذهب إلى المدى الذى يجعل منها مجتمعا « ماركسيا » .. نحن - اليوم - إذن أمام مجتمع جديد ، لا يقيد « رأس المال » ، خطواته .. ولا تحدده « المادية التاريخية » ، اتجاهاته . ولكى يكون حديثنا مجديا عن تبعات مصر تجاه قضية الحرية والديمقراطية علينا أن نعطي كل اهتماما

لهذه المرحلة المائلة التي تظهر فيها - لأول مرة في التاريخ - مصر  
لاشترابية .. أي أننا لن ننق الوقت في مناقشة الأوضاع السياسية التي  
سبقت هذا المبلاد، والتي اعترف المسؤولون أنفسهم بإخفاق تنظيماتها - بن  
سنركز الفكر والقول معاً على النظام السياسي الذي يلائم - تاريخياً  
ومنطقياً - المرحلة الجديدة من تطورنا

كما أننا لن نناقش القوانين الاقتصادية التي نظمت تحولنا الاشتراكي ؛  
فأنتم تذكرون أن هذا الكتاب معقود لعاية واحدة من شأنها أن نقصر  
مناقشته على الجانب السياسي وحده ..

هكذا كان نهجنا ، ونحن نناقش أزمة الحرية في المجتمع الرأسمالي .  
وهكذا كان ، ونحن نناقش الأزمة في المجتمع الاشتراكي الماركسي .  
وهكذا هو الآن ، ونحن نناقش مسئوليات تجاه هذه الأزمة .

وكما تحدثنا من قبل ، نعيد القول هنا ، بأن اتجاهنا هذا لا يعني عزل  
السياسة عن الاقتصاد .. أو بحث جانب من المشكلة معزولاً عن الظروف  
التاريخية والموضوعية للمشكلة كلها .

أبداً .. ولقد أوضحنا ذلك غير مرة .. بل على العكس ، إن إدراكنا  
الوثيق للعلاقة المحتومة بين الوضع الاجتماعي والوضع السياسي في كل  
مجتمع ، هو الذي أغرانا بتسليط الضوء على الأوضاع السياسية حتى  
نكتشف نقاط تلاقيها أو أسباب تخلفها عن قواعدها الاجتماعية هذا . هو

ما حاولناه مع دول القمة في المجتمع الرأسمالي ، ونظيراتها في المجتمع الاشتراكي .

والآن تعاونا نبذل نفس الجهد من أجل أنفسنا . ومن أجل غيرنا ..  
عندما وقف الرئيس « جمال عبد الناصر » يتلو الميثاق على أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، لم يكن يعلن ميلاد التحول الاشتراكي لمصر الحديثة ؛ فلقد بدأ هذا الميلاد مع « قوانين يوليو » عام ١٩٦١ هذا ، إذا لم تذهب مسافة أبعد ، فنقول إنه بدأ يوم وقف الرئيس في « الإسكندرية » يعلن بصوت مرتفع ، أن مصر تضع كلتا يديها على « قناة السويس » وتؤمم ملكيتها للشعب الذي حفرها بأنامله الصلبة .. أو لنقل : إن قوانين يوليو ، كانت بدء « الميلاد » الاشتراكي . وإن تأميم القناة كان بدء « لاتجاه » الاشتراكي ..

ولقد جاء الميثاق ليدعم التحول الاشتراكي ؛ بتبيان فلسفته وحميته التاريخية ، ثم ليحدد نوع « المناخ » السياسي والاجتماعي ، والفكري الذي سيواصل المجتمع الجديد فيه حياته ، ويمارس خلاله حقوقه وواجباته ، ويحرك في آفاقه قدراته ، وملكاته . ففي الجانب السياسي ، اختار الميثاق الديمقراطية نظاما للحكم .. وتحدث عن جميع الحريات الأساسية التي تستكمل الديمقراطية بها وجودها ..

فحرية الفكر .. وحرية القول .. وحرية الصحافة .. وحرية النقد ، وحرية الفرد في صنع مستقبله ، وتحديد مكانه من المجتمع ..

كل هذه الحريات ، وصعها الميثاق بين نصوصه .

ومن ثم ، فنحن إء بهء لمءءمعنا الءءءء عن الضماناء الاءى ىءمءاءى  
مها أءمة الحرية ، فإننا سننشد الضماناء من روء تلك المبادئ نفسها .

ىقول الميثاق :<sup>(١)</sup>

« إن الءبمقراطىة ، هى ءوكءء السىاءة للشعب . ووءع السلطة كلها  
فى يءه ، وءكربسها لءءقءق أهءافه » .

وىقول أىضا :

« إن السؤال الذى طرء نفسه ءبقائا عءاءة النصر العظىم فى

السويس هو :

- لمن هذه الإرءاءة الءرة الاءى اسءءلصها الشعب المصرى  
من قلب المعركة الرهىبة .. ؟؟

- « وءان الرءءءارىءى الذى لا رءءره ، هو :

- « إن هذه الإرءاءة ، لا ىمكن أن ءكون لءر الشعب ولا  
ىمكن أن ءعمل لءر ءءقءق أهءافه ..

« إن الشعوب لا ءسءءلص إراءءءها من قبضة الغصب

لكى ءضعها فى مءءفءءءءاء ، ولسما ءسءءلص الشعوب

---

(١) الباب الخامس .

إرادتها ، وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية ، لتجعل منها  
السلطة القادرة على تحقيق مطالبها » .

هكذا تحدث « الميثاق » عن « الديمقراطية » ..

ودعونا نقل في غير تردد : إنه إذا استطاعت « مصر الاشتراكية » أن  
تضع هذه الكلمات - لا غير - موضع التنفيذ الصحيح ، وأن تصبها في  
الأشكال القانونية الملائمة ، فستريح الديمقراطية .. وتريح الاشتراكية ..  
وتريح المستقل جميعه ..

إن هذه الكلمات ، تلتقى لقاءا رشيدا مع جوهر الديمقراطية فالحكم  
الديمقراطي . ليس هو الذي يعمل لصالح الشعب فحسب .. كلا - إنها  
هو - أولا وأخيرا - الذي يعمل وفق إرادة الشعب

هو الذي يكتشف بالوسائل الديمقراطية ، مشيئة الرأي العام وإرادة  
الأغلبية ، ثم يحولها إلى قانون ، ويسير بها في طريق التنفيذ .

ومن ثم ، فإن الشعوب لا تستخلص إرادتها لكي تحقق بها مطالبها  
فحسب .. بل [ لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها ] ..

ومن ثم أيضًا ، فإن الشعب المصري لم يستخلص إرادته من الغاصبين  
لتكون هذه الإرادة في خدمة أهدافه فحسب .. بل لتكون أولا ، مظهر  
سيادته - [ إن هذه الإرادة ، لا يمكن أن تكون لغير الشعوب ] ..

ومن ثم مرة ثالثة : فالديمقراطية ليست تكريس الجهود لتحقيق

الأهداف ، فحسب .. بل هي أولا : [ تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ] ..

هذه ، هي القاعدة الأولى ، فلنذكرها .

• [ الإرادة كلها للشعب والسيادة كلها له والسلطة كلها في يده ]

وطبيعي أن هذه الإرادة والسيادة والسلطة لن يستخدمها الشعب ضد نفسه ، بل ستكون أدواته لتحقيق أهدافه .. وتحقيق أهداف أي شعب رشيد، تعنى سيره على طريق التقدم .

يبد أن التقدم تخلف « دوافعه ، فأحيانا يقوده التوجيه والضغط .. وأحيانا تقوده الحرية والاختيار .. فمن أي الطرازين تكون دوافع تقدمنا .. ؟

هنا يقول الميثاق<sup>(١)</sup>

« إن الحرية وحدها ، هي القدرة على تحريك الإنسان إلى

ملاحظة التقدم ، ودفعه ..

« والإنسان الحر ، هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه

المقتدر ..

« إن حرية كل فرد في صنع مستقبله ، وفي تحديد مكانه من

(١) الباب السابع .

المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه ، وفي إسهامه الإيجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره ، وتجربته ، وأمله ، حقوق أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها له القوانين ..  
فالحرية إذن ، لا التوجيه الضاغط ، هي التي عليها أن تقوم موكب التقدم في بلادنا ..

وهذا الموكب لن يعتمد على كتل مرصوصة ، بل على الفرد الحر ، وعلى [ حرية كل فرد في صنع مستقبله ، وتحديد مكانه من المجتمع ] .

كما أن التقدم الذي ننشده ، لا نستمد وعينا به من قواعد تملأ على المجتمع . بل من إسهام الفرد الحر [ بكل فكره ، وتجربته ، وأمله ] .

وحق الإنسان الحر في الانتفاع وفي الإسهام بفكره ، وتجربته ، وأمله ، ليس منحة عارضة ، ولا منة طارئة - إنها هي [ حقوق أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها القوانين ] .

وهذه هي القاعدة الثانية ، فلنذكرها .

• ( ب ) [ التقدم الذي نعقد العزم على بلوغه ، يستمد دوافعه من حرية الإنسان الفرد وتجربته ] .

ولكن مجتمعنا الجديد يتحول لأول مرة في تاريخه البعيد والقريب من مجتمع إقطاعي ورأسمالي - إلى مجتمع اشتراكي . أفلا تتطلب ظروف هذا



التحول إيثار التوجيه على الحرية ، وتفضيل الإرادة الجمعية المملأة ، على حرية الإنسان الفرد ، وتجربته .. ؟؟

هنا يقول الميثاق :<sup>(١)</sup>

« إن فترات التغير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التي هي جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها ، هو ممارسة الحرية ، وخاصة بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

« إن العمل الوطني كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلميا إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية ..

إذن ، فنحن نختار الحرية رائدا ، ولديمقراطية نهجا ، مع علمنا بأننا نحتاز مرحلة من مراحل التغير الكبرى ، ومع إدراكنا السديد بأن خير ما يجنبنا أخطار هذه المرحلة هو [ ممارسة الحرية ] ..

وأن عملنا الوطني لس يبلغ أهدافه في سلام [ إلا عن طريق الديمقراطية ] .. وهذه ، - إذن - هي القاعدة الثالثة ، فذكرها .

على الرغم من أن تقدمنا يجتاز الآن مرحلة تغير كبير فلإن الحرية والديمقراطية هما السبيل الأوحى للعمل الوطني على جميع مستوياته .

(١) الباب الثامن .

ولكن إذا كانت الديمقراطية هي الأداة الوحيدة والمنهج الفريد للعمل الوطني على جميع مستوياته ، فما هي طبيعة العلاقات بين العمل الوطني ، والسلطة السياسية ، وما العرص الذي ستعمل هذه العلاقة المتبادلة لإنجازه .

هنا نلتقي بالميثاق بقول :<sup>(١)</sup>

« إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني .

« .. كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالخاص ، سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطات الشعبية ؛ فإما أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها »  
إذن فالمجالس الشعبية التي ستجىء ثمرة الاقتراع الحر ، ومجلس الأمة على رأسها بطبيعة الحال ، ستكون صاحبة السلطة التي تمثل سيادة الشعب وتنفيذها ، ونجعل [ الشعب دائما قائد العمل الوطني ] ..

ليس ذلك محسب ، بل إن هذه السلطات الشعبية عليها أن تمارس واجباتها دوماً في المستوى الذي يجعلها الوارث التاريخي لسلطة الدولة

(١) الباب الخامس .

ووظائفها ..

وهذه إذن ، هي القاعدة الرابعة ، فلذكرها .

• [ العمل الوطنى للشعب ، مُتفاعلا مع العمل السياسى  
للسلطة ، يجب أن يهدف دائما ويمكن باستمرار من أن تكون  
سلطته فوق سلطة أجهزة لدولة التنفيذية ] ..

وينبغى أن نلاحظ هنا أن الميثاق لم يقل « أجهزة الحكومة التنفيذية ، بل  
قال « أجهزة الدولة » وبهذا تصبح الحكومة نفسها ، أو « المجلس  
التنفيدى » الذى يمثل « مجلس الوزراء » أحد أجهزة الدولة التى يتتضمها  
النص السالف .

أى أن سلطة المجلس المنتخبة ، يجب أن تكون فوق سلطة الحكومة  
نفسها ..

وإذا كانت الديمقراطية تتضمن للعمل الوطنى تحقيق سيادته عن  
طريق التنظيمات السياسية المنتخبة ، فإن الحرية يجب أن تكون الصمير  
المحرك واللسان المعبر عن هذا العمل ، وهذه السيادة .

وهنا يقول الميثاق :

« إن حرية الكلمة ، هى المقدمة الأولى للديمقراطية .  
وسيادة القانون ، هى الضمان الأخير لها .

« وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة

من صوره .

« كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الصعوبات » .<sup>(١)</sup>

كذلك يقول الميثاق أيضا .

« إن ممارسة النقد ، والنقد الذاتي ، تمنح العمل الوطني دائماً فرصة تصحيح أوصاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أى محاولة لإحفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع ثمنها في النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم » ..<sup>(٢)</sup>

وإذن فالحرية بكل صورها ، يجب أن تكون « ضمير » العمل الوطنى - حرية الفكر . وحرية القول .. وحرية الصحافة .. وحق النقد ..

وهذه الحريات جميعا ، لا تعبر عن نفسها وفق قواعد متطفلة عليها أو مضادة لطبيعتها ، بل هى تعبر عن نفسها وفق مضمونها الجوهرى الذى يمثله الاختيار الحر ، للإنسان الحر ..

يقول الميثاق :

(١) الباب السابع .

(٢) الباب الثامن

« إن حرية الإنسان الفرد ، هي أكبر حوافزه على النضال » .

« إن الإقناع الحر ، هو القاعدة الصلبة للإيمان »<sup>(١)</sup>

« إن حرية القيادات ، يجب أن تستمد حقها من حرية  
القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها  
بالإكراه والتعصب » ..<sup>(٢)</sup>

وهذه إذن ، هي القاعدة الخامسة ، فلنذكرها .

( حرية الفكر ، والقول ، والنقد ، والاختبار ، حق ثابت  
للفرد ، وللصحافة ، وللقواعد الشعبية ، يمارسونها جميعاً  
بعيداً عن كل إكراه ) .

\*\*\*

أمام كل هذه الحصوة بالحرية ، وبالديمقراطية

أمام كل هذه المبادئ ، والقواعد التي قرر بها الميثاق حق الشعب الحر في  
الحرية ، تعالوا نتعاون في ذمة وصدق عن كشف الطريق المستقيم الذي  
تستطيع هذه المبادئ والحقوق أن تسير فوقه ، واقعاً حياً ، وعملاً أميناً .

ولسداً يغرس حقيقة هامة في قلوبنا وعقولنا .

(١) الباب السابع .

(٢) الباب الثامن .

هذه الحقيقة : هي أن مشكلتنا مع الحرية لم تعد في وجودها .. بل في استخدامها .

ولقد قلنا من قبل في إحدى الماسيات : إن كس الاستعمار البريطاني من بلادنا لم يكن إلا رصيذاً ضحياً لحرماننا .

وإن إنهاء عهد الملوك والعروش ، ومولد عهد الجمهورية ، لم يكن إلا رصيذاً ضحياً في حساب حرياتنا .

وإن تصفية الإقطاع ، وتأميم القناة ، وتحرير اقتصادنا القومي من برائن الاستغلال الأجنبي ، لم يكن إلا رصيذاً ضحياً في حساب حرياتنا .

وإن ثورة الأفران والمصانع ، التي تؤسس مستقبلنا الصناعي والحصاري ليست إلا رصيذاً هائلاً لحساب حرياتنا .

ولكن استخدامنا الحرية لا يتناسب قط مع هذه الأرصدة الهائلة ، والنمو العظيم لها ... !!

والآن ، وبعد أن جاء الميثاق بدعو الشعب في إلحاح واضح لكي يمسك زمام حريته ، وسيادته ، ومصيره ، فإن هذه الحقيقة السالفة ، تعود فتقرض نفسها على التمكير والحس معا ...

إننا بعد التحول الاشتراكي الذي يحدث في بلادنا ، نواجه بتبعات  
الرشد ، قائلة لنا :

- يا سكان هذا البلد الجديد : ليست مشكلتكم مع الحرية أنكم لا  
تجدونها بل مشكلتكم مع الحرية أنكم لا تستخدمونها !!

إن الحريات التي هتف بها « الميثاق » كحرية الفكر ، وحرية النقد  
وحرية الكلمة ، وحرية الصحافة ، لا يمكن أن تمارس بعد عزل الملك ،  
وإحلاء الاستعمار ، وتصفية الإقطاع ، وتحرير الحكم من كل سيطرة ،  
وتحرير الاقتصاد من كل تحكم واحتكار ، إلا في مستوى أعلى كثيرا وكثيرا  
من المستوى الذي كانت تمارس فيه قبل إحراز كل هذه المكاسب وإضافتها  
لرصيدنا من الحرية .

فإذا مورست في مستوى أقل ، بل حتى في مستوى مماثل لمستوى ذلك  
العهد الذي كان فيه القصر والاستعمار والإقطاع والاستغلال قائما ،  
فمعنى هذا أننا عجزون عن استخدام الحرية ، الأمر الذي يساوي في  
التحليل الهائي له ، فقدان الحرية ذاتها . ؟؟

وبعد أن أكد الميثاق نوع اشتراكيته - هذه الاشتراكية التي لا تنهص  
على فلسفة تفرض عليها الأخذ بتلك النظرية القاسية - « دكتاتورية  
البروليتاريا »

كما أنها على أسس محافظة أو مترددة ، قد تمكن قوى الاحتكار

## والاستغلال من العودة ..

نقول : إن تحولنا الاشتراكي ، وقد نأى بنفسه عن التطرف الذي يصاحبه دائما نقص في نفوذ الحرية ، قد هيا لنا جميعا - دولة ، ومجتمعاً - ، - حكومة ، وشعباً - كل الفرص العظيمة لاستخدام الحرية على أوسع نطاق ، وجعل وطننا الجديد حديقة ترعرع فيها وتُزهر ، كل حقوق الإنسان .

هذا ، إذا أردنا .. وإذا أوجدنا لإرادتنا الطريق ..

ولقد أعلن الميثاق هذه الإرادة فمن الذي سيحملها ويمضي بها قدما على الطريق ...

إنه المجتمع الجديد كله ، بدءا من الفرد الحر ، إلى حكومته ..

وهذه الإرادة لكي تعم ، لن تكون تجريدا ، ولن تعمل في فراغ ..

إنها ستتحول حتما إلى أشكال قانونية وعلاقات فعالة ، تعمل وسط قوى المجتمع ، ومواطنيه ، ومؤسساته ، وتربط بين وسائله ، وغاياته .

ومن ثم ، فإن كل دعم لهذه الإرادة ، يعني في نفس الوقت دعم أشكالها القانونية ، وإفساح الطريق أمام علاقاتها النامية ..

وهذه المقترحات كما قلنا من قبل - لا تناقض مبادئ الحرية التي سلفت - بل هي تفسر تلك المبادئ وتبحث لها عن أشكالها القانونية ، في



غير تكلف أو ابتسار .

وهذه المقترحات خاصة بـ :

( أ ) حرية النقد ..

( ب ) حرية الصحافة ..

( ج ) حرية المجالس النيابية ..

\*\*\*

لقد أعلن الميثاق أنه لا يرى في النظام الحزبي الأداة الصالحة للحياة السياسية في هذه المرحلة الجديدة من تطور المجتمع ، وأن التنظيم الحزبي الشامل بمجالسه النيابية المنتخبة ، هو الطريق الصحيح .

وعلى الرغم من اقتناعنا بأن الظروف التي تمكن المجتمع الاشتراكي من إقامة حكومة صالحة ، وبرلمان صالح ، ودستور صالح ، تستطيع أن تمكن أيضًا من قيام أحزاب صالحة ، تسهم في إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ، كما تسهم في خلق التوازن السياسي الذي يحتاجه المجتمع الاشتراكي أكثر مما يحتاجه أي مجتمع آخر ..

نقول على الرغم من قتنا هذا ، فإن الولاء الرشيد للحرية ، يستطيع أن يلهم الناس إجابات كثيرة على مشاكل التطبيق السياسي التي تفرضها ظروف بلدكون أهميتها .

وهذه الإجابة التي مصدرها الولاء للحرية ، لن تكون تليقاً بالحرية ، بل تنوعاً في وسائلها : -

لقد قننا في الفصل السادس من الكتاب : إن الأحزاب ليست مقصودة لذاتها ، بل لما تحدثه من توازن سياسي لازم بين السلطة الناحية ، والسلطة الحاكمة .

فإذا اقتضت ظروف ما استبعاد الأحزاب ، فيجب ألا تُستبعد وظيفتها هذه .. ويجب أن يوجد البديل الذي يحقق التوازن السياسي المنشود ، واللازم ، لتحقيق الديمقراطية .

وهذا البديل في رأينا هو « المعارضة المنظمة » أي . « المعارضة في شكل قانوني » ، المعارضة ذات الكين السياسي ، والبرلماني .. فما هذا الشكل القانوني الذي يمكن أن يستظم معارضة فعالة أمينة ؟ تحقق التوازن السياسي من غير أن تصطبغ الصراع الحزبي معها .. ؟؟

دعونا نبدأ الإجابة بالحديث عن « حرية النقد » بإعادة نص الميثاق الخاص بها ..

« إن ممارسة النقد ، والنقد الذاتي ، تسمح للعمل الوطني دائماً فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أي محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع ثمنها في النهاية ،

نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم ..

إن مبدأ « النقد » والنقد الذاتى « أحد مبادئ الاشتراكية التقدمية  
بشتى أنواعها .

والعطف هنا ، للمفيدة ، لا للتفسير .. أى أن النقد ، والنقد الذاتى  
ليسا شيئا واحدا تكرر لفظه لتوكيد أهميته ، بل هما شيان متعايران ، وإن  
كان كل منهما يكمل صاحبه ..

فالنقد المذكور أولا ، هو النقد العام الذى ينقد به المواطن أخطاء الدولة  
والمجتمع ..

والنقد الذاتى ، هو النقد الشخصى الذى ينقد به الموظف المستول أو  
العضو فى أى تنظيم شعبى أخطاءه هو ..

والنقد العام عندما يكون موضوعه تصرفات الحكومة ، وسياستها  
الدخلىة والخارجية ، وعندما يمارس داخل المجالس النيابية بصفة خاصة ،  
يسمى : معارضة ..

وواجب علينا ألا نتهيب الكلمات ، أو نخافها — فكلمة « المعارضة »  
مساوية تماما لكلمة « النقد » مادام أسلوب كل منهما فى العمل أسلوبا  
صحيحا .

والنقد السياسى والعام — داخل المجالس النيابية — سواء كانت

المجالس الشعبية في المحافظات ، أو مجلس الأمة في العاصمة ، يعني كما قلنا « المعارضة » التي تواجه الأخطاء في التشريع وفي التطبيق ، وتكبح حياح السلطة التنفيذية إذا عن لها اجموح .

عندما تعر هذه المعارضة عن نفسها من خلال أفراد مورعين ، ليس هم كيان قانوني أكثر من كونهم أعضاء في تلك المجالس فإننا يسحم عنها لتردد والتهيب في إعلان النقد المشروع ، كما يسحم عنها التكرار والفجاجة في عرض النقد والتعبير عنه ، ونحن نطم « المعارضة البرلمانية » إذا طسا أنها ستكون جهازاً للشغب والتخريب .

أبدأ إنها في مجتمع اشتراكي ومبهاهم لا مكان فيه لصراع الصبقي ، لا يمكن إلا أن تكون عوناً رشيداً لسلطة القانون وسيادته .

إن أهم مرابا « المعارضة المنظمة » أنها ستشجع الأعضاء على إعلان آرائهم ، وتعاونهم على تنسيق هذه الآراء وإخراجها إلى الوجود حتى بابضة بالمعرفة والخبرة والمهم .. كما أنها ستقف وجها لوجه أمام « المجلس التنفيذي » لا موقف المتربص ، بل موقف الرقيب مشكّلة بقوتها القانونية ، قوة سياسية ، يدرك « المجلس التنفيذي » أن في استطاعتها إسقاطه وأخذ مكانه في الحكم إذا هو لم يسر على جادة الصواب

وبهذه يتحقق تلقائيا التوازن السياسي المشود .

إنها ستكون هادرة على وصع تقاليد صالحه وناميه للنقد السوي ،

وقادرة على أن توضح لأعضاء المجالس النيابية وغيرهم من المواطنين ، أنه ليس المهم أن يقول الإنسان ما يعتقد أنه الحق وحسب .. بل المهم أيضا ، الطريقة التي يقول بها هذا الحق ..

ليس المهم أن نتقد الأخطاء وحسب ، بل المهم أيضا ، الطريقة التي نمارس بها النقد ..

وقد يسأل سائل : لماذا تريدنا معارضة منظمة في شكل قانوني ؟؟

والجواب : هو أنه إذا سلمت بأهمية النقد السياسى والمعارضة السياسية ، فإن ذلك يقضى أن يكون لها الوضع الذى يمكنها من أداء دورها ليس هناك حكومة ، بغير حكومة .. ولا برلمان بغير برلمان .. أى بغير شكل قانونى للحكومة وللبرلمان .. فكيف تكون هناك معارضة بغير معارضة أى بغير شكل قانونى للمعارضة .. ؟؟

إن أروع مزايا « المعارضة البرلمانية » التى تشكل قوة سياسية ، وقانونية ، هى أنها بنشاطها وبموقفها ، تُحىي فى المجتمع كله فضيلة الشجاعة فى إبداء الرأى . وتُوقيه كل عواقب الكبت السياسى .. وتخرجه من قواقع السلبية واللامبالاة .. وأمامنا أمم العالم قاطبة ، فلننظر .

حيث توحد فى مجتمع ما ، معارضة برلمانية لها شكلها القانونى المهيّب ، توحد حرية الرأى ؛ وحرية النقد ، وشجاعة المواطن .

وحيث يخفى من مجتمع ما ، هذا النوع من المعارضة ، يوجد الخوف ،

والصمت .

والصورة التي أقترحها لهذه « المعارضة المنظمة » أي « المعارضة في شكل قانوني » بسيطة بساطة الحقيقة ..

وإذا قنعنا بها وطبقناها ، فإن مستقبلها مع التطبيق سيسمح لها بالتطور تطورا يوسع آفاقها ، ويوسع معها آفاق العمل الديمقراطي الرشيد ..  
ما صورة هذه المعارضة ، وكيف نظفر بها . ؟

عندما يجتمع « مجلس الأمة » .. وعندما يقوم بانتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه ، يقوم في نفس الوقت بانتخاب « زعيم للمعارضة » والتسمية هنا لا تهم كثيرا .

فيكن لقبه « زعيم المعارضة » أو « ممثل المعارضة » أو « الأمين لعام للمعارضة » .

ويتخب مع ممثل المعارضة ، أو زعيمها ، هيئة مكتب المعارضة بحيث لا يقل أعضاؤه عن عشرين عضوا .

ويمكن أن يكون هذا الانتخاب سنويا .. أي يتخب المجلس في كل دورة من دوراته « زعيم المعارضة » وهيئتها لتلك الدورة ، ويمكن أن يكون للمدة البرلمانية كلها ، بحيث يتحدد مع كل برلمان جديد .. وقد يتعذر ذلك بالنسبة للدورة الأولى لمجلس الأمة القادم ، إذ لن يكون نشاط

الأعضاء قد كشف الأعضاء الجديرين بتشكيل المعارضة ، وهما لا يرى بأس في أن تكون الدورة الأولى للمجلس ، دورة اختبار تتكشف خلالها المواهب الصالحة للقيام بهذه المهمة ..

وحين يصبح للمعارضة كيانها السياسى والقانونى متمكن من إمداد المعارضين داخل المجلس النيابى بمزيد من الحماية ، كما متمكن من تنى الآراء المعارضة .

ومع أنه سيكون من حق كل عضو برلمانى أن يتقدم بسؤله أو باستجوبه وحده ، إلا أن مثل هذا النائب ، سيجد من الخير له ساعتئذ ، والقضية التى يخدمها أن يتصل أولاً بممثل المعارضة ، ويتفاهم معه فى الأمر ، كما سيجد مكتب المعارضة فى خدمة قضيته ، فيعد له جميع البيانات اللازمة ..

وقد تكون المآخذ التى يريد عصوماً أن يجعلها موضع مناقشته تستند إلى وقائع غير صحيحة .. وعدئذ يستطيع مكتب المعارضة بعد أن يجمع البيانات اللازمة بشأنها أن يدرا عن العصور ما كان سيلحقه من إحراج .

قد يقال . إن المعارضة البرلمانية على هذا السق ، ستخلق تكتلات داخل مجلس الأمة .. وجيب قائلين . وأى بأس فى هذا . ؟ إن التكتل من طبائع الأشياء ..

إن أفراد الأسرة الواحدة يكونون تكتلاً .. وجماعة الأصدقاء يكونون

نكتلا .. والجسم الإنسانى فى داخله عبارة عن مجموعات وكل .. والنظام الكونى ، يوقم على مجموعات شمسية ، كل مجموعة كتلة كل الأشياء فى كون الله متكتلة ، ولكنه نكتل متفاعل متشابك .. ونحن لا نخاف أن تتحول المعارضة داخل البرلمان إلى كتلة ، ما دامت لا تستند إلى طبقة ، وما دامت لا تنمر داخل ظروف معادية أو مغايرة للظروف التاريخية التى يعيشها مجتمعنا .

إن الحكومة تشكل كتلة ، والبرلمان كتلة ، وكل وزارة لذاتها كتلة .. فهل يؤدي هذا التنوع إلى ضرر أو تمرد . ؟ كلا .. وكذلك المعارضة التى تقترحها لن تقضى إلى ضرر أو تمرد .

ويجب أن يصر الدستور المقبل على الكيان القانونى للمعارضة وعلى خصائصها وحقوقها .

وينبغى أن يأخذ زعيم المعارضة حتى بالنسبة للبروتوكول مكانة لا تقل عن مكانة رئيس المجلس التنفيذى .

يكون من حق « زعيم المعارضة » أن يحضر مناقشات « المجالس الشعبية » أو أن يحصرها ممثل المعارضة فى أية ظروف تقتضى وتتطلب هذه المشاركة ..

إن هذه المعارضة لن تكون ممثلة لطبقة ، لأنه لا طبقات عندنا ، ولن تكون ممثلة لحزب ، لأنه لا أحزاب عندنا .. كما أنها لن تتحول إلى حزب ،



لأن قيادتها تتجدد مع كل عام ، أو مع كل مجلس جديد .. إنها مستنشا وتتمو  
داخا الإيمان الاشتراكي ، والعمل الاشتراكي وستتمو معها كل خصائص  
العمل الديمقراطي من حرية الرأي ، وشجاعته ، ومن إشراف القانون ،  
وسيادته ..

وإنى لأتصور - وليس تصوري هذا من أحلام اليقظة بحال . أقول :  
إنى لأتصور المعارضة ، تصول داخل المجلس النيابي وتجول .. نافخة من  
روحها في صدور الرجال عرما وقوة .. ١

بل إنى لأتصورها ، وهي تخوض مع الحكومة معركة نبيلة حول أى  
من لقضايا السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية .

وأتصور الخلاف الفكرى العظيم ، وقد بلغ أشده بين الحكومة  
والمعارضة .. خلال ذلك كله يعبر الرأى العام والصحافة عن وجهة  
نظرهما فى الخلاف الدائر ، فيكشف الشعب عن حقيقة اتجاهه وإرادته . ثم  
أتصور المعارضة ، وهي تهدد بطرح الثقة بالحكومة ..

ثم أتصور « رئيس الدولة » يستدعى إليه رئيس الحكومة ، ورعيم  
المعارضة ، وبعض السابيين من نواب الأمة ؛ لبحث معهم عن مخرج من  
الأزمة ..

ثم أنصوره بعد بذل جهده النبيل هذا ، يترك للمجلس النيابي حق  
الفصل النهائي فى القضية ..

إني أتصور كل هذا - بل أكتب - لأن - كل هذا ، ودموع الغطة تثلل عيني ، وتستجيش أشواقى ، وأسأل نفسي :

أى عالم سعيد ، حر ، شجاع ، عظيم ، هذا الذى نفيه لأنفسنا ولمجتمعنا الجديد ، لو استطعنا أن نعيش تجربة الحرية والديمقراطية كاملة غير منقوصة .. ؟؟

إن ذلك لا يعنى أننا سنصير من هواة المعارك . ولا يعنى أن المعارضة سيكون لها كل يوم معركة .. ولا يعنى أن معاركها ستكون ضاربة أو قاسية إنما يعنى أن التوازن السياسى والقانونى بين السلطة والأمة ، قد وجد طريقا صحيحا يدعم به الحريات السياسية للشعب ، ويعزز الاتجاه نحو الصواب فى سياسة الحكومه ، ويرعرع بالتالى حرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية الضمير ، لدى المواطنين جميعا .

على أنه إذا قبل هذا الاقتراح ، ووضع موضع التنفيذ فلا بد أن ننحى عنه كل تأثير ، أو توجيه .

لا بد أن تتوفر لظروف نشوئه واستمراره ، كل أسباب الاختيار الحر ، وكل عوامل التكوين الطبيعى الصادق ، وعوامل النمو التلقائى الراشد .

\*\*\*

وننتقل إلى اقتراحنا الثانى ، الخاص بـ « الصحافة » .

إن الصحافة في بلادنا مؤمنة ، أو هي في حكم المؤمنة .  
ومعنى هذا أن وظيفتها الاجتماعية ، لم تعد خاضعة لسلطة أصحاب  
الصحف ومالكيها . بل صارت انعكاسا لنفوذ المجتمع الذي يملكها .  
ولكن ، لما كان المجتمع - أى مجتمع - ينيب الحكومة في إدارة أعماله ،  
فإن الصحافة المؤمنة في مجتمع اشتراكي ، تخضع - تلقائيا - لسلطة  
الحكومة .

وقبل الاستطراد في الحديث ، تعالوا استعيد مص الميثاق عن حرية  
الصحافة :

إنه يقول : -

« . كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر حرية  
الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات » .

فما هذه الضمانات التي يجب أن تتوافر لحرية الصحافة .. ؟؟

إنها في رأينا تمثل أول ما تتمثل في « السلطة الرابعة » ..

فما هذه « السلطة الرابعة » ... ؟؟

نحن نعلم أن السلطات في الدولة ثلاث - السلطة التشريعية ،  
والسلطة التنفيذية ، والسلطات القضائية

ومبدأ « الفصل بين السلطات » أحد المبادئ الرشيطة في كل ديمقراطية

رشيلة .

وقد يبدو - أحيانا - أن الفصل بين السلطات مسألة نظرية أكثر منها عملية ، لأن الواقع المشاهد أن السلطات متشابكة لأواصر وأن السلطة التنفيذية تستطيع أن تؤثر في السلطتين الأخريين ..

أما أن السلطات متشابكة الأواصر ، فهذا التشابك ليس إلا مظهر التعاون القائم بين السلطات جميعا .

فالسلطة التشريعية تصنع القوانين .. بينما للحكومة الحق أيضا في اقتراح القوانين ، ثم لها سلطة التصديق عليها .. كما أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، بينما البرلمان نفسه يشترك معها في هذه المسئولية ..

وللسلطة القضائية استقلالها ، بينما السلطة التنفيذية هي التي تنفذ أحكامها ، وتعين قضاتها - كل هذا ، لا يشكل تناقضا في مبدأ « فصل السلطات » إنما يشكل التعاون الحتمي بينها ..

وأما أن السلطة التنفيذية قادرة على التأثير في كل من لسلطة القضائية والتشريعية .. فهذا هو الخطر الذي وضع مبدأ الفصل بين السلطات ، من أجل تفاديه ..

إن مبدأ الفصل بين السلطات ، واحترام هذا المبدأ ، يشكلان أعظم ضمانات الديمقراطية والحرية

ولقد بدأت تؤمن به - إلى حد ما - الدول القائمة على المركزية السياسية

العارمة ، فالاتحاد السوفيتى - مثلاً - يكاد فى دستوره الصادر عام ١٩٣٦ يعترف بمبدأ « فصل السلطات » ويُقرره ، حين تؤكد بعض موادّه ، استقلال القضاء استقلالاً كاملاً ، بحيث يحظر حظرًا أكيدًا أى تدخل فى شؤنه ومسئوليّاته من جانب السلطة التنفيذية ، حتى لقد جعل القضاة يُنتخبون ويعينون ..

إن الأثر العظيم لمبدأ « فصل السلطات » يتمثل فى أنه يمنع التركيز المفضى إلى التحكم والسيطرة .

وفى تحولنا الاشتراكى الذى تنتقل فيه ملكية الاقتصاد ، ووسائل الإنتاج كلها إلى المجتمع الذى تدير شؤنه الدولة والحكومة ، تصير الحاجة إلى « الفصل بين السلطات » أكيدة ولازمة . لأن هذا الفصل سيكون كما قلنا وسيلتنا الوحيدة لدخس التركيب والتحكم .. وبالتالى يكون وسيئنا لدعم قواعد الديمقراطية والحرية ..

إذا فرعنا من هذه النقطة ، نتقل إلى نقطة أخرى ..

نحن نقول : إننا لا نقلد أحداً ، وحسباً نصنع .. فالتقليد حَجَر غير مشروع على الرؤى الجديدة ، وعلى قوى الخلق ، والابتكار .

• تعالوا إذن ، نُقِم مجتمعنا الجديد على أربع سلطات ..

( أ ) السلطة التشريعية .

( ب ) السلطة التنفيذية

( جـ ) السلطة القضائية .

( د ) سلطة الصحافة ..

تعالوا ، نتوَّج دستورنا القادم هذه المادة :

(الصحافة سلطة مستقلة ، لا سلطان عليها في عملها لغير القانون ، وليس لأية سلطة أخرى التدخل في حريتها) .

• وتعالوا نشئ للصحافة مجلساً أعلى ، يختار أعضاؤه بطريق الاقتراع ، ويكون هذا المجلس المشرف الوحيد على كافة شئون « السلطة الرابعة » الصحافة ..

فإجراءات التعيين ، والنقل ، والتأديب ، والتمويل ، لا تتم إلا بقرارات صادرة عنه .

وعليه أن يقف مع الدستور ، ومع المجتمع ، حارساً أميناً يقظاً لحرية الصحافة ، فلا يسمح للسلطة التنفيذية أن تقتحم حماها ..

• وبعبارة واحدة ، يكون لهذه السلطة الرابعة التي سينص الدستور على حقوقها وواجباتها - كل مرآيا واستقلال السلطات الأخرى ، بل وأكثر من تلك المزايا لو استطعنا .

• وحين يقوم نزاع ما حول بعض حقوق سلطة الصحافة واختصاصاتها ، فلا يفصل فيه سوى « المحكمة الدستورية العليا » التي

اقترح تقرير الميثاق تشكيلها ، والتي أصبحت جزءا من الميثاق ذاته ، والتي نرى أن قيامها ضمان آخر عظيم الأهمية ، للديمقراطية ..

لقد قلنا من قبل . إن الصحافة المؤتمنة ، هي إلى حد كبير - شئنا أم أئنا ، واقعة تحت سلطة الحكومة .. الأمر الذي يجعل الصحفي يتلفت حوله عشرين مرة قبل أن يكتب كلمة ، أو ينشر خبرا ، أو يحرر نقداً .. !!

وما دما قد اعترفنا بحاجة المجتمع الجديد إلى حرية الصحافة .

وما دام الميثاق ، قد أكد قدسية هذه الحرية ، وطالب بوضع ضمانات أكيدة لها ، فهذا الاقتراح في رأينا ، هو الضمان الأول لها . وإنا لنرى أنه إذا وضع هذا الاقتراح في بلادنا موضع التنفيذ الصادق الصحيح ، فإننا سنهدى إلى كثير من دول العالم نموذجا حديدا لضمان حرية الصحافة في أى مجتمع اشتراكى يقوم على السأميم ، بل وربما في المجتمعات الأخرى التى لا تأخذ بالتأميم .. إن استقلال الصحافة ، كسلطة لها كيائها يساير إلى أبعد مدى روح الاشتراكية الصحيحة .

ذلك لأن المجتمع الاشتراكى أكثر المجتمعات حاجة إلى النقد ، وليس سبب هذا أن أخطئه أكثر من غيره عدداً بل لأنه أخطائه وتناقضاته أكثر إلحاحاً ، ووضوحاً .

إن المجتمع الاشتراكى ، وقد رالت عنه مراكز انقل التى كانت تعالج تناقضاتها وأطعمها بالتستر والزيغ ، لا يعود لاثقابه أن يتهرب من

تناقضاته التي ستفرض نفسها ، بل إن أسمى واجباته هو مراجعة هذه التناقضات وهذه الأخطاء ، لا سيما ومواجهتها لن تحتاج إلى صراع تخشى عاقبته .

والصحافة من أهم وأقدر الوسائل التي ينتظرها هذا الواجب .

ولا بد أن نضع في اعتبارنا ، أن حرية الصحافة لا تتمثل في حرية الكلمة المستورة فحسب ، بل وفي حرية الخبر المنشور - أيضا .

إن الأضرار الصحيحة غير المبتورة من أهم عوامل تكوين لرأى العام وإمداده ببصرة يقظة يستطيع بها ملاحقة أحداث وطه وعالمه .

وكما أن « حرية الكلمة » لا تعنى المهاترة ، أو الإسفاف .. فإن « حرية الأنباء » لا تعنى الكذب ، أو التلفيق .

فالكلمة التي نريدها ، والخبر الذي نريده ، ونريد لها حرية لا حدود لها ، هما الكلمة ، والخبر ، اللذان يليقان ضوءا على القضايا لعامة ، ويتحرران من أية رغبة هابطة في الإحراج الشخصي أو الإساءة المخرضة ..

وهذا المبدأ لن يحتاج إلى قانون خاص يقول : هذه كلمة . وهذه مهاترة .. وهذا خير ، وهذا تلفيق .. كما أنه لا يبرر أى تدخل غير مشروع في حرية الصحافة ؛ فالقوانين العامة والذوق المهني ، كفيلا بتسوية الأمور .



وننتقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهي : المجالس النيابية ونحن نعني بالمجالس النيابية ، مجلس الأمة ، والمجالس الشعبية ، ولنبداً بالمجالس الشعبية .

لقد وضع الميثاق مبدأ قيام هذه المجالس ، وترك إلى القوانين التي لم تصدر بعد ، مهمة بيان تشكيلها ووطائفها ..

وطبعي أن هذه المجالس ستكون خاصة بالمحافظات ، فلكل محافظة مجلسها المنتخب والذي أعضاؤه إرادة المواطنين في مدن المحافظة وقراها

ونحن نرى في « المجالس الشعبية » هذه ، كسراً كبيراً للديمقراطية إذا أعطيت فرصتها ، ووسعت سلطاتها

إن دوى أعينها داخل الريف الذي تنظمه المحافظة ، سيكون عملاً فعالاً في تربية الرعى السياسي لدى الفلاح ، حتى وهو في حقله ومرعاه وسيكون انعكاسها عليه أقرب ، وأوضح ، وأعمق أثراً من انعكاس « مجلس الأمة » ذاته .

وهذا يكشف عن خطورة الدور الذي سيكون لهذه المجالس . إن الفلاح الذي سيرى أثرها في حياته إيجاباً أو سلباً ، سيحكم على نظام الدولة كله من خلالها ؛ فإذا رآها هارلة ، رأى أن الأمور كلها هزل .. وإذا رآها جادة ، رأى أن الأمور كلها جد . وهذا يقتضي أن نمسحها اهتماماً مضاعفاً .

ونحن نتصور هذه المجالس باعتبارها « برلمان المحافظة » .

ومن ثم ينبغي أن يكون للمجلس الشعبي بالنسبة للمحافظة ، أكثر الحقوق ، والسمات التي هي لمجلس الأمة ، بالنسبة للأمة ..

وبعد قيام هذه المجالس ، لا يجوز أن يشق مصرف ، أو تشاد مدرسة أو يُبنى مستشفى إلا بعد دراسة واقية في « برلمان المحافظة » وإصدار قرار منه إنك لا تستطيع أن تسمع في الريف - من أية محافظة - شكايات كثيرة حول بلاد استطاعت بنهود بعض أهلها أن تبنى مدارس أو مستشفيات متقاربة ، بسا هناك بلاد أخرى بعيدة وقاصية كانت أحق ببعض هذه المشآت .

فإذا أصبح « المجلس الشعبي » صاحب الحق الأول في كل هذه القضايا فإن ذلك سيكون أحسن ألا يتحكم النهود الشخصي في مصائر المواطنين هناك .

كذلك ينبغي أن تكون السلطة التنفيذية بالمحافظة وعلى رأسها المحافظ مسئولة أمام « المجلس الشعبي » في كل ما يتصل بشئون المحافظة « وقضاياها ، وعرض ميزانية المحافظة سنويا على المجلس لمناقشتها وإقرارها .

ولا بد من إدراك أن معظم أعضاء تلك المجالس ، سيكونون من

المواطنين الذين لم يترسوا بمثل هذه المسئوليات من قبل ، ومن الذين تحمل صمائرهم الرهبة من السلطة أيا كان مستواها .

وليس علاج هذا - في رأينا - أن تهيب تمكينهم من مسئوليات أوسع ، بل العلاج أن يسحوا الدستور عليهم بأقصى قدر من المسئوليات وفي هذا السبيل ، اقترح أن يشغل منصب المحافظ بالانتخاب ، لا بالتعيين .

والسبيل لهذا ، أن تتقدم الحكومة للمجلس الشعبي ساكثر من مرشح لمنصب المحافظ ، ثم يختار المجلس من بينهم من يشاء

فإذا رفضهم جميعا - أو لم يظهر أحدهم بأغلبية مطلقة - رشحت الحكومة آخرين .. فإذا تكرر نفس الموقف ، لا يصير للحكومة الحق في الترشيح مرة ثالثة ، ويتولى المجلس وحده اختيار من يشاء .

كما يحسن أن يعطى « المجلس الشعبي » حق عزل المحافظ وفي هذه الحالة يمكن أن يفرق بين صدور هذا القرار بأغلبية الأصوات وصدوره بالإجماع .

وهي الحالة الأولى ، لا يصير انقرار نافدا ، إلا بعد عرضه على مجلس الأمة وموافقته عليه .

وفي الحالة الثانية ، أي حين يكون بالإجماع ، يصير نافدا .

إن إعطاء هذا الحق للمجالس الشعبية - حق انتخاب المحافظ ، وحق عزله ، من حيز السبل لنقل سلطة الدولة تدريجيا إلى المجالس الشعبية ، وقبل هذا ، لرفع مستوى المقدرة السياسية ، والثقة بالنفس ، لدى هذه المجالس .. ثم هو إجراء ديمقراطي سليم ، يضاعف من فاعلية المجالس الشعبية ، ويُقيم توازنًا أكيدًا بين السلطة الشعبية والسلطة التنفيذية في المحافظة .

كذلك نقترح أن يكون هناك قدر كبير من اختصاصات والمسائل التي يصبح قرار المجلس الشعبي فيها نهائي - لا يحتاج إلى عرضه على مجلس الأمة ، ولا إلى موافقته عليها .

وهذه الاختصاصات طبعًا ستكون من ذلك النوع الذي لا يؤثر تفرد المجلس الشعبي بإقرارها على مصلحة عامة ، للمجتمع والدولة .. ولكي يمكن أعضاء « المجالس الشعبية » من تنمية وعيهم وأداء مهمتهم لا بد من أن ننشئ بكل مجلس - مكتبًا للبيانات - تكون مهمته إمداد الأعضاء لكل البيانات التي يطلبونها .

فإذا أراد عضو بالمجلس الشعبي لمحافظة الشرقية مثلاً أن يعقد مقارنة بين محصول القمح في محافظته ، ومحصوله في محافظة الميا ، أو أسبوط ، ليصل بهذه المقارنة إلى نتيجة ما ، فليس عليه أنشد إلا أن يتقدم إلى « مكتب البيانات » بالمجلس ويطلب إليه إعداد ما يطلبه من إحصاء وبيان ، ويقوم

المكتب من فوره بالاتصال السريع بالجهة الأخرى ، ويحصل على البيانات المطلوبة .

ولا بد أن تنعقد جلسات المجلس الشعبي مرات كثيرة خلال العام بحيث يظل مواصلاً نقاشه حول شئون المحافظة ، ومتابعاً تنفيذ قراراته . وعلى الرغم من أنه سيكون لهذه المجالس استقلالها الإقليمي ، إلا أنه ينبغي أن تكون في الوقت نفسه بمثابة « رواد » لمجلس الأمة فتتخذ الوسائل التي تجعلها موصولة للأسباب درماً بالمجلس النيابي في العاصمة ، تمهيداً بمقترحاتها وآرائها .

إن هذا يُصاعف من نشاط « مجلس الأمة » ، ويُوسع آفاقه كما يجعل منه في نفس الوقت « مركز الحيوية » في كيان الأمة والدولة . وبإحكام الصلة بين المجالس الشعبية ومجلس الأمة ، يصبح أعضاء هذه المجالس جميعاً ، وكأنهم أعضاء في مجلس الأمة الذي يتلقى منهم ويدرس في ضوء آرائهم المرفوعة إليه ، القضايا والمشكلات كما أن مجلس الأمة نفسه ، سيتسع مجاله ، حتى لكأنه يتكون من المجالس الشعبية جميعها

\*\*\*

هذا عن المجالس الشعبية .

أما مجلس الأمة ، فإنه لا يحتاج من إلى كلام جديد ، إنما يحتاج إلى عزم جديد على إنجاح مهمته . لقد حدد الميثاق نسبة لتمثيل في المجالس الشعبية للفلاحين والعمال بخمسين في المائة على الأقل .

كما حدد نفس النسبة ، لمجلس الأمة ..

وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بحاجة مجلس الأمة إلى هذه النسبة ، خاصة بعد أن اتسعت المجالس الشعبية للفلاحين والعمال ، حيث ستكون المجال الصالح لتدريبهم سياسيا ، وحيث ستكون المجالس الشعبية ، كما شرحنا من قبل روافد تصب في مجلس الأمة ، وتغذيه بأراء أعضائه ، الذين سيكونون بهذه المثابة كأنهم أعضاء في مجلس الأمة كما ذكرنا من قبل ...

نقول ، على الرغم من هذا ؛ فإن علينا أن نرقب التجربة في يقظة لا بأن نقف منها موقف المتفرج أو المتربص . بل الموقف الذي يفرض علينا جميعا بذل كل جهد صادق في سبيل إنجاح التجربة ، والاحتفاظ بالمستوى الموضوعي اللائق بمجلس الأمة ، باعتباره القوة الأولى للتشريع والرقابة ، في الدولة والمجتمع .

وأداء هذا الواجب ، يتمثل قبل كل شيء في كشف أخطاء هذه التجربة ، أولا فأولا ، والعمل لإصلاح هذه الأخطاء أولا فأولا .

إن هذا سيكون واجب كل مفكر أمين .. وكل كاتب أمين ، وكل فان أمين وكل صحفي أمين . وكل مواطن أمين ..

ألا وإن سلوك الحكومة مع مجلس الأمة في هذه المرحلة بالذات ، سيشكل إلى أبعد مدى ، حط هذا المجلس من الحرية ، والسيادة ، والتوفيق .

فمنذ اللحظة التي يباشر فيها المجلس مسئولياته ، يجب أن يصير

المصدر الوحيد للتشريعات والقوانين ..

يجب ألا تخفى عليه من أمور الدولة خافية ، ويجب ألا تنقل الحكومة قدما ، ولا تُنفق قرشا ، ولا تدفع وثيقة ، ولا تتخذ قرارا ، إلا بعد عرضه عليه ، ومناقشته له ، وإبرامه إياه ..

وحتى يكون الموضوع بالغ الخطورة ، ويقتضى السرية والتكتم ، فلا بد من عرضه على مجلس الأمة في جلسة خاصة

إن شعور المجلس بأنه السلطة الحقيقية في التشريع ، وأنه القوة الفعالة في مراقبة السلطة التنفيذية ، خير وسيلة لبث الشجاعة والثقة في قلوب أعضائه .

وهذا الشعور ليس يوائمه وفي هذه المرحلة بالذات كما قلنا إلا إذا احترمت الدولة حقوقه كلها ، وإلا إذا أخذت نفسها بصراحة الإصغاء لكلمته ، وتوقر مشيئته .

\*\*\*

وعلى أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجالس الشعبية الذين سيستخهم الشعب لحفظ مصايره ، أن يدركوا جلال الأمانة التي يتقدمون لحملها عليهم أن يدركوا أنهم بعضويتهم هذه ، لا يشعلون منصبا شرفيا يضاف عليهم جأها وزهوا ، بل إنهم - وفي هذه المرحلة بالذات - يحملون أمام «الديان» الذي لا يغفل ، ولا يموت ، مسئولية تتطلب منهم التبتل ، والشجاعة ، والإخلاص .

عليهم ألا ينتظروا حتى يقال لهم : ماذا يجب أن يفعلوا ؟ ولا ماذا يجب أن يقولوا ؟ - بل ليعرفوا بأنفسهم واجبهم ، وليستمدوا من ضمائرهم ومسئولياتهم ، آرائهم ، وكلماتهم ، وقراراتهم .  
إن لكل ذنب مغفرة .. أما حين يكون الذنب خيانة أمة ، فإن القصاص يكون رهيا ..

وليست الخيانة فقط أن تسلم أمتك لعدوها ، بل هي أيضا أن تضعك الأمة في أحد أبراج حراستها ، ثم تلهو عن الحراسة أو تنام .. ألا وإن مقاعد البرلمان أبراج حراسة .. كل مقعد منها برج ... وكل جالس فوقه حارس . ١

وإن كل صمت أمام مشاكلها المعروضة خيانة ..  
وكل رأى يتطلبه مصيرها ، يجب أن يبدى صاحبه وفق اقتناعه ، وإن خالف الناس أجمعين ..

\*\*\*

إن هذا ليس واجب أعضاء مجلس الأمة وحدهم .. ولا واجب أعضاء المجالس الشعبية وحدهم ... إنه واجبنا جميعا ..  
ولنذكر أنفسنا دائما ، بأن قدر هذه الأمة لن يغفر لنا أى إخفاق جديد في إقامة بنائها السياسى الذى تواصل من خلاله نُموها الحر .. وتطورها الرشيد ..



إن أروع المزايا الماثلة في تحولنا الاشتراكي ، هي مزية الشجاعة ، فإذا  
فقدنا هذه المزية في تحولنا الديمقراطي ، ونجاء مسئولياتنا السياسية ،  
فسنخسر تفوقنا ... ونربح مخاوفنا ...؟



وبعد ، فمع هذه الأيام الجديدة ، تعالوا نسر بقلوب جديدة ، وصفاء  
جديد ..

تعالوا نناد رياح الحرية ، لنهب علينا من الجهات الأربع نقية ريانة ..  
تعالوا ، نُطلق سراح « الغائبين » الذين غابوا عن مجتمعا الجديد ، فلم  
يشهدوا ميلاده ، وقد كان لهم في سبيله جهاد قديم .  
تعالوا ، نفكر في غير تردد ، ونناقش في غير تعصب ، ونتعاون جميعا  
على دحض الخطأ ، وبناء الصواب ..  
تعالوا ، نجعل من أمانا العظيمة الطيبة - مصر - وطننا كبيرا للمواطنين  
كبار ..

تعالوا ، نرفع مراسينا ، ونبحر في المياه الدافئة .. نحو المصائر الآمنة  
الواعدة .. حاملين أمانة الحياة .. ومُنفذين مشيئة الله في أن يحقق الوطن  
لأهله كرامة العيش ..

ويصون فيهم إنسانية الإنسان ...

## كتب المؤلف

- ١- من هنا نبدأ
- ٢- مواطنون .. لا رعايا
- ٣- الديمقراطية ، أبدا
- ٤- الدين للشعب
- ٥- هذا .. أو الطوفان
- ٦- لكي لا نحرثوا في البحر
- ٧- لله والحرية ( ثلاثة أجزاء )
- ٨- معا على طريق محمد والمسيح
- ٩- إن الإنسان
- ١٠- أفكار في القمة
- ١١- نحن البشر
- ١٢- إنسانيات محمد
- ١٣- الوصايا العشر
- ١٤- بين يدي عمر
- ١٥- في البداية كان الكلمة
- ١٦- كما تحدث القرآن
- ١٧- وجاء أبو بكر
- ١٨- مع الضمير الإنساني في مسيرته ومصيره
- ١٩- كما تحدث الرسول
- ٢٠- أزمة الحرية في عالمنا
- ٢١- رجال حول الرسول ﷺ
- ٢٢- في رحاب علي
- ٢٣- وداعا عثمان
- ٢٤- أبناء الرسول في كربلاء
- ٢٥- معجزة الإسلام عمر بن عبدالعزيز
- ٢٦- عشرة ايام في حياة الرسول ﷺ
- ٢٧- .. والموعد الله
- ٢٨- خلفاء الرسول
- ٢٩- الدولة في الإسلام
- ٣٠- دفاع عن الديمقراطية
- ٣١- قصتي مع الحياة
- ٣٢- لو شاهدت حوارهم لقلت
- ٣٣- الإسلام بتأدي البشر
- ٣٤- إلى كلمة سواء
- ٣٥- قصتي مع التصوف
- ٣٦- أحاديث قلم

تطلب كتب المؤلف من دار المنظم للنشر والتوزيع

# أزمة الحرية في عالمنا

هذا الكتاب يريد أن يقول : إن حرية الإنسان في عصرنا هذا ، تعاني أزمة حقيقية ...

وإن أزمة الحرية في عالمنا ، هي أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة في العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداة عليها إن تخدم أغراضه ، بدلاً من أن يراها "القيمة الأم" التي يجب أن تدور في فلكها ، جميع القيم ، والنظم ، والاتجاهات ...!!



• شارع الشيخ ربحان - حديد - القاهرة  
تليفون: ٧٩٥٨٢١٥ - ٧٩٤٦١٠٩ فاكس: ٥٠٨٢٢٢٢  
e-mail: elmokatam@hotmail.com